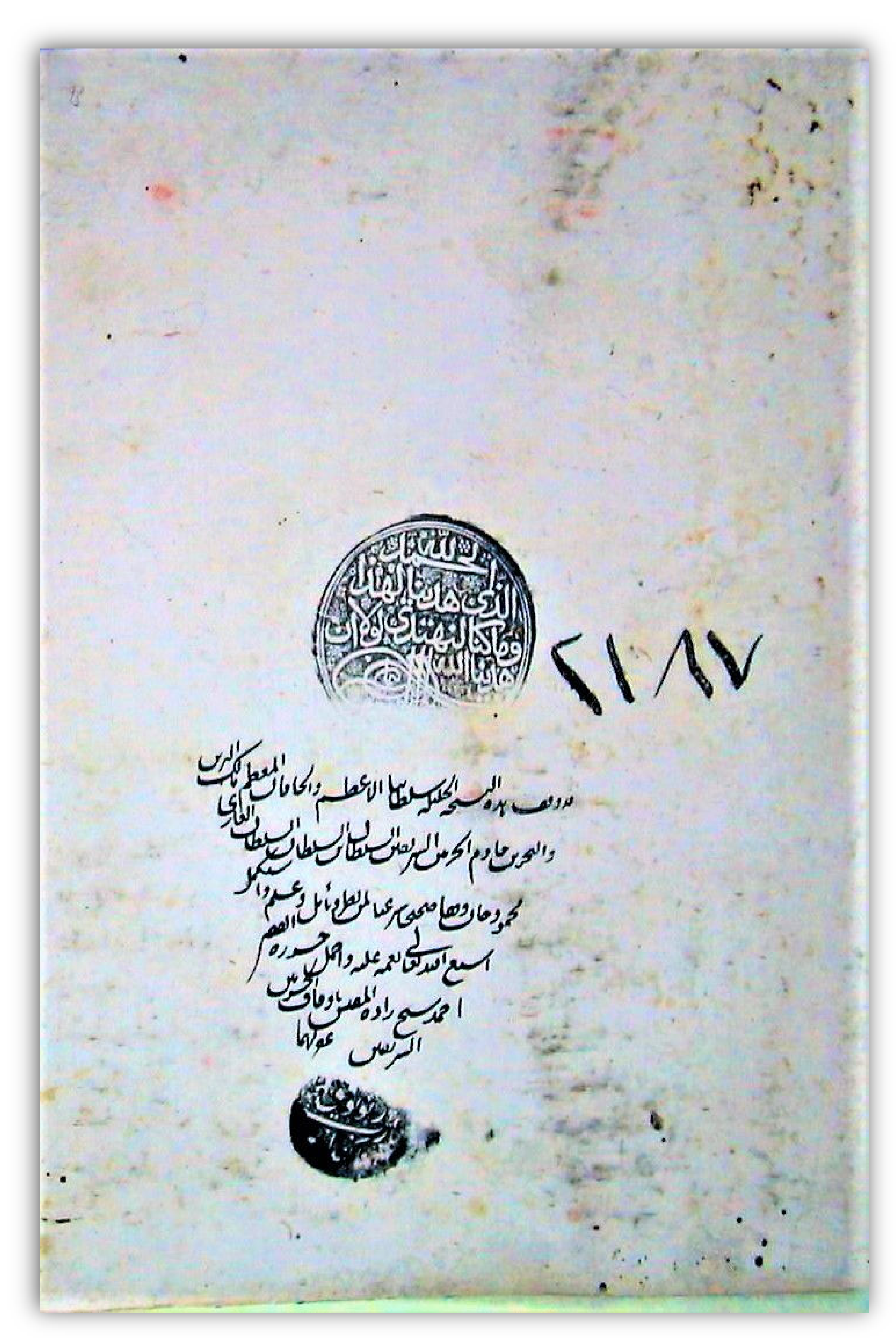
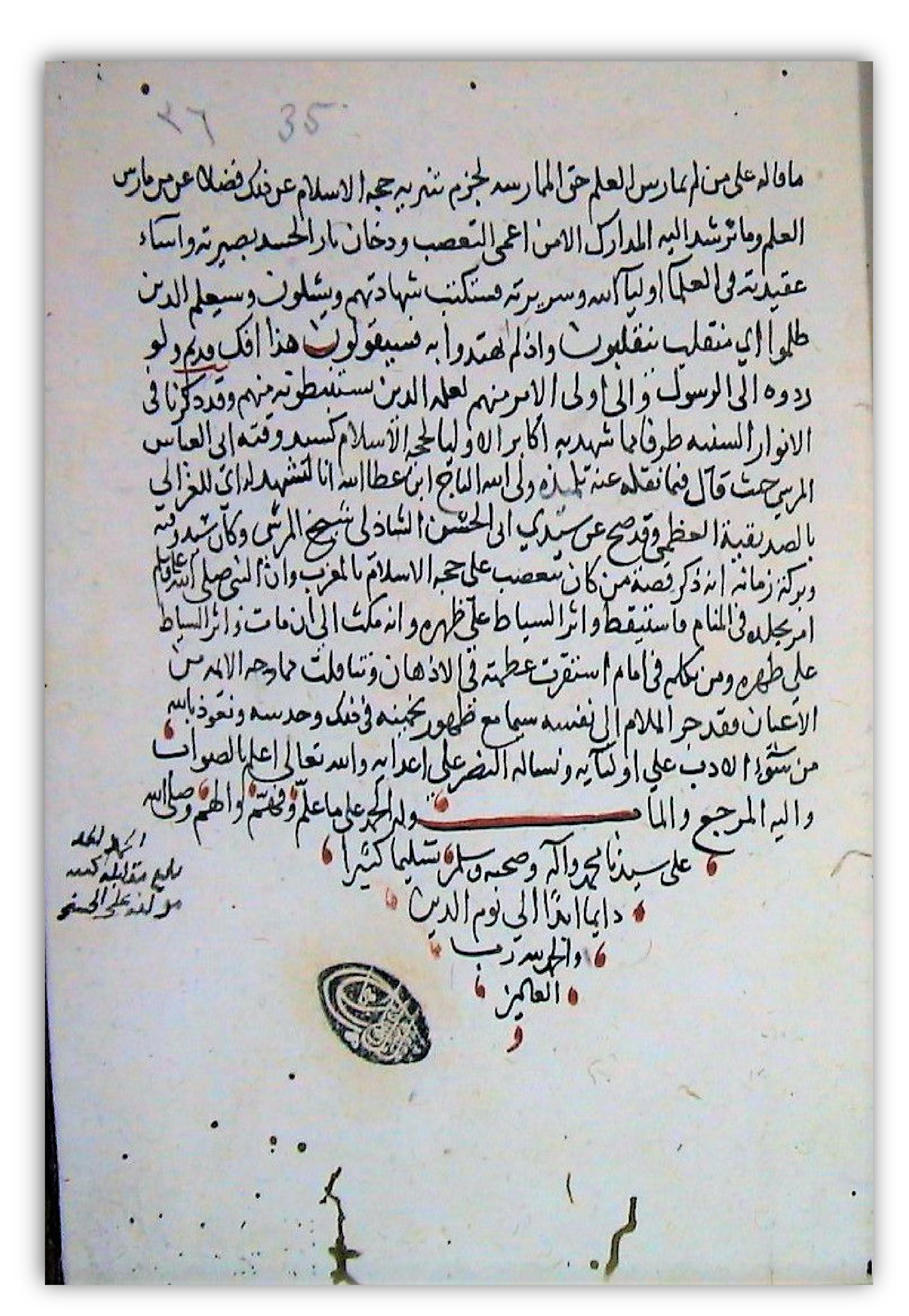
# EKLER




Ayasofya Nüshası vr. 1a.



Ayasofya Nüshası vr. 1b.



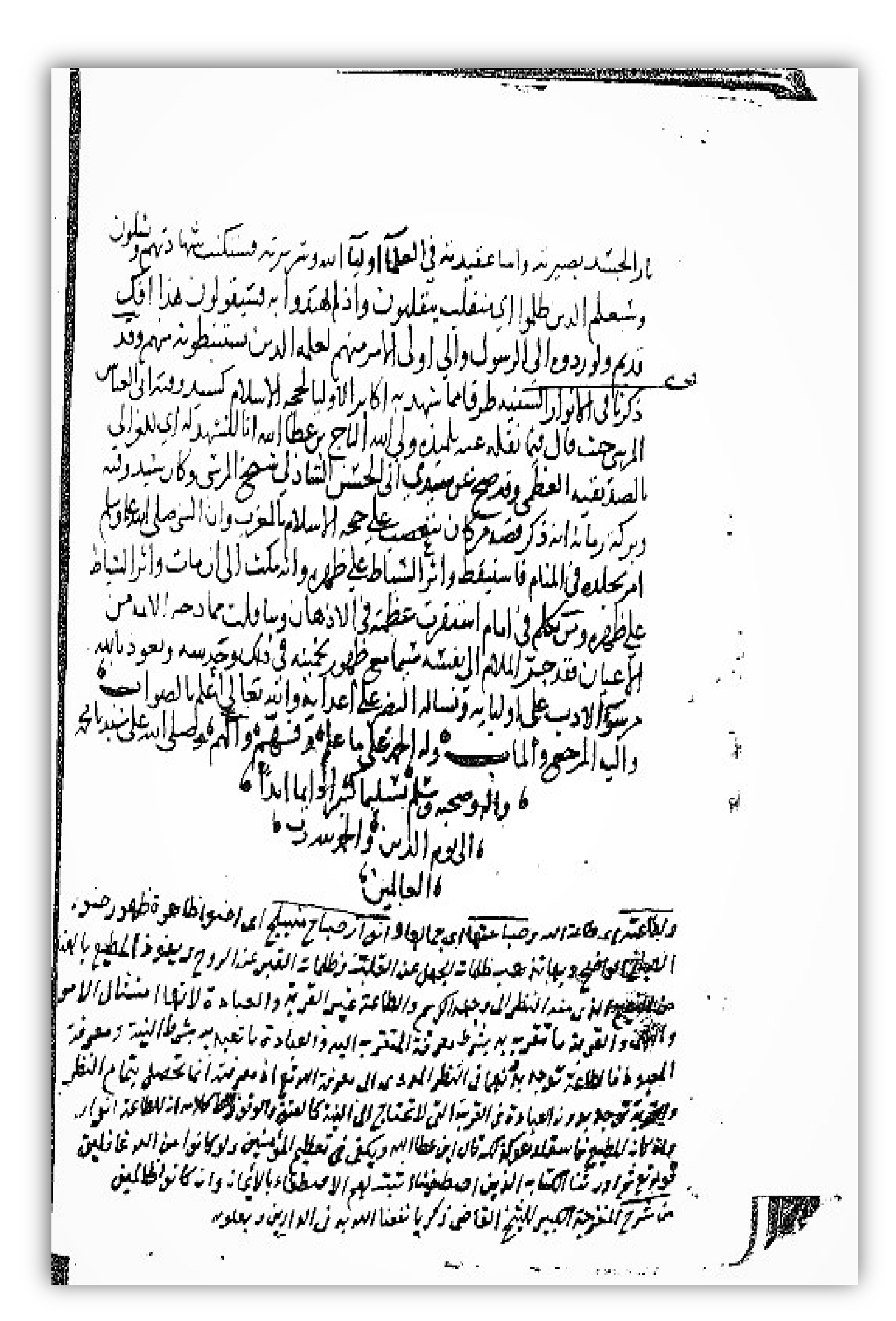
٢٦ 35

ما قاله على من لم يمارس العلم حق الممارسة لجزم بتبرئة حجة الاسلام عن ذلك فضلا عمن مارس
العلم وما ترشد اليه المدارك الا من اعمى التعصب ودخان نار الحسد بصيرته واساء
عقيدته في العلماء اولياء الله وسريرته فستكتب شهادتهم ويسئلون وسيعلم الذين
ظلموا اي منقلب ينقلبون واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك قديم ولو
ردوه الى الرسول والى اولي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم وقد ذكرنا في
الانوار السنية طرفا مما شهد به اكابر الاولياء لحجة الاسلام كسيد وقته ابي العباس
المرسي حيث قال فيما نقله عنه تلميذه ولي الله التاج ابن عطاء الله انا لنشهد له اي للغزالي
بالصديقية العظمى وقد صح عن سيدي ابي الحسن الشاذلي شيخ المرسي وكان شيخ
وبركة زمانه انه ذكر قصة من كان يتعصب على حجة الاسلام بالمغرب وان النبي صلى الله عليه وسلم
امر بجلده في المنام فاستيقظ واثر السياط على ظهره وانه مكث الى ان مات واثر السياط
على ظهره ومن تكلم في امام استقرت عظمته في الاذهان وتناقلت مآثره الالسن من
الاعيان فقد جر الملام الى نفسه سيما مع ظهور تجنبه في ذلك وحدسه(?) ونعوذ بالله
من سوء الادب على اوليائه ونسأله النصر على اعدائه والله تعالى اعلم بالصواب
واليه المرجع والمآب ولله الحمد على ما علم وفهم والهم وصلى الله
على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
دائما ابدا الى يوم الدين
والحمد لله رب
العالمين

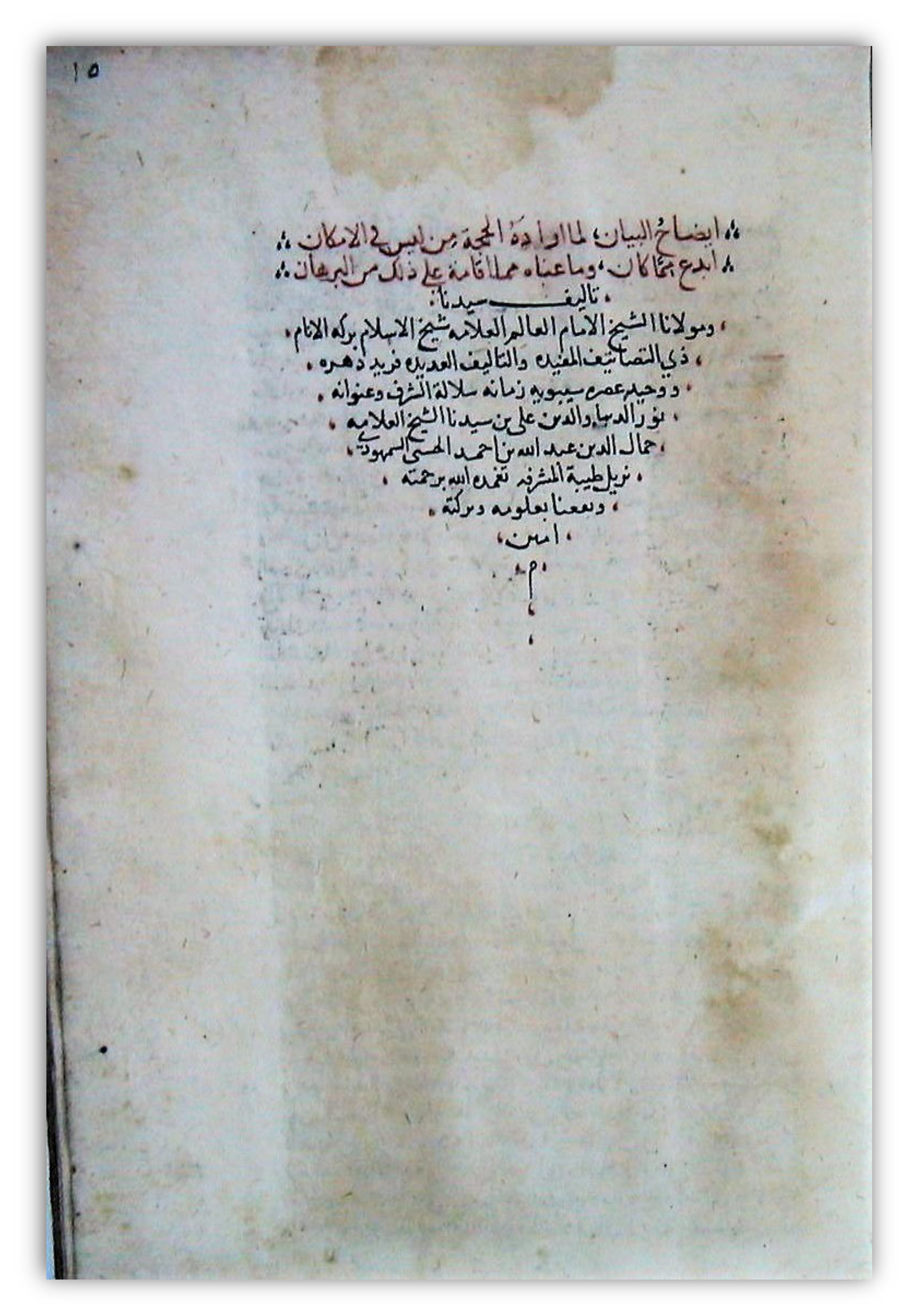
Ayasofya Nüshası vr. 35b.



Berlin Nüshası vr. 33b.



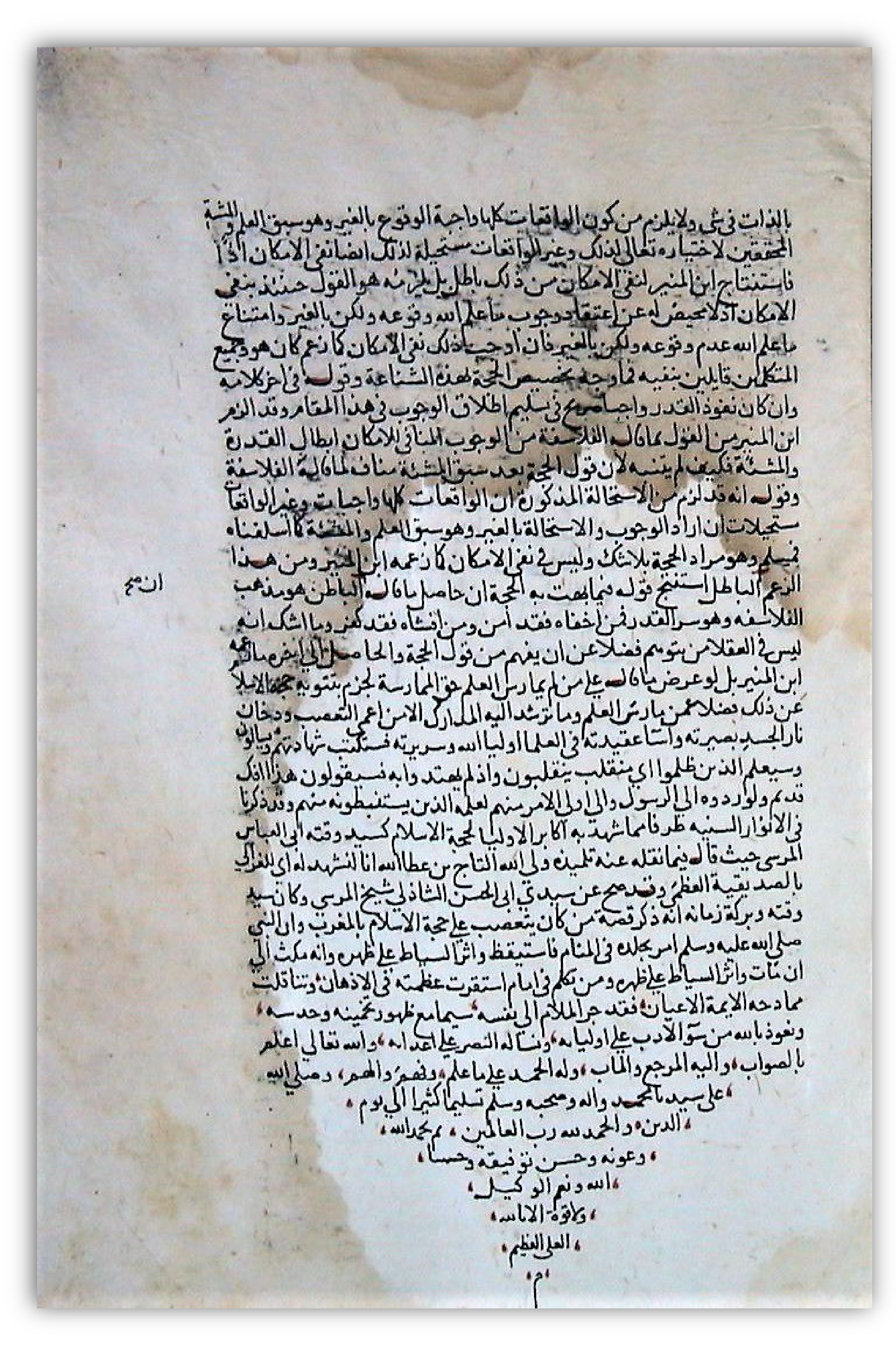
Berlin Nüshası vr. 73a.



١٥

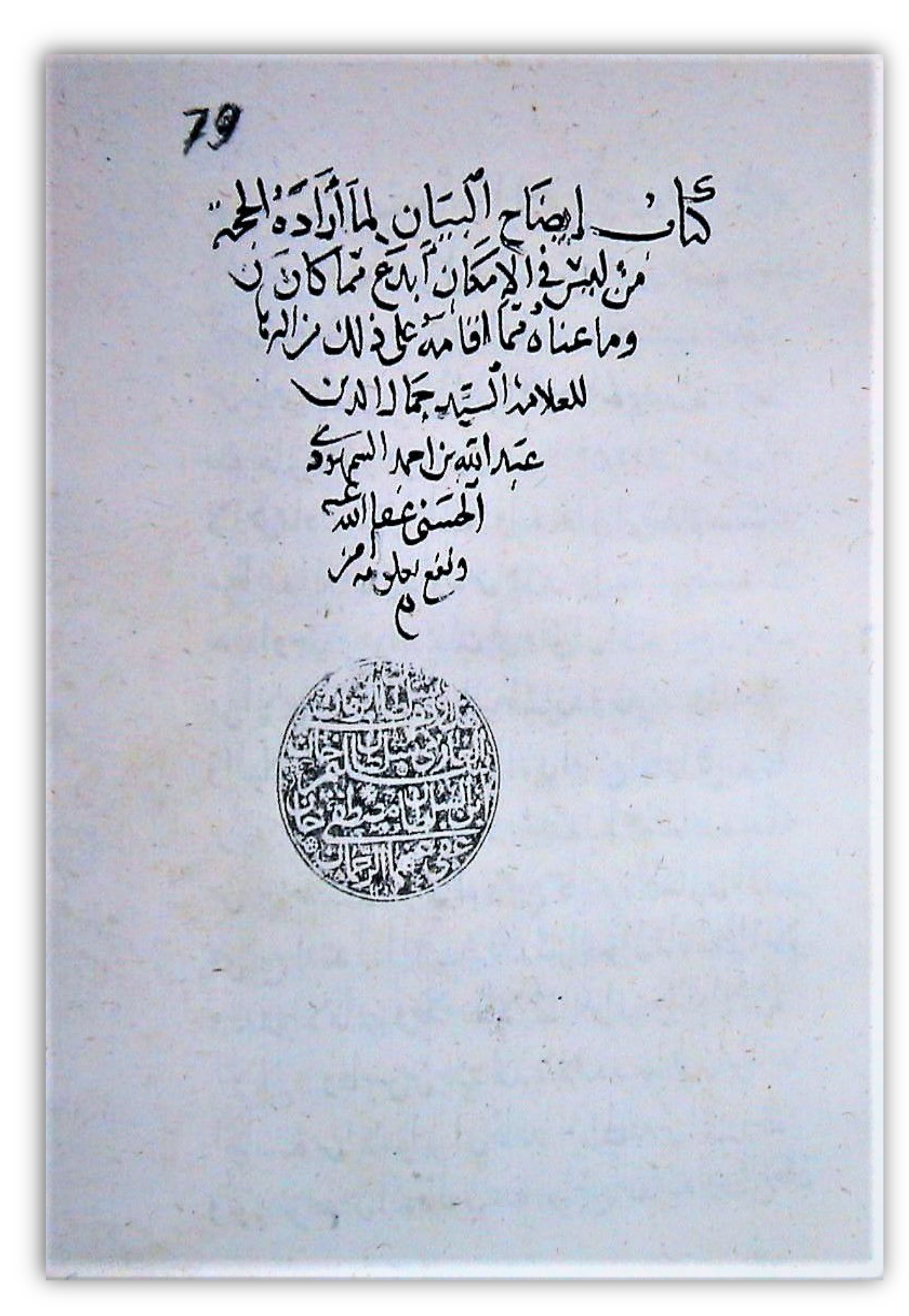
ايضاح البيان، لما اوا ده الحجة من ليس في الامكان
ابدع مما كان، وما عناه مما اقامه على ذلك من البرهان
تاليف سيدنا
ومولانا الشيخ الامام العالم العلامه شيخ الاسلام بركه الانام
ذي التصانيف المفيده والتاليف العديده فريد دهره
ووحيد عصره سيبويه زمانه سلالة الشرف وعنوانه
نور الدنيا والدين علي بن سيدنا الشيخ العلامه
جمال الدين عبد الله بن احمد الحسني السمهودي
نزيل طيبة المشرفه تغمده الله برحمته
ونفعنا بعلومه وبركته
امين
م

Şehit Ali Paşa Nüshası vr. 15b.



بالذات في شيء ولا يلزم من كون الواقعات كلها واجبة الوقوع بالغير وهو سبق العلم والمشية
المحققين لاختياره تعالى لذلك وغير الواقعات مستحيلة لذلك ايضا نفي الامكان اذا
فاستنتاج ابن المنير لنفي الامكان من ذلك باطل بل الذي يلزمه هو القول حينئذ بنفي
الامكان اذ لا محيص له عن اعتقاد وجوب ما علم الله وقوعه ولكن بالغير وامتناع
ما علم الله عدم وقوعه ولكن بالغير فان اوجب ذلك نفي الامكان كما زعم كان هو وجميع
المتكلمين قايلين بنفيه فما وجه تخصيص الحجة بهذه الشناعة وقوله في اخر كلامه
وان كان نفوذ القدر واجبا صريح في تسليم اطلاق الوجوب في هذا المقام وقد الزم
ابن المنير من القول بما قاله الفلاسفة من الوجوب المنافي للامكان ابطال القدرة
والمشية فكيف لم يتنبه لان قول الحجة بعد سبق المشية مناف لما قاله الفلاسفة
وقوله انه قد لزم من الاستحالة المذكورة ان الواقعات كلها واجبات وغير الواقعات
مستحيلات ان اراد الوجوب والاستحالة بالغير وهو سبق العلم والمشية كما اسلفناه
فمسلم وهو مراد الحجة بلا شك وليس في نفي الامكان كما زعمه ابن المنير ومن هذا
الزعم الباطل استنتج قوله فيما بحث به الحجة ان حاصل ما قاله الباطن هو مذهب
ان صح
الفلاسفة وهو سر القدر في اخفاه فقد امن ومن افشاه فقد كفر وما اشك انه
ليس في العقلا من يتوهم فضلا عن ان يفهم من قول الحجة والحاصل الى اخر ما فهمه
ابن المنير بل لو عرض ما قاله على من لم يمارس العلم حق الممارسة لجزم بتنزيه حجة الاسلام
عن ذلك فضلا عمن مارس العلم وما ترشد اليه المدارك الا من اعمى التعصب ودخان
نار الحسد بصيرته واشاع عقيدته في العلما اوليا الله وسريرته فستكتب شهادتهم ويسألون
وسيعلم الذين ظلموا اي منقلب ينقلبون واذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا افك
قديم ولو ردوه الى الرسول والى اولي الامر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم وقد ذكرنا
في الانوار السنية طرفا مما شهد به اكابر الاوليا لحجة الاسلام كسيد وقته ابي العباس
المرسي حيث قال فيما نقله عنه تلميذه ولي الله التاج بن عطا الله انا لنشهد له اي للغزالي
بالصديقية العظمى وقد صح عن سيدي ابي الحسن الشاذلي شيخ المرسي وكان سيد
وقته وبركة زمانه انه ذكر قصة من كان يتعصب على حجة الاسلام بالمغرب وان النبي
صلى الله عليه وسلم امر بجلده في المنام فاستيقظ واثر السياط على ظهره وانه مكث الى
ان مات واثر السياط على ظهره ومن تكلم في امام استقرت عظمته في الاذهان وتناقلت
مما دحه الايمة الاعيان فقد جر الملام الى نفسه سيما مع ظهور تخمينه وحدسه
ونعوذ بالله من سو الادب على اوليايه ونسأله النصر على اعدايه والله تعالى اعلم
بالصواب واليه المرجع والمآب وله الحمد على ما علم وفهم والهم وصلى الله
على سيدنا محمد واله وصحبه وسلم تسليما كثيرا الى يوم
الدين والحمد لله رب العالمين تم بحمد الله
وعونه وحسن توفيقه وحسبنا
الله ونعم الوكيل
ولا قوة الا بالله
العلي العظيم
تم

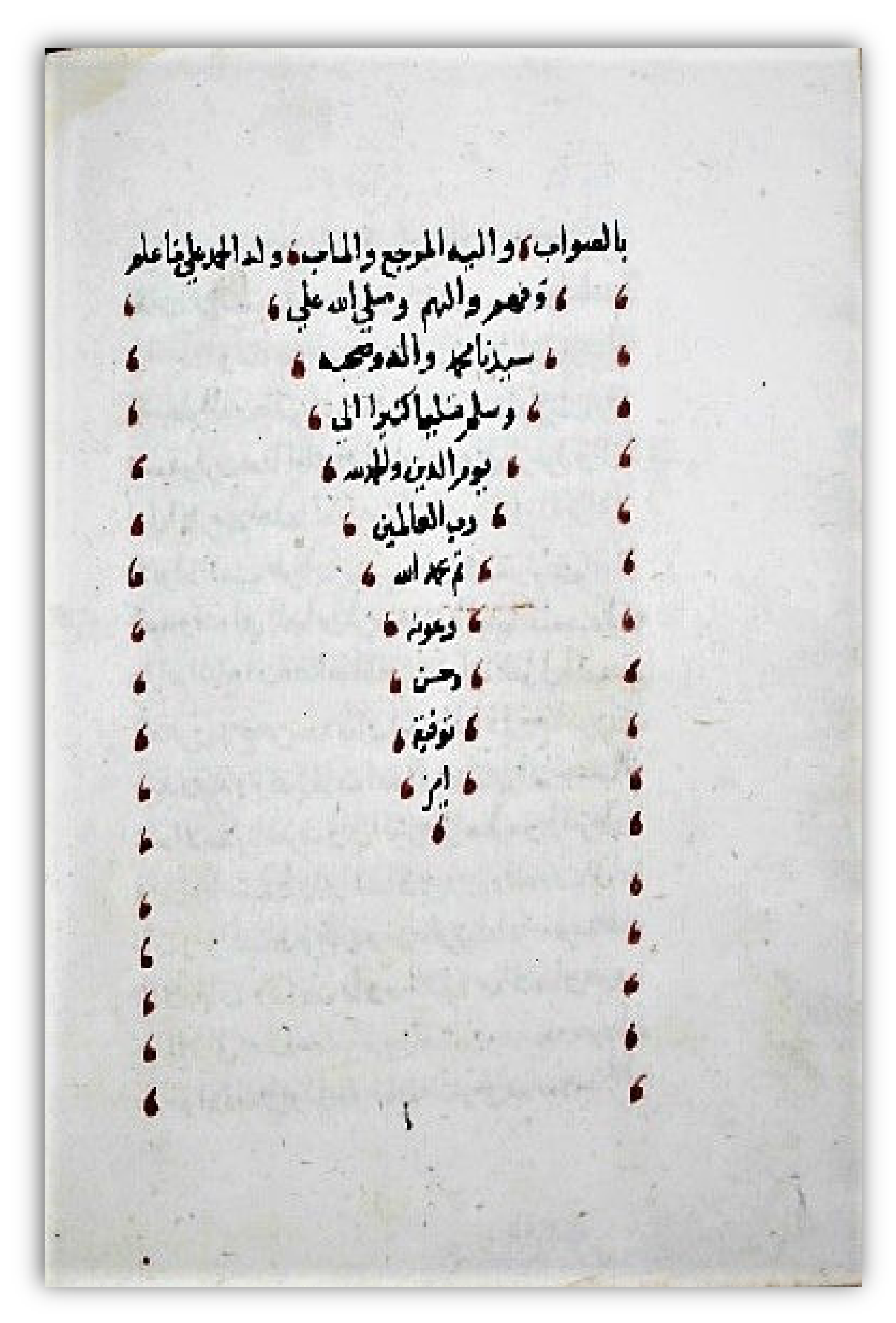
Şehit Ali Paşa Nüshası vr. 39b.



79

كتاب إيضاح البيان لما أراده الحجة
من ليس في الإمكان أبدع مما كان
وما عناه مما أقامه على ذلك من البرهان
للعلامة السيد جمال الدين
عبد الله بن أحمد السمهودي
الحسني عفا الله عنه
ونفع بعلومه آمين

Laleli Nüshası vr. 79b.



بالصواب والیه المرجع والمآب ولله الحمد على ما علم
وفهم والهم وصلى الله على
سيدنا محمد وآله وصحبه
وسلم تسليما كثيرا الى
يوم الدين والحمد لله
رب العالمين
تم بحمد الله
وعونه
وحسن
توفيقه
امين

Laleli Nüshası vr. 150a.

جمهورية تركيا
جامعة مرمرة معهد العلوم الإجتماعية
قسم العلوم الإسلامية الأساسية
مادة علم الكلام

# ايضاح البيان لما أراده حجة الإسلام من "ليس في الإمكان أبدع مما كان"

## للعلامة

## نور الدين علي بن عبد الله بن أحمد السمهودي

(دراسة وتحقيق)

~ رسالة الدكتوراه ~

آذر عبدالرحمن

إسطنبول ٢٠١٩

جمهورية تركيا
جامعة مرمرة معهد العلوم الإجتماعية
قسم العلوم الإسلامية الأساسية
مادة علم الكلام

# ايضاح البيان لما أراده حجة الإسلام
# من "ليس في الإمكان أبدع مما كان"

## للعلامة
## نور الدين علي بن عبد الله بن أحمد السمهودي

(دراسة وتحقيق)

~ رسالة الدكتوراه ~

آذر عبدالرحمن

إشراف:
الأستاذ الدكتور ~ يوسف شوقي ياووز

إسطنبول ٢٠١٩

## فهرس المحتويات

# [١ظ] إيضاح البيان لما أراده "الحجة"
# من "ليس في الإمكان أبدع مما كان"
# وما عناه مما أقامه على ذلك من البرهان

تأليف

سيدنا وشيخنا الشيخ الإمام العالم العلامة شيخ الإسلام بركة الأنام،

ذو التصانيف المفيدة النافعة، فريد دهره ووحيد عصره النوري،

نور الدين علي بن الشيخ الإمام العالم العلامة عبد الله بن أحمد الحسني

السمهودي الشافعي،

نزيل طيبة المشرفة، نفعنا الله به ومتعنا والمسلمين بحياته،

آمين.

## [مقدمة]

[٢و] **بسم الله الرحمن الرحيم.**

اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا. الحمد لله الذي أحسن كل شيء خلقه، ببالغ علمه وحكمته، ونافذ قدرته ومشيئته، ليهدي بما أبداه من احسنيته عقول من شاء من خليقته إلى العلم بأكملية ذاته وصفته، فضلا منه تعالى لكمال جوده[١] ورحمته، ففهم ذوو[٢] العرفان أنه لا أكمل مما دل به على أكمليته، وأنه تعالى أرشدهم بذلك إلى مطابقة الدال للمدلول من نعته[٣]، وأنه لِسبق مشيئته القديمة به، قد أوجب وجوده كذلك على وفق إرادته، مع تنزهه عن الإيجاب الذاتي السالب لمشيئته وخيرته. والصلاة والسلام على سيدنا محمد عبده ورسوله الذي امتنع إيجاد أكمل منه في بريته، لتعلق علمه القديم[٤] ومشيئته باختصاصه بذلك من بين خليقته، وعلى آله وجميع صحابته، الممتازين بالأفضلية على جميع أمته.

**أما بعد** فقد كثر السؤال عما[٥] نسب لحجة الإسلام وقدوة الأنام وخلاصة الأولياء الكرام وإمام الأئمة الأعلام وخامس من جدد لهذه الأمة دينها على رأس المائة الخامسة من الأعوام، أبي حامد الغزالي قدس الله روحه

---

[١] ل: وجوده.
[٢] ل: ذووا.
[٣] ل: نعمته.
[٤] ل: القديمة.
[٥] ا ب ش: عن ما.

ونور ضريحه من أنه قال في عدة مواضع من كتبه:[6] **ليس في الإمكان أبدع مما كان،** مع إستدلاله عليه بما سيأتي عنه، وخوض الناس في إستشكاله قديما وحديثا لاستعصاء فهم ما أراد به على كثيرين. ورأي بعضهم نحو ما عبر به في كلام الفلاسفة القائلين بالإيجاب الذاتي ونحوه من القواعد الباطلة. وإن تعبيره فيما استدل به نحو تعبير المعتزلة في استدلالهم على ما أوجبته عقولهم على الباري تعالى من الأصلح لعباده وغيره، مع أخذهم لمذاهبهم الفاسدة من الفلسفة الظاهرة العوار، ورفضهم لقاعدة عموم القدرة والإختيار. فأساء الظن بحجة الإسلام ولم يرع[7] ما أوجب الله لمثله من الإحترام، فبالغ في الطعن والملام وتعظيم ما نسبه بسبب ذلك من الأجرام.

وممن سلك هذا المسلك أبو العبّاس ناصر الدين ابن المُنَيِّر السكندري المالكي[8] وصنف في ذلك رسالة وسميها *بالضياء المتلألى في تعقب الإحياء للغزالي*[9]، جرى فيها على تنزيل ذلك على قواعد الفلاسفة والمعتزلة التي تضمن

---

[6] ش: كتب.

[7] ش: يزغ.

[8] هو أحمد بن محمد بن منصور بن أبي القاسم بن مختار بن أبي بكر الجزامي الإسكندري المالكي القاضي ناصر الدين أبو العباس بن المنير. كان إماما في النحو والأدب والأصول والتفسير. وله يد طولي في علم البيان والإنشاء. وسمع من أبيه وابن رواج ومنه أبو حيان وغيره. وخطب بالإسكندرية ودرس بالجامع الجيوشي وغيره. وناب في الحكم بها ثم اشتغل بالقضاء ثم صرف وصودر، ثم أعيد إليه. وسئل عنه ابن دقيق العيد فقال "ما يقف في البحث على حد وسأله ابن دقيق العيد عن الحجة في كون عمل أهل المدينة حجة، فقال هل يتجه غير هذا" وتكلم كلاما طويلا. فلم يتكلم الشيخ معه فلما خرج سئل عن ترك الكلام معه فقال "رأيت رجلا لا ينتصف منه إلا بالإسائة إليه." صنف *التفسير*، *الإنتصاف من صاحب الكشاف*، *مناسبات تراجم البخاري* وغير ذلك. وأراد أن يصنف في الرد على *الإحياء* فخاصمته أمه فقالت له: "فرغت من مضاربة *الإحياء* وشرعت في مضاربة الأموات" فتركه. مولده ثالث ذي القعدة سنة عشرين وستمائة ووفاته سنة ثلاث وثمانين وستمائة (٦٢٠~٦٨٣ م/١٢٢٣~١٢٨٤ هـ). (السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، *كتاب بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، القاهرة، ١٣٢٦، ص ١٦٨).

[9] انظر: الزبيدي محمد ابن محمد الحسيني، *اتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين*، بدون مكان وتاريخ، ٣٣/١.

كلام حجة الإسلام في *الإحياء* وغيره إبطالها بالبراهين القاطعة وضللهم وبدعهم بسببها،[10] ولم يسلك طريق الإنصاف في الجمع بين الكلامين والإستدلال بذلك على نزاهة ما قاله الحجة[11] عن الشين، وارتكاب المين. وإنه لم يبين ذلك على تلك القواعد التي هدم هو بنيانها ونقض أركانها، بل على قواعد صحيحة /[٢ظ] سنوضح بيانها.

**وقد سبق ابن المنيّر** إلى استشكال ذلك بعض معاصري حجة الإسلام، حتى إن العلامة أبا بكر بن العربي المالكي[12] أحد تلامذة حجة الإسلام قال فيما حكاه أبو عبد الله القرطبي في شرح *أسماء الله الحسنى:*[13] قالت

---

[10] ش: وبسببها؛ ل: مبينها.

[11] ا: الحجة، صح هـ

[12] هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الإشبيلي المالكي. قاض، من حفاظ الحديث، وعالم أهل الأندلس ومسندهم. ولد سنة ٤٦٨ م في إشبلية، ورحل مع أبيه سنة خمس وثمانين إلى المشرق، وبرع في الأدب، وبلغ رتبة الإجتهاد في علوم الدين. سمع من الفقيه نصر المقدسي، وأبي الفضل بن الفرات، وببغداد من أبي طلحة النّعالي، وطراد، وبمصر من الخلعي، وتفقّه على الغزالي، وأبي بكر الشّاشي، والطرطوشي، وكان من أهل اليقين في العلوم والإستبحار فيها، مع الذكاء المفرط. وصنف كتابا في الحديث والفقه والأصول والتفسير والأدب والتاريخ. وولي قضاء إشبلية، ومات سنة ٥٤٣ بقرب فاس، ودفن بها. من كتبه *"العواصم من القواصم"* و*"عارضة الأحوذي في شرح الترمذي"* و*"أحكام القرآن"* و*"القبس في شرح موطأ ابن أنس"* و*"الناسخ والمنسوخ"* و*"المسالك على موطأ مالك"* و*"الإنصاف في مسائل الخلاف"* و*"أعيان الأعيان"* و*"المحصول"* و*"كتاب المتكلمين"* و*"قانون التأويل"*. (ابن العماد أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، بيروت، ١٩٩١، ٢٣٢/٦-٢٣٤؛ الزركلي خير الدين، *الأعلام: قاموس تراجم*، بيروت، ١٩٩٢، ٢٣٠/٦).

[13] هو كتاب في مجلدين، إسمه التام *"الكتاب الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى"*. مؤلفه من كبار المفسرين ومن أهل قرطبة محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي المالكي الأندلسي، أبو عبد الله القرطبي. لا يعرف تاريخ مولده. رحل إلى الشرق واستقر بمنية ابن خصيب (في شمالي اسيوط، بمصر) وتوفي فيها سنة إحدى وسبعين وستمائة (٦٧١ م/١٢٧٣ هـ). من كتبه: *"الجامع لأحكام القران"* و*"قمع الحرص بالزهد والقناعة"* و*"التذكار في أفضل الأذكار"* و*"التذكرة بأحوال الموتى وأحوال الآخرة"*. سمع من ابن رواج، ومن الجميزي، والشيخ أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي شارح "مسلم" بعضه، وأبي علي الحسن بن محمد بن محمد البكري الحافظ، وغيرهم.

مشيخة الصوفية إنه تعالى خلق العالم بجوده، وقال شيخنا أبو حامد قولا عظيما إنتقده عليه أهل العراق، وهو بشهادة الله موضع إنتقاد. قال: "ليس في القدرة أبدع من هذا العالم في الإتقان والحكمة، ولو كان في القدرة أبدع منه وادخره لكان ذلك منافيا للجود".

وأخذ ابن العربي في الرد عليه وقال في آخر كلامه: "ونحن وإن كنا نقطة في بحره، فإنا لا نرد عليه إلا بقوله". ثم قال: "فسبحان من أكمل لشيخنا هذا فواضل الخلائق، ثم صرف به عن هذه الواضحة في الطرائق.[١٤]

قال: "وأما قول الصوفية أنه خلق العالم بجوده، ففي العبارة إشكال. وذلك يصح على معنى أن يفسر الجود بالكرم، ويعود ذلك إلى صفة الفعل وهي الإنعام والإفضال، فيكون تأويله خلق العالم بفضله وكذلك كان، فإنه تعالى متفضل بذلك كله"، إنتهى.

وقوله "إن حجة الإسلام قال ليس في القدرة" بناه على ما سبق إلى فهمه من التعبير السابق عن حجة الإسلام. وإن ذلك لا يتأتي القول به إلا مع البناء على القواعد الفاسدة، وإلا فحجة الإسلام لم يفصح بأن ذلك "ليس في القدرة" وسنوضح عدم إرادته له.

---

وروى عنه بالإجازة ولده شهاب الدين أحمد. (السيوطي جلال الدين عبدالرحمن، *طبقات المفسرين*، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٩٢؛ الداودي شمس الدين محمد بن علي ابن أحمد، *طبقات المفسرين*، القاهرة، ١٩٧٢، ٦٥/٢~٦٦؛ الزركلي، *الأعلام*، ٣٢٢/٥).

[١٤] الزبيدي، *اتحاف*، ٣٣/١، ٤٤٢/٩؛ ابن المبارك أحمد، *الابريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ*، بدون مكان وتاريخ، ص ٤٧٣~٤٧٤.

وإن مراده "ليس في الإمكان" الذي يوصف به كل ممكن أبدع مما وجد لاقتضاء كمال الجود والحكمة التي سبقت المشيئة بالإيجاد على وفقها تعيين اتصاف الوجود بالأبدعية. واستنتج بعض أهل عصرنا من تصريح حجة الإسلام في كتبه بإبطال تلك القواعد الفاسدة المتوهم أن تلك المقالة لا تبني إلا عليها، أن تلك المقالة مدسوسة في كلام حجة[١٥] الإسلام. ووافقه على ذلك جماعة وعارضهم آخرون فهموا تنزيل تلك المقالة على ما سنشير إليه، إلا أنهم لم يبسطوا القول في ذلك بما يزيح كل لبس. ثم إن وقوع تلك المقالة في عدة مواضع من كتب حجة الإسلام واقتضاء سوابق كلامه ولواحقه البناء عليها، مع أن الرسالة المنسوبة في رد ما أوردوه على كتابه *الإحياء* متضمنة لإيراد استشكال هذه المقالة، ولما أجاب به عن ذلك يبعد عدم نسبتها إليه. ويصرح بها ما سبق من النقل عن تلميذه الإمام إبن العربي. فلا تقبل النفوس كونها مدسوسة في كلامه. فيتحقق إبتنائها على تلك القواعد الفاسدة تزيد المبلة طينا، ويورث المنتحلين لها إستبصارا ويقينا، لما إستقر لحجة الإسلام في النفوس من التعظيم /[٣و] والإحترام. وإنه ممن انطبق عليه المثل المشهور "إذا قالت حذام".[١٦] فإن لم يعكسوا

---

[١٥] ا: حجة، صح هـ

[١٦] يقال إن هذا بيت ديسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية. ولكن قال السيوطي في كتابه *"شرح شواهد المغني"* إن قائل هذا البيت هو زوج حذام نجيم (لجيم) بن مصعب بن علي بن بكر بن وائل. وعلى رأينا أن ديسم بن طارق يمكن أن يكون رجلا من يروى هذه الرواية. وتمام البيت:

إذا قالت حذام فصدقوها    فإن القول ما قالت حذام.

وحذامِ إمرأة عربية في الجاهلية، ضرب بها المثل في حدة البصر وصدق الخبر. سميت حَذام لأن ضرتها حذمت يدها بشفرة، فصبت عليها حذام جمرا فبرشت، فسميت البرشاء [ في لونها نُقط مختلفة ] وهي حذام بنت الريان بن خسر بن تميم. وسبب قول هذا البيت معركة وقعت بين قبيلة الريان وقبيلة عطس بن الجلاح الحميري. إن عطس بن الجلاح الحميري صار إلى قومها في جموع فاقتتلوا. ثم رجع كل منهما إلى معسكره حينما جن الليل. لكن الريان سار بعسكره ليلاً، فلما علم عاطس بهرب الريان، أمر فرسأنه بتعقبها حتى قربوا مكاناً. فانتبه القطا (نوع من الطيور) من وقع دوابهم، فمرت على قوم حذام قطعا قطعا. فخرجت حذام إلى قومها فقالت:

الدعوى في المدسوس ربما زعموا إنما تضمنته هذه المقالة هو الذي عوّل في آخر أمره عليه، ورجع إليه، وفرح أهل البدع بما يدندن به ابن المنيّر ومن جرى على أسلوبه من تلويث حجة الإسلام بما أعرضنا عن حكاية الكثير منه لا يوازى[17] بشيء عند أهل البدع قطعا، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.[18] فالصواب صرف تلك الظواهر التي توهم ابن المنيّر وغيره إرادتها عن ظواهرها وإيضاح الأدلة الدالة عليه، وبيان سلامة ما نحّى[19] الحجة إليه من البدع والمفاسد اللازمة لأهل تلك العقائد.

فاستخرت الله عز وجل في رسالة كافلة بهذا الغرض مؤديا[20] بذلك ما لحجة الإسلام علينا من الحق المفترض وسميتها "***إيضاح البيان لما أراده الحجة من ليس في الإمكان أبدع مما كان وما عناه مما أقامه على ذلك من البرهان***".

---

أ لا يا قومنا ارتحلوا وسيروا 		فلو ترك القطا ليلا لناما

فقال زوجها:

إذا قالت حذام فصدقوها 		فإن القول ما قالت حذام.

فارتحلوا حتى اعتصموا بالجبل ويئس منهم أصحاب عاطس فرجعوا. (أنظر: السيوطي جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، شرح *شواهد المغني*، القاهرة، ١٣٢٢، ص ٢٠٣؛ محمد ذهني، *مشاهير النساء*، إسطنبول، ١٢٩٤، ١/١٦٢~١٦٣).

[17] ش: يوزن؛ ل: يوزي.

[18] سورة الكهف، ١٠٤/١٨؛ وتمام الآية: ﴿ الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ﴾.

[19] ا: نحا.

[20] ا: مأديا.

والله أسأل أن يعصمني من الزلل، ويحميني من الخطاء والخلل، ويجعله خالصا لوجهه الكريم، موصلا للنظر إليه في جنات النعيم، ورتبتها على بابين وخاتمة، سائلا من الله تعالى حسن الخاتمة.

# الباب الأول

في ذكر ما وقفت عليه من تعبيره عن ذلك الواقع في كتبه، فاذكر مساقه برمته إذ في سوابقه ولواحقه ما يعرب عن قضيته.

## فصل في عبارة *الإحياء* المتضمنة لهذه المقالة

قال رحمه الله في كتاب التوحيد والتوكل من *الإحياء* بعد ذكر ما يورث حال التوكل من التوحيد للذات والفعل ما لفظه: "ولا يتم هذا إلا بالإيمان بالرحمة والحكمة. فإن التوحيد يورث النظر إلى مسبب الأسباب والإيمان بالرحمة وسعتها هو الذي يورث الثقة بمسبب الأسباب. ولا يتم حال التوكل إلا بالثقة بالوكيل، وطمأنينة النفس إلى حسن نظر الوكيل. وهذا الإيمان أيضا باب عظيم من أبواب الإيمان، وحكاية طريق المكاشفين فيه تطول. فلنذكر حاصله ليعتقده[21] الطالب لمقام التوكل إعتقادا قاطعا لا يستريب فيه. وهو أن يصدق تصديقا يقينا لا ضعف فيه ولا ريب. إن الله تعالى لو خلق الخلائق كلهم على عقل أعقلهم، وعلى علم أعلمهم، وخلق لهم من العلم ما لا تحتمله نفوسهم وأفاض عليهم من الحكمة ما لا منتهي لوصفه، ثم زاد مثل عددهم جميعهم علما، وحكمة، وعقلا، ثم كشف لهم عن عواقب الأمور، واطلعهم على أسرار الملكوت، وعرفهم دقائق اللطف وخفايا العواقب، حتى اطلعوا بذالك على الخير والشر، والنفع والضر، وأمرهم أن يدبروا الملك والملكوت بما أعطوا من العلوم والحكم لما اقتضى تدبير جميعهم مع /[٣ظ] التعاون والتظاهر عليه أن يزاد فيما دبر الله سبحانه الخلق

---

[21] ل: ليعتقد.

به في الدنيا والآخرة جناح بعوضة، ولا أن ينقص منها جناح بعوضة، ولا أن يرفع فيها ذرة، ولا أن يدفع مرض، أو عيب، أو نقص، أو فقر، أو ضر عمن بلي[22] به، ولا أن يزال صحة أو كمال أو غنى عمن أنعم الله به عليه، بل كلما خلقه الله من السموات والأرض أن رجعوا فيها البصر، وطولوا فيها النظر لما رأوا فيها من تفاوت ولا فطور،[23] وكلما قسم الله بين عباده من رزق وأجل، وسرور وحزن، وعجز وقدرة، وإيمان وكفر، وطاعة ومعصية، فكله عدل محض لا جور فيه، وحق صرف لا ظلم فيه. بل هو على الترتيب الواجب الحق على ما ينبغي، وكما ينبغي وبالقدر الذي ينبغي. وليس في الإمكان أصلا أحسن منه، ولا أتم ولا أكمل. ولو كان، وادخره مع القدرة، ولم يفعله لكان بخلا يناقض الجود، وظلما يناقض العدل. ولو لم يكن قادرا لكان عجزا يناقض الإلهية. بل كل فقر وضر في الدنيا فهو نقصان في الدنيا، وزيادة في الآخرة، وكل نقص في الآخرة بالإضافة إلى شخص، فهو نعيم بالإضافة إلى غيره. إذ لو لا الليل لما عرف قدر النهار، ولو لا المرض لم يتنعم الأصحاء بالصحة، ولو لا النار لما عرف أهل الجنة قدر النعمة، وكما أن فداء أرواح الإنس بأرواح البهائم، وتسليطهم على ذبحها ليس بظلم، بل[24] تقديم الكامل على الناقص عين العدل، فكذلك تفخيم النعم على سكان الجنات بتعظيم العقوبة على أهل النيران. وكما أن فداء أهل الإيمان بأهل الكفر عين العدل، وما لم يخلق الناقص لم يعرف الكامل، ولو

---

[22] ل: يكن.

[23] يشير إلى قوله تعالى: ﴿ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ طِبَاقًا مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾ (سورة الملك ٦٧/٣).

[24] ل: "بل" ساقط.

لا خلق البهائم لما ظهر شرف الإنسان. فإن الكمال والنقص يظهر بالاضافة. فمقتضي الجود والحكمة خلق الكامل والناقص جميعا. وكما أن قطع اليد إذا تآكلت إبقاء على الروح عدل، لأنه فداء كامل بناقص.

فكذلك الأمر في التفاوت الذي بين الخلق بالقسمة في الدنيا والآخرة. فكل ذلك عدل لا جور فيه، وحق لا لعب فيه. وهذا الآن بحر زاخر، عظيم، عميق، واسع الأطراف، مضطرب الأمواج، غرق فيه طوائف من القاصرين، ولم يعلموا أن ذلك غامض لا يعقله إلا العالمون، ووراء هذا البحر سر[٢٥] القدر الذي تحير فيه الأكثرون، ومنع عن افشاء سره المكاشفون.

والحاصل أن الخير والشر مَقْضِيّ به، وقد صار ما قضى به واجب الحصول بعد سبق المشيئة، فلا راد لحكمه، ولا معقب لقضائه. بل كل صغير وكبير مستطر، وحصوله بقدر معلوم منتظر، وما أصابك لم يكن ليخطئك، وما اخطأك لم يكن ليصيبك"، إنتهى كلامه في *الإحياء*.[٢٦]

---

٢٥ ا: سر، صح هـ

٢٦ الغزالي أبو حامد محمد بن محمد، *إحياء علوم الدين*، القاهرة، ١٩٣٩، ٢٥٢/٤~٢٥٣.

## فصل في عبارة كتابه *جواهر* /[٤و] *القرآن* المتضمنة لذالك

قال رحمه الله في القسم الثالث منه المسمى *بالأربعين في أصول الدين*[٢٧] في الأصل المعقود للتوكل بعد ذكر الآيات والأحاديث الآمرة به:[٢٨] إن التوكل له ثلاثة أركان:[٢٩]

**الأول: المعرفة**

وهي الأصل، وأعني بها التوحيد. فإنها إنما يتوكل على الله من لا يرى فاعلا سوى الله، وكمال هذه المعرفة يترجمها قولك: "لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير". إذ فيه إيمان بالتوحيد وكمال القدرة والجود والحكمة الذي يستحق به الحمد.[٣٠]

---

[٢٧] *كتاب الأربعين في أصول الدين* قسم من كتاب الغزالي المسمى بـ *جواهر القرآن ودرره*. وقد أجاز الغزالي أن يكتب مفردا فكتبوه وجعلوه كتابا مستقلا. (انظر: بدوي عبد الرحمن، *مؤلفات الغزالي*، الكويت، ١٩٧٧، ص ١٤٩؛ الغزالي، *جواهر القرآن ودرره*، القاهرة، ٢٠١١، ص ٦٦).

[٢٨] الغزالي، *كتاب الأربعين في أصول الدين*، القاهرة، ١٣٢٨، ص ٢٧٥~٢٧٦.

[٢٩] هي: المعرفة والحال والعمل. (أنظر: الغزالي، *كتاب الأربعين في أصول الدين*، ص ٢٧٦).

[٣٠] الغزالي، كتاب الأربعين في أصول الدين، ص ٢٧٦.

ثم قال ما لفظه: فصل لا يكفي الإيمان بتوحيد الفعل والذات في إثارة حالة التوكل حتى يضاف إليه الإيمان بالرحمة والجود والحكمة، إذ به تحصل الثقة بالوكيل الحق،[31] أي وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿ ومن يتوكّل على الله فهو حسبه﴾،[32] ﴿ وعلى الله فتوكّلوا إن كنتم مؤمنين﴾.[33]

قال: وهو أي الإيمان بالرحمة والجود أن يعتقد جزما أو ينكشف لك بالبصيرة أن الله تعالى لو خلق الخلائق كلهم على عقل أعقلهم بل على أكمل ما يتصور أن يكون عليه حال العقل، ثم زادهم أضعاف ذلك علما وحكمة، ثم كشف لهم عن عواقب الأمور وأطْلعهم على أسرار الملكوت، ولطائف الحكمة، ودقائق الخير والشر، ثم أمرهم أن يدبّروا الملك والملكوت، لما دبّروه بأحسن مما هو عليه، ولم يمكنهم أن يزيدوا ولا ينقصوا منه جناح بعوضة، ولم يستصوبوا البتة دفع مرض وعيب ونقص وفقر وضر وجهل وكفر، ولا أن يغيروا قسمة الله من رزق وأجل وقدرة وعجز وطاعة ومعصية، بل شاهدوا جميع ذلك عدلا محضا لا جور فيه، وحقا صرفا لا نقص فيه، واستقامة تامة لا قصور فيها ولا تفاوت، بل كل ما يرون نقصا يرتبط به كمال آخر أعظم منه، وما ظنّوه ضررا فتحْته نفع أعظم منه، لا يتوصل إلى ذلك النفع إلا به. وعلموا قطعا أن الله تعالى حكيم[34] جواد رحيم، لم يبخل على الخلق أصلا ولم يؤخر في صلاحهم أمرا.

---

[31] الغزالي، *كتاب الأربعين*، ص ٢٨٠~٢٨١.

[32] سورة الطلاق ٣/٦٥؛ وتمام الآية: ﴿ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ إِنَّ اللَّهَ بَالِغُ أَمْرِهِ قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾.

[33] سورة المائدة، ٢٣/٥؛ تمام الآية: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا ادْخُلُوا عَلَيْهِمُ الْبَابَ فَإِذَا دَخَلْتُمُوهُ فَإِنَّكُمْ غَالِبُونَ وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ﴾.

[34] ا: حكيم، صح هـ

وهذا بحر زاخر في المعرفة يحرك[٣٥] أمواجه سر القدر الذي منع من ذكره المكاشفون، وتحير فيه الأكثرون، ولا يعقله إلا العالمون، ولا يدرك تأويله إلا الراسخون.[٣٦]

### الركن الثاني: حال التوكل

ومعناه أن تكل أمرك إلى الله، ويثق قلبك، وتطمئن بالتفويض نفسك، فلا تلتفت[٣٧] إلى غير الله أصلا. فمن تحققت معرفته بأن الرزق والأجل والخلق والأمر بيد الله، وهو[٣٨] منفرد به لا شريك له فيه، وأن جوده وحكمته ورحمته لا نهاية لها ولا يوازيها رحمة غيره وجوده، إتّكل بالضرورة قلبه عليه، وانقطع نظره عن غيره.[٣٩]

ثم قال في الأصل المعقود للرضى[٤٠] بالقضاء: قد أنكر /[٤ظ] الرضى[٤١] جماعة وقالوا: لا يتصور الرضى بما يخالف الهوى، وإنما يتصور الصبر فقط. وإنما أتوا من إنكار المحبة ونحن نحقق لك أن الرضى[٤٢] بالبلاء وبما يخالف الطبع والهوى يتصور من ثلاثة أوجه:

---

[٣٥] ش ل: تحرك.
[٣٦] الغزالي، *كتاب الأربعين*، ص ٢٨١~٢٨٢.
[٣٧] ل: نلتفت.
[٣٨] ا: هو، صح هـ
[٣٩] الغزالي، *كتاب الأربعين*، ص ٢٨٢~٢٨٣.
[٤٠] ا: للرضا.
[٤١] ا: الرضا.
[٤٢] ا: الرضا.

**أحدها:** أن يدهشه فرط الحب ومشاهدة المحبوب عن الإحساس بالألم، وذلك مشاهد في حب المخلوقين.[٤٣] فكيف لا يتصور في إدراك جمال الحضرة الربوبية، والجلال الأزلي الأبدي الذي لا يتصور انقطاعه ونقصانه، المدرك بالبصيرة الباطنة التي هي أصدق وأصح عند أهلها من البصر الظاهر؟ وعن هذا قال الجنيد:[٤٤]

"قلت لسري السقطي:[٤٥] "هل يجد المحب ألم البلاء؟ قال: لا. قلت: وإن ضرب بالسيف؟ قال: لا، وإن ضرب بالسيف سبعين مرة"."

قال عمر بن عبد العزيز: "ما بقي لي فرح إلا في مواقع قدر الله".[٤٦]

---

[٤٣] ل: في المخلوقين.

[٤٤] هو الجنيد بن محمد، أبو القاسم الخزاز. وكان أبوه يبيع الزجاج، فلذلك كان يقال له: القواريري. أصله من نهاوند، ومولده ومنشؤه بالعراق. وكان فقيها، تفقه على أبي ثور، وكان يفتي في حلقته. وصحب السري السقطي، والحارث المحاسبي، ومحمد بن على القصاب البغدادي، وغيرهم. توفي سنة سبع وتسعين ومائتين (٢٩٧ هـ)، يوم السبت. (السلمي أبو عبد الرحمن، *طبقات الصوفية*، حلب، ١٩٨٦، ص ١٥٥/١٥٦).

[٤٥] هو سري بن المغلس السقطي، كنيته أبو الحسن. يقال إنه خال الجنيد، واستاذه. صحب معروفا الكرخي. وهو أول من تكلم - ببغداد - في لسان التوحيد، وحقائق الأحوال. وهو إمام البغداديين، وشيوخهم في وقته. ولد سري السقطي في حدود الستين ومئة، ومات سنة إحدى وخمسين ومائتين. وقيل سبع وخمسين ومائتين. حدث عن: الفضيل بن عياد، وهشيم بن بشير، وأبي بكر بن عياش، وعلي بن غراب، ويزيد بن هارونن وغيرهم. روي عنه: الجنيد بن محمد، والنوري أبو الحسين، وأبو العباس بن مسروق، وإبراهيم بن عبد الله المخرمي، وعبد الله بن شاكر. (انظر: الإصبهاني أبو نعيم أحمد بن عبدالله، *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*، القاهرة، ١٩٧٩، ١١٦/١٠؛ السلمي، *طبقات الصوفية*، ص ٤٨؛ المناوي عبد الرؤوف، *الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية أو طبقات المناوي الكبرى*، القاهرة، بدون تاريخ، ٤١٦/١؛ الموصولي ابن خميص الحسين بن نصر بن محمد، *مناقب الأبرار ومحاسن الأخيار في طبقات الصوفية*، بيروت، ٢٠٠٦، ١٤٩/١؛ الزهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، *سير أعلام النبلاء*، بيروت، ١٩٨٣، ١٨٥/١٢~١٨٧).

[٤٦] الغازالي، *كتاب الأربعين*، ص ٣٠٧~٣٠٩.

**والثاني:** أن يحس بالألم ويكرهه بالطبع، ولكن يرضى به بعقله وإيمانه لمعرفته بجزالة الثواب على البلاء، كما يرضى بألم الفصد، وشرب الدواء، لعلمه بأنه سبب الشفاء، حتى أنه ليفرح بمن يهدي إليه الدواء وإن كان بشعا. وكذلك يرضى التاجر بمشقة السفر وهو خلاف طبعه. وهذا أيضا يشاهد في الأغراض الدنيوية، وكيف ينكر في السعادة الأخروية؟[٤٧]

**الثالث:** أن تعتقد أن لله تعالى تحت أقداره أعجوبة لطيفة من لطائفه، وذلك يخرج عن قلبه؛ لم وكيف؟ حتى لا يتعجب مما يجرى في العالم. ويعلم أن تعجبه كتعجب موسى من الحضر لما خرق السافينة، وقتل الغلام، وأقام الجدار.[٤٨] فلما كشف الخضر عن السر الذي اطلع عليه، سقط تعجبه، وكان تعجبه بناء على ما خفي عنه من تلك الأسرار.

وكذلك أفعال الله، يحكي عن رجل من الراضين أنه كان يقول في كل مصيبة: "الخيرة فيما قدّر الله " وكان في بادية معه أهله، وليس له إلا حمار يحمل عليه خباءه، وكلب يحرسهم، وديك يوقظهم. فجاء ثعلب وأخذ الديك فقال: "خيرة"، وجاء ذئب، فقتل الحمار فقال: "خيرة"، ثم أصيب الكلب، فمات فقال: "خيرة". فتعجب أهله من ذلك حتى أصبحوا، وقد سبي من حولهم واسترقت أولادهم، وكان قد عرف مكان بعضهم بصوت الديك،

---

[٤٧] الغازالى، *كتاب الأربعين*، ص ٣٠٩.

[٤٨] سورة الكهف، ١٨/ ٦٠~٨٢.

ومكان بعضهم بنهيق الحمار، ومكان[49] بعضهم بصياح الكلب، فقال: قد رأيتم أن الخيرة فيما قدره الله، فلو لم يهلكهم الله لهلكتم وهلكنا.

وروي أن نبيا كان يتعبد في جبل وكان بالقرب منه عين، فاجتاز بها فارس وشرب ونسي عندها صرة فيها ألف دينار. فجاء آخر وأخذ الصرة. ثم جاء فقير على رأسه حزمة حطب، فشرب واستلقي، يستريح. فرجع الفارس في طلب الصرة فلم يرها، فأخذ الفقير فصلبه وعذبه حتى/[٥و] قتله. فقال النبي: إلهي ما هذا؟ أخذ الصرة ظالم آخر، وسلطت هذا الظالم على هذا الفقير حتى قتله. فأوحى الله إليه: اشتغل بعبادتك،[50] فليس معرفة ذلك من شأنك. إن هذا الفقير قتل[51] أبا الفارس فمكّنته من القصاص، وإن أبا الفارس كان أخذ ألف دينار من مال آخذ الصرة، فرددته إليه من تركته.

فمن أيقن بمثل هذه الأسرار لم يتعجب من أفعال الله تعالى، وتعجب من جهل نفسه، ولم يقل لم وكيف.

وههنا وجه رابع يتشعب عن محض المعرفة بكمال الجود والحكمة، وبكيفية ترتيب الأسباب المتوجهة إلى المسببات، ومعرفة القضاء الأول الذي هو كلمح بالبصر،[52] ومعرفة القدر الذي هو سبب ظهور تفاصل القضاء، وأنها رتبت على أكمل الوجوه وأحسنها، وليس في الإمكان أحسن منها وأكمل. ولو كان وادّخر، لكان

---

[49] ش: مات.

[50] ش ل: بعبادتي.

[51] ا: كان قتل.

[52] سورة القمر ٥٤/٥٠؛ وتمام الآية: ﴿وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾.

بخلا يناقض الجود أو عجزا يناقض القدرة. وينطوي تحت ذلك معرفة سر القدر. ومن أيقن بذلك لم ينطو ضميره إلا على الرضا بكل ما يجري من الله تعالى.[٥٣]

هذا لفظ الحجة في *الجواهر*.

[٥٣] الغزالي، *كتاب الأربعين*، ص ٣٠٩-٣١٢.

## فصل في عبارة رسالته المتضمنة للجواب منه عن اشكالات تتعلق بكتاب *الإحياء*

سمّاها فيما حكاه بعضهم *بالإنتصار لما في الإحياء من الأسرار*. ورأيت على بعض نسخها تسميتها *بالأجوبة المسكتة عن الأسئلة المبكتة*.

وقد حكى فيها إستشكال مقالته التي نحن بصددها على وجه مخصوص. فقال: ما معنى ليس في الإمكان أبدع من صورة هذا العالم، ولا أحسن ترتيبا، ولا أكمل صنعا، ولو كان وادّخره مع القدرة كان ذلك بخلا يناقض الجود الإلهي،[٥٤] وإن لم يكن قادرا عليه كان ذلك عجزا يناقض [القدرة] الإلهية.[٥٥] وكيف يقضى عليه بالعجز فيما لم يخلقه إلا اختيارا، ولم ينسب إليه ذلك قبل خلق العالم، ويقال: إدّخار إخراج العالم من العدم إلى الوجود عجز مثل ما قيل فيما ذكرناه. وما الفرق بينهما؟ ثم قال في الجواب: إن ذلك لأن تأخيره العالم قبل خلقه عن أن يخرجه من العدم إلى الوجود يقع تحت الإختيار الممكن، من حيث إن للفاعل المختار أن يفعل، وأن لا يفعل. فإذا فعل فليس في الإمكان أن يفعل إلا نهاية ما تقتضيه الحكمة التي عرفنا أنها حكمة. ولم يعرفنا ذلك إلا لنعلم مجاري أفعاله، ومصادر أموره، ونتحقق أن كلما قضاه ويقضيه من[٥٦] خلقه بعلمه وإرادته أن ذلك على غاية الحكمة ونهاية الإتقان ومبلغ جودة الصنع، ليجعل كمال ما خلق دليلا قاطعا وبرهانا على كماله في صفات جلاله الموجبة لإجلاله. فلو كان كلما خلق ناقصا بالإضافة إلى غيره مما يقدر كما ظهر على من خلقه ناقصا في أشخاص معينة

---

[٥٤] جميع النسخ: الإلاهي.
[٥٥] جميع النسخ: يناقض الإلهية.
[٥٦] ش ل: بين.

ليدل بها على كمال خلقه /[٥ظ] من غير ذلك. ويكون الجميع من باب الاستدلال على ما صنع من النقصان قطعا وما يحمل على القدرة على أكمل منه ظنا، إذ خلق للخلق عقولا، وجعل لهم فهوما، وعرفهم بما أكن، وكشف لهم عما حجب وأجن. فيكون من حيث عرفهم بكماله دلهم على نقصه، ومن حيث أعلمهم بقدرته بصرهم بعجزه، تعالى الله رب العالمين الملك الحق المبين.

وأيضا فلا يعترض بهذا أو يشير به إلا من لا يعرف مخلوقاته، ولم يصرف الفكر الصحيح في منشآته ومخترعاته، ولم يعلم مقدار الدنيا وترتيب الآخرة عليها، ولا عرف خواصها، ولا تنزه في عجائبها، ولا لاحظ الملاكوت ببصر قلبه، وجاوز التخوم إلى أسفل من ذلك بسره ولبه، ولا فهم أن الجنة اغنى[٥٧] النعيم، وأن النار أقصى العذاب الألم، وأن النظر إليه منتهى الكرامات، وأن رضاه وسخطه غاية الدرجات والدركات، وأن منح المعارف والعلوم أسنى الهيآت، ويرى أن العالم بأسره أخرجه من العدم الذي هو[٥٨] نفي محض إلى الوجود الذي هو إثبات صحيح، وقدره منازل وجعله لميقات. فمن حي وميت ومتحرك وساكن وعالم وجاهل وشقي وسعيد وقريب وبعيد وصغير وكبير وجليل وحقير وغني وفقير ومأمور وأمير ومؤمن وكافر وجاحد وشاكر ومن ذكر وأنثى وأرض وسماء ودنيا وأخرى وغير ذلك مما لا يحصى، والكل قائم به وموجد بقدرته، وباق بعلمه ومنته إلى أجله ومصرف بمشيئته، ودال على بالغ حكمته، فما أكمل من محدثه إلا قدمه، ولا من تصرفه إلا استبداده، ولا من ملكه إلا

---

[٥٧] ش ل: أقصى.

[٥٨] ا: هو، صح هـ

ملكه، تعالى الله عن جهل الجاهلين، وتخييل المعتوهين وزيغ الزائغين.[٥٩] هذا لفظ حجة الإسلام رحمه الله في جوابه عن ذلك على ما رأيناه في الرسالة المذكورة. ولم يكتف به مستشكلوا كلامه لتشعب وجوه إشكاله لديهم. وسنوضح بعون الله ما أشكل من ذلك عليهم.

[٥٩] الغازالي، *الإملاء في إشكالات الإحياء*، (نشر مع *إحياء علوم الدين* للغزالي)، بيروت، ١٩٩٧، ٢٣٥/٦~٢٣٦؛ الزبيدي، *إتحاف*، ١٩٢/١~٢٠٤؛ ٤٤٨/٩~٤٤٩.

## الباب الثاني

فيما يوضح ما أراده حجة الإسلام، مما نسب إليه من ذلك الكلام. اعلم وفقني الله إياك أن ما أسلفناه في الباب قبله عن كتب حجة الإسلام يرشد إلى إيضاح المراد به ودفع شبه الخصوم عنه ما ضمناه للفصول الآتية:

## الفصل الأول

اعلم أن حجة الإسلام[60] لم يرد قطعا من الوجوب في قوله "على الترتيب الواجب"، الوجوب بالذات المنافي للاختيار عنه تعالى كما زعمته الفلاسفة الضلال، ولا الوجوب على الله بالفعل لتحكيمه على الله تعالى، كما يحكى عن المعتزلة المتشبثين بإذيال الفلاسفة في المقال، بل أراد أن ذلك هو الترتيب المتعين الذي/[٦و] لا بد من حصوله، كما يفيده قوله آخر ما عبر به في *الإحياء* "وقد صار ما قضى به واجب الحصول بعد سبق المشيئة"[61] فسبقها هو الموجب لحصوله. ولهذا قال في *الجواهر* في الموضع الأول "وإن ذلك واجب الحصول بعد المشيئة إلا وله"[62]. ولأنه لم يستنتج ذلك في الموضع الثاني من *الجواهر* إلا مما[63] صدر به من ذكر الجود والحكمة، ومن المعرفة بكيفية ترتب الأسباب المتوجهة إلى المسببات، ومعرفة القضاء الأول الذي هو كلمح بالبصر،[64] ومعرفة القدر الذي هو سبب ظهور تفاصيل القضاء، وإنها رتبت على أكمل الوجوه وأحسنها، أي

---

[60] جميع النسخ: الحجة.
[61] الغزالي، *إحياء علوم الدين*، ٢٥٣/٤.
[62] الغزالي، *كتاب الأربعين*، ص ٢٨٢.
[63] جميع النسخ: من ما.
[64] ش ل: كلمح البصر؛ يشير إلى قوله تعالى ﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلَّا وَاحِدَةٌ كَلَمْحٍ بِالْبَصَرِ﴾ (سورة القمر، ٥٠/٥٤).

فإن المعارف المتعلقة بهذه الأمور مفضية إلى كون سبق القضاء والقدر[٦٥] والمشيئة بالترتيب الأكمل الذى اقتضته الحكمة مقتض. لأن لا يقع في وصف الممكنات سوى الأحسن الأكمل،[٦٦] فالأحسن الأكمل واجب الحصول بسبب سبق القضاء والقدر والمشيئة النافذة به واقتضاء الحكمة له. فالوجوب بهذا المعنى وجوب بالإختيار، لأنه نشأ عن سبق العلم الذي لا يمكن تخلفه، والمشيئة التى لا بد من إنفاذها. فاستحال خلافه لكمال نفوذ المشيئة وكذا القدرة التابعة لها، وامتناع تخلف ما اقتضى[٦٧] ما ذكر حصوله مع كونه هو قضية كمال الجود بمعنى التفضل والأنعام وكمال الحكمة البالغة المقتضية لوضع الأشياء في محالها. فجميع ما ذكر مقتض لإجلال الله وتعظيمه، وكمال صفاته، وسوق العباد إلى الإعتماد عليه، وتفويض أمورهم كلها إليه، والرضى بماضي قضائه الذي لا محيد عن امضائه مع أنه قضية الحكمة التي لو اطلع المبتلي على سر سريانها لم يرض إلا بالبلاء كما سيأتي إيضاحه في الفصل السابع. ولهذا قال في *الإحياء* صدر ما قدمناه "ولا يتم هذا أي ما يورث التوكل من التوحيد إلا بالإيمان بالرحمة والحكمة" إلى آخره.

فإن ما علل به من أن الإيمان بالرحمة وسعتها هو الذي يورث الثقة بمسبب الأسباب مقتض لإثبات اختياره لذلك، وإلا فكيف يوثق بمن لا إختيار له في جلب نفع ولا دفع ضر؟ وقد أخرج البخاري في تاريخه[٦٨] عن

---

[٦٥] ش ل: القدرة.

[٦٦] ش ل: "الذى اقتضته الحكمة مقتض. لأن لا يقع في وصف الممكنات سوي الأحسن الأكمل" ساقط.

[٦٧] ا؛ اقتضا.

[٦٨] *التاريخ الكبير*؛ كتاب البخاري في تاريخ الرواة وأخبارهم. (أنظر: الذهبي، *سير أعلام النبلاء*، ١٢/٤٠٠~٤٠٧؛ بروكلمان كارل، *تاريخ الأدب العربي*، نقل: عبد الحليم النجار، القاهرة، ١٩٦٩، ١٧٨/٣).

أنس مرفوعا "عجبا للمؤمن، إن الله لم يقض له قضاء إلا كان خيرا له"[69] وهو صريح فيما قاله الحجة من أن الإيمان بذلك يورث ما ذكره ولهذا قال عقبه: "وهو أن يصدق أن الله تعالى" إلى آخره.

وقال في *الجواهر* في من فرض تفويض مقتضى التدبير إليهم مع الأقصى في كمالهم أنهم لا يستصوبون البتة دفع مرض وعيب ونقص وفقر وضر وجهل وكفر، أي لإناطة ذلك كله بالحكمة البالغة التي من جملتها تعريف ذوي النعم المقابلة، /[٦ظ] أعني تلك النعم المذكورات بمقدار ما أنعم الله عليهم، فالضد يظهر حسنه الضد. فإذا رأى أهل السلامة من بلية الكفر وغيره من ابتلى بذلك عظم شكرهم على ما علموا عظيم موقعه مما أنعم به عليهم، ولهذا شرع سجود الشكر عند رؤية المبتلى والعاصي. وقد أخرج ابن الإمام أحمد في رواية *المسند* وابن منده[70] في كتاب *الرد على الجهمية* وغيرهما بسند صحيح عن أبي بن كعب[71] في قوله تعالى: ﴿ وإذ أخذ ربك

---

[69] أحمد بن حنبل، *المسند*، بيروت، ١٩٩١، ٢٨٣/٧؛ ٢٣٤/٤؛٣٦٧؛ ابن بلبان علاء الدين علي، *الإحسان بترتيب صحيح إبن حبان*، بيروت، ١٩٨٧، ٥٥/٢؛ المقديسي ضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن الحنبلي، *الأحاديث المختارة*، بيروت، ٢٠٠٠، ١٩٤/٥~١٩٧.

[70] هو محمد بن إسحاق بن محمد، الحافظ أبو عبد الله بن منده الإصبهاني. ولد سنة عشر وثلاثمائة ومات سنة خمس وتسعين وثلاثمائة. سمع عم أبيه عبد الرحمن بن يحيى بن منده الإصبهاني بإصبهان، وأبا العباس الأصم بنيسابور، والهيثم بن كليب الشاشي ببخارى، وخيثمة بن سليمان باطرابلس، وأبا سعيد بن الأعرابي بمكة، وحمزة الكتاني بمصر، وابن حذام بدمشق. وله: *"أسماء الصحابة"* ، *" تاريخ إصبهان، كتاب التوحيد وإثبات الصفات على الإتفاق والتفرد في سبعة أجزاء"* ، *"كتاب المعرفة"* . (أبو الحسين محمد بن أبو يعلى، *طبقات الحنابلة*، بيروت، بدون تاريخ، ١٦٧/٢؛ البغدادي إسماعيل باشا، *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*، استانبول، ١٩٥٥، ٥٧/٢).

[71] أبي بن كعب بن قيس بن عبيد، من بني النجار، من الخزرج، أبو المنذر: صح أبي أنصاري. كان قبل الإسلام حبرا من أحبار اليهود، مطلعا على الكتب القديمة، يكتب ويقرأ - على قلة العارفين بالكتابة في عصره – ولما أسلم كان من كتاب الوحي. وشهد بدرا وأحدا والخندق والمشاهد كلها مع رسول الله صلّى الله عليه وسلم وكان يفتي على عهده. وشهد مع عمر بن الخطاب وقعة الجابية، وكتب كتاب الصلح لأهل بيت المقدس. وأمره عثمان بجمع القرآن، فاشترك في جمعه. وله في الصحيحين وغيرهما ١٦٤ حديثا. وفي الحديث: أقرأ أمتي أبي بن كعب. وكان نحيفا قصيرا أبيض الرأس واللحية. توفي بالمدينة سنة ٦٤٢/٢١. (الزركلي، *الأعلام*، ٨٢/١).

من بني آدم ﴾، [٧٢] الآية، قال: جمعهم أرواحا ثم صورهم فاستنطقهم، وآدم ينظر إليهم فرأى الغني والفقير وحسن الصورة ودون ذلك. فقال يا رب لو لا سويت بين عبادك؟ قال إني أحببت أن أشكر."[٧٣]

ولإبن منده عن أبي هريرة مرفوعا نحوه إلا أنه قال: "فقال آدم يا رب لم فعلت هذا بذريتي؟ قال كي تشكر نعمتي."[٧٤]

فهذا تصريح منه تعالى بما يشير إليه كلام الحجة مع قوله فيما سبق عن *الإحياء* بعد ذكر "إن ما قسمه المولى بين عباده ومنه الكفر والمعصية كله عدل" إلى قوله؛ "وما لم يخلق الناقص لم يعرف الكامل" إلى آخره.

فكيف يتلمح من كلامه موافقة الفلاسفة أو المعتزلة؟ هذا مع ما صدر به في *الجواهر* من قوله: "وأعني بالمعرفة التوحيد، فإنه إنما يتوكل على الله من لا يرى فاعلا سوى الله."

---

[٧٢] سورة الأعراف ١٧٢/٧. وتمام الآية: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ۖ قَالُوا بَلَىٰ ۛ شَهِدْنَا ۛ أَن تَقُولُوا يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَٰذَا غَافِلِينَ ﴾

[٧٣] تمام الحديث هكذا: حدثنا عبد الله، ثنا محمد بن يعقوب الربالي، ثنا المعتمر بن سليمان، سمعت أبي، يحدث عن الربيع بن أنس، عن رفيع أبي العالية، عن أبي بن كعب في قول الله عز وجل ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ ﴾، الآية، قال: جمعهم فجعلهم أرواحا، ثم صوّرهم فاستنطقهم فتكلموا، ثم أخذ عليهم العهد والميثاق، وأشهدهم على أنفسهم، أ لست بربكم؟ قال: فإني أشهد عليكم السموات السبع والأرضين السبع، وأشهد عليكم أباكم آدم عليه السلام، أن تقولوا يوم القيامة لم نعلم بهذا، اعلموا أنه لا إله غيري ولا رب غيري ولا تشركوا بي شيا، إني سأرسل إليكم رسلي، يذكرونكم عهدي وميثاقي، وأنزل عليكم كتبي، قالوا: شهدنا بأنك ربنا وإلهنا لا رب لنا غيرك، فاقروا بذلك، ورفع عليهم آدم ينظر إليهم فرأى الغني والفقير، وحسن الصورة ودون ذلك فقال: رب لو لا سوّيت بين عبادك؟ قال: إني أحببت أن أشكر. ورأى الأنبياء فيهم مثل السرج عليهم النور خصوا بميثاق آخر في الرسالة والنبوة، وهو قوله تعالى ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ... ﴾ - ( سورة الأحزاب، ٧/٣٣ ) - إلى قوله ﴿ عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ﴾ كان في تلك الأرواح فارسله إلى مريم، فحدث عن أبي: أنه دخل من فيها. (أحمد بن حنبل، *المسند*، ٤٧/٨~٤٨).

[٧٤] ابن منده محمد بن إسحاق، *الرد على الجهمية*، المدينة، ١٩٩٤، ص. ٥٠~٥١.؛ أنظر إلى الروايات المختلفة في هذا الموضوع: ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل الدمشقي، *تفسير القرآن العظيم*، القاهرة، ٢٠٠٠، ٤٣٥/٦~٤٤٨.

**قلت:** وأنت خبير بأن الفلاسفة قصروا فعل الباري عز وجل على مخلوق واحد فقط صدر عنه بإيجاب الذات، ولهذا حقق حجة الإسلام في غير موضع من كتبه: إن ذلك كفر بالإجماع. فقد أثبت الفلاسفة معه تعالى ما لا يحصى من الفاعلين، والمعتزلة أثبتوا أن العبد هو المستقل بخلق أفعاله، فليسوا ممن لا يرى فاعلا سوى الله. فمدّعى[٧٥] الحجة واستدلاله عليه، وما يوصل به إليه من التوكل والرضى والتسليم للقضاء على الوجه الذي اراده مضاد لمذهبهم، وما أصلوه من قواعدهم. ومعلوم أن المعارف التي ذكرها من عدم رؤية فاعل غير الله ومن[٧٦] معرفة القضاء الأول، والقدر، وسبق المشيئة، والترتيب على الأكمل الأحسن، لأنه قضية العقل والحكمة التامة لا يتصور التحقق بها إلا مع العلم بإثبات الإختيار له تعالى، وأنه لا حاكم غيره يحكم عليه. هذا مع ما سبق في الفصل الآخر[٧٧] من أن حجة الإسلام أجاب عن قول مستشكل ما استدل به من الترديد "كيف يقضي عليه بالعجز فيما لم يخلقه إلا اختيارا..." إلى آخره، بقوله إن ذلك لأن تأخيره العالم قبل خلقه عن أن يخرجه من العدم إلى الوجود يقع تحت الإختيار الممكن من حيث أن للفاعل المختار أن يفعل وأن لا يفعل، أي فلا يلزم/[٧و] نقص من تأخير فعله حينئذ. قال: فإذا فعل فليس في الإمكان أن يفعل إلا نهاية ما تقتضيه الحكمة... إلى آخره، وسنوضح إن شاء الله المراد به، وهو متضمن للفرق بين ادّخار إخراج العالم للوقت الذي أراد كونه فيه، فإنه لا يلزم منه محذور نقص وبين اختياره لادّخار ما اقتضت الحكمة التي عرفنا أنها حكمة من الإيجاد على صفة الأكملية، فإن ادّخار الأكملية حينئذ مفض إلى نقص في نظر العقل، والله تعالى منزه عن النقص. وقد

---

[٧٥] ا: فمدعا.
[٧٦] ش ل: "من" ساقط.
[٧٧] ش ل: من الباب قبله.

قال الحجة في *العقيدة القدسية* التي أودعها أوائل *الإحياء* في رد ما زعمه المعتزلة من إيجاب خلق العباد عليه تعالى وتكليفهم لما فيه من مصلحتهم: "إن المراد بالواجب إما الفعل الذي في تركه ضرر آجل أو عاجل، وإما الذي يؤدي عدمه إلى محال، كما يقال: وجود المعلوم واجب، إذ عدمه يؤدي إلى محال وهو أن يصير العلم جهلا. فإن أراد الخصم المعنى الأول فقد عرضه تعالى للضرر، أو الثاني فهو مسلم، إذ بعد سبق العلم لا بد من وجود المعلوم"،[٧٨] إنتهى الغرض منه. وقوله "فهو مسلم"، أي من حيث أن ابتداء الخلق والتكليف تعلق العلم بوقوعه فوجب وقوعه، فما أطلقه الحجة من الوجوب فيما نحن فيه إنما هو بالمعنى الذي سلم أن استعمال الوجوب فيه صحيح. وهو ما أدّى خلافه إلى ما يجب التنزيه عنه من النقص، وهو انقلاب العلم جهلا فيما سبق تعلق العلم به، وفيما نحن فيه من المحكي عن الحجة البخل بما اقتضته الحكمة، وترك العدل بمعنى ترك وضع الشيء في محله الذي ينبغي وضعه فيه لوجوب تنزيهه تعالى عن الفعل على خلاف قضية الحكمة مع سبق قضائه وقدره بالفعل على وفقها.

وقد قال ابن المنيّر فيما ختم به رسالته ما لفظه: وقد تقدم الفرق بين وجوب الشيء وبين إمكانه لذاته، وإن كان نفوذ القدر واجبا فتسليمه وجوب نفوذ القدر مستلزم لوجوب وقوع ذلك الممكن لذاته، لكنه وجوب بالغير لا بالذات، فلا منافاة فيه للإمكان. ثم إن حكم العقل بالحسن والقبح بما يدركه من صفة الكمال والنقص كحسن العلم والعدل وقبح الجهل والظلم متفق عليه بيننا وبين المعتزلة كما سنوضحه إن شاء الله تعالى مع بيان ما أراده حجة الإسلام من الملازمة بين هذا الادّخار وبين ما ذكره مما نزه الباري عز وجل عنه. فمن استنبط من كلام

---

[٧٨] الغزالي، *قواعد العقائد*، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٠١~٢٠٣.

حجة الإسلام كابن المنيّر إنه أشار بذلك إلى أنه تعالى موجب بالذات، لا فاعل بالإختيار ونحوه من الهذيانات المخالفة /[٧ظ] لما اوضحناه، فقد أعظم الفرية وبارز الله تعالى بالمحاربة لما أذي به وليه العارف به الهادي إليه والجامع عليه. وهذا هو الحامل لي على التصدير بهذا الأمر بل وعلى الإشتغال بهذه الرسالة من أصلها. فإني فهمت من كلام المنتصرين لحجة الإسلام لعدم ردهم الكثير مما سيأتي أنهم لم يقفوا على رسالة ابن المنيّر ولا على ما رمى به حجة الإسلام من المذام. وسنشير بعد إلى حكاية بعض كلماته لضرورة الجواب عنها. وقد كنت كتبت[٧٩] قديما حواشي على رسالته. ثم رأيتها[٨٠] غير وافية بالغرض من البسط والإيضاح لوجه الحق لضيقها، وأيضا فتلك الحواشي قد تهلهل الكثير من نسجها وربما أفضى الحال إلى انتفاء بيان المقصود من بعضها. والله يعلم المفسد من المصلح.

---

[٧٩] ل: و قد كتبت.

[٨٠] ا: رأيتها، صح هـ

## الفصل الثاني

قد توهم المعترضون أن حجة الإسلام بنى استدلاله لمدعاه على ما ذهب إليه المعتزلة في قاعدة الحسن والقبح العقليين، وهو خارج عن قواعد أهل السنة والجماعة. وهذا التوهم مردود من وجهين:

**أحدهما:** ما أسلفناه من استقلال العقل اتفاقا بادراك ما يرجع إلى صفة الكمال كحسن العلم والعدل، وإلى صفة النقص كقبح الجهل والظلم، وإدراك ثبوت الأولى لله عز وجل، وإدراك تنزيهه عن الثانية،[81] وانتفاء ما أدّى إليها، ولهذا اتفقوا على استحالة عدم وقوع ما سبق علمه تعالى بأنه سيقع، وسلَّم الجميع وجوب وقوعه مستدلين تنزيهه تعالى عن الجهل اللازم على عدم وقوعه، وهو غير خاف على من مارس كتب الأصول وما وقع فيها من تحرير محل النزاع. وإن محله إنما هو في استقلال العقل بادراك الحسن والقبح في حكم الله تعالى. فقالت المعتزلة بجزم العقل بثبوت حكم الله لما في الفعل من مصلحة أو مفسدة يتبعها حسنه أو قبحه، فيجزم العقل بثبوت حكم الله في الفعل بالمنع على وجه ينتهض سببا للعقاب، إذا أدرك قبحه وبثبوت حكمه تعالى فيه بالإيجاب والثواب بفعله والعقاب بتركه، إذا أدرك حسنه على وجه يستلزم تركه قبحا بناء على أن للفعل في نفسه حسنا وقبحا ذاتيين أو لصفة فيه، قد يستقل العقل بدركها إلى آخر ما قالوه في ذلك. ومنعت الأشاعرة أن يكون للفعل نفسه حسنا أو قبحا، و إنما حسنه ورود الشرع بالإذن فيه، وقبحه وروده بحظره. إذا علمت ذلك اتضح لك أن استدلال الحجة من قبيل إدراك العقل لما اتفقوا عليه، إذ حاصله أن سبق المشيئة /[٨و]

---

[81] ل: الثاني.

والتقدير الأزلي بالتفضل[٨٢] بالإيجاد على ما اقتضته الحكمة من صفة الأحسنية قاض باستحاله غيره. فاستحالته بالغير لا بالنظر إلى ذاته، كما في استحالة ما سبق العلم بعدمه لتأدية كل منهما إلى محال في حقه تعالى يجب التنزيه عنه، وهو إثبات نقص أدركه العقل بنظره مترتب[٨٣] على فرض كل منهما. أما الثاني فواضح بما سبق. وأما الأول فلأنه يترتب على ما ادعاه الحجة من أكملية الأوصاف الإلهية مع الجود والتفضل والغناء المطلق، ونفاذ قدرته ومشيئته السابقة، وامتناع الصوارف عن ما اقتضت حكمته البالغة الإيجاد على وفقه مع إحاطة علمه تعالى بما هو الأبدع الذي اقتضت تلك الحكمة إمتناع تخلف ما اقتضاه الكمال المذكور من التفضل والجود بما اقتضت الحكمة التفضل[٨٤] به، لأن ادّخار ما اقتضت الحكمة الجود به يقضي العقل بمنافاته لذلك. فالعقل يدرك استحالة الفعل منه تعالى على خلاف قضية حكمته البالغة. فكل كمال أو نقص اقتضته الحكمة التي عرفنا أنها حكمة يستحيل عليه[٨٥] تعالى[٨٦] ادّخاره في الوقت الذي اقتضت حكمته إيجاده فيه، ومن هذا يستفاد وصف النقص أيضا بأنه الأبدع حيث اقتضته الحكمة فضلا عن ما اقتضته من أول مراتب الكمال أو وسطها لقول الحجة فيما سبق عن *الإحياء:* إن مقتضي الجود والحكمة خلق الكامل والناقص جميعا. وعبّر الحجة عن منافاة ذلك الادّخار لقضية كمال الجود والتفضل على وفق الحكمة بالبخل المقطوع بتنزيه الباري عز وجل عنه، لأن ادّخار من اتصف بتلك الكمالات لما اقتضت حكمته البالغة الجود به نقص في نظر العقل، فناسب التسمية

---

[٨٢] ل: بالتفضيل.

[٨٣] ش ل: فرتب.

[٨٤] ا: التفضيل.

[٨٥] ل: مستحيل عليه.

[٨٦] ش ل: "تعالى" ساقط.

بذلك. ولوضوح تنزيه الباري تعالى عن ذلك عبر به عنه إذ معنى قوله "ولو كان وادّخاره" أنه لو كان في الإمكان بمعنى الإيقان أو في الإمكان الذي هو وصف الممكنات أحسن مما أوجده مما تقتضي حكمته البالغة الجود به لكونه الأبدع وادّخاره مع ذلك لكان هذا الادّخار نقصا لاستلزامه الفعل على خلاف قضية الحكمة البالغة.

**فعلم** رد قول ابن المنيّر في القاعدة الأولى إن عدم الجود منه مجرد نفي، وليس لكونه بجود[87] صفة تقوم بذاته هي الجود، أي لرجوعه إلى صفة فعله. فكيف يقتضي عدمها صفة البخل وإنما هي كونه لم يخلق كمالا في العالم ولو لم يخلقه أصلا لم يكن[88] بخيلا؟ ووجه رده أن الحجة لم[89] يلزم النقص المعبر عنه بالبخل على مجرد ترك الجود، بل على ادّخار مقدور عليه اقتضت الحكمة عدم إخلاء/[٨ظ] الفعل عنه لوجوب تنزيهه تعالى عن الفعل على خلافها اللازم على كفه في فعله عن ذلك الكمال الذي اقتضته حكمته. ولا يلحق ذلك باستمرار العدم الأصلي، لأنه ليس أثرا للقدرة المستحيل كون أثرها على غير قضية الحكمة واستحالته بالغير لا بالذات.

وكذا[90] علم رد قوله في القاعدة الثانية أنه لا تضاد بين الجود والبخل ولا بين العدل والجور. فإن التضاد إنما يتحقق باعتبار صفات التجنيس كالسوادية والبياضية. وليس قبح البخل أي ومثله الظلم وحسن الجود أي، وكذا العدل من ذلك، وإنما هما حكمان شرعيان. وقد كان يجوز في العقول أن يحسن الشرع البخل ويقبح الجود. ثم قال "فلا يلزم من عدم خلقه تعالى الجود أن يثبت له وصف البخل". ووجه الرد أنه بنى ما قاله على غفلته

---

[87] ش ل: لجود.
[88] ا: يكن، صح هـ
[89] ش ل: "لم" ساقط.
[90] ل: لذا.

عن استقلال العقل بإدراك ما يرجع إلى صفتي الكمال والنقص الذي هو مَبْنَى ما قاله الحجة، والحسن والقبح فيما ذكر يستحيل[٩١] كونه حكما شرعيا، بل عقليا إتفاقا. ولم يرتب الحجة لزوم البخل ونحوه من النقص على مجرد عدم خلق الجود، بل على الكف في فعله عن ما اقتضت حكمته الجود به.

وكذا علم رد قوله في القاعدة الثالثة أنه لا ينتظم إحالة الغزالي نفي خلق الكمال على لزوم تسمية الحق بخيلا، لان التسمية وضعية، لا عقلية. وأنت خبير أن الحجة لم يرتب على التسمية شيأ، وإنما ألزم الكف عما[٩٢] اقتضته الحكمة في فعله كونه فاعلا على غير قضية الحكمة، وهو نقص يجب التنزيه عنه. وعبّر الحجة عن منافاة ذلك لقضية الحكمة المقتضية لوضع الأشياء في محالها التي تنتفي بالظلم المنزه عنه الباري عز وجل لتعاليه عن الفعل العاري عن قضية كمال الحكمة، لأن الفعل على وفقها هو العدل، وضده سفه وعيب. وقد قيل من جهة المعتزلة على قولنا: فعل العبد بإرادته تعالى، إن تعذيبه حينئذ على فعله مراد سيده ظلم بشهادة صريح العقول، ولا أثر في نفيه لكونه مملوكا له[٩٣] إنما المؤثر الجناية، وأجيب بابتنائه على التحسين والتقبيح.

---

[٩١] ل: مستحيل.

[٩٢] ا ب: عن ما.

[٩٣] ب ش ل: "له" ساقط؛ ا: له، صح هـ

قال محقق عصره ابن الهمام[٩٤] (٧٩٠– ٨٦١ هـ/ ١٣٨٨-١٤٥٧م) في *المسايرة*[٩٥] وقد يقولون: هذا ليس من محل النزاع، إذ لا نزاع في إدراك العقل الحسن بمعنى صفة كمال أو القبيح، أي صفة نقص...[٩٦] قال: فيمكن إرادتهم إياه بهذا المعنى بل هو واجب أي متعين، إذ يبعد من عاقل إرادة المعنى المتنازع فيه هنا. قال: فيكون قولهم "تعذيب العبد لفعله مراد سيده ظلم"، أي صفة نقص يجب تنزيه الله تعالى عنه. ثم أجاب بمنع ما ادعوه فراجعه، والقصد منه ما قاله من تعين حمل استدلال المعتزلة على المتفق عليه. فكيف يستجيز عاقل حمل استدلال/[٩و] هذا الإمام المصرح بإبطال تلك القاعدة عليها دون المعنى المتفق عليه مع أن مساق كلام حجة الإسلام كله مرشد لما قلناه في معنى الظلم، ويرشد إليه قوله في كتاب الصبر والشكر من *الإحياء*: "إذا رميت

---

٩٤ هو محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد ابن مسعود، السيواسي ثم الإسكندري، كمال الدين، المعروف بابن الهمام: إمام، من علماء الحنفية. أصله من سيواس. ولد بالإسكندرية، ونبغ في القاهرة. وأقام بحلب مدة، وجاور بالحرمين. ثم كان شيخ الشيوخ بالخانقاه الشيخونية بمصر. عارف بأصول الديانات والتفسير والفرائض والفقه والحساب واللغة والموسيقى والمنطق، وكان معظما عند الملوك وأرباب الدولة. توفي بالقاهرة.

من كتبه: *"فتح القدير"* في شرح الهداية، ثماني مجلدات في فقه الحنفية، و*"التحرير"* في أصول الفقه، و*"المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة"*، و*"زاد الفقير"* مختصر في فروع الحنفية. (الزركلي، *الأعلام*، ٢٥٥/٦).

٩٥ قيل في كشف الظنون: *المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة* للشيخ الإمام كمال الدين محمد بن همام الدين عبد الواحد الشهير بابن الهمام المتوفى سنة ٨٦١ هـ شرع أولاً في اختصار الرسالة القدسية للإمام الغزالي، ثم عرض لخاطره الشريف استحسان زيادات على ما فيها، فلم يزل يزيد حتى خرج التأليف عن المقصد الأول، فصار تاليفاً مستقلاً غير أنه سايره في تراجمه. وزاد عليها خاتمة بعدها ومقدمة في صدر الركن الأول. وينحصر الكتاب بعد المقدمة في أربعة أركان: الأول في ذات الله تعالى، والثاني في صفاته، والثالث في أفعاله، والرابع في صدق الرسول. وفي كل منها عشرة أصول. والمقدمة في تعريف الفن، والخاتمة في الإيمان والإسلام. وشرحه الشيخ كمال الدين محمد ابن محمد المعروف بابن أبي شريف المقدسي، وسماه: *المسامرة في شرح المسايرة*. وشرحه الشيخ قاسم بن قطلوبغا الحنفي. (كاتب جلبي مصطفى بن عبد الله حاجي خليفة، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، إسطنبول، ١٩٧١، ١٦٦٦/٢~١٦٦٧).

٩٦ كمال الدين محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن أبي شريف، *المسامرة شرح المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة لكمال الدين ابن الهمام*، بيروت، ٢٠٠٢، ص ١٥١.

بصاقك إلى جهة القبلة التي جهتها كمال عبادتك فقد ظلمتها، وكذلك إذا بدأت في لبس خفك باليسرى لأن الذي ينبغي في مثله البداءة بالأشرف وهو العدل والوفاء بالحكمة."[٩٧] إنتهى.

فقد استعمل الظلم في وضع الشيء في غير موضعه والعدل فيما يقابله. ولهذا قال في شرحه *للأسماء الحسنى* في اسمه تعالى العدل: "إن معناه العادل، ولن يعرف العادل من لم يعرف عدله، ولا يعرف عدله من لم يعرف فعله. فمن أراد أن يعرف هذا الوصف فينبغي أن يحيط علما بأفعال الله تعالى من ملكوت السموات إلى منتهى الثرى"[٩٨]. ثم قال: "وقد خلق أقسام الموجودات: جسمانيها وروحانيها، كاملها وناقصها، وأعطى كل شيء خلقه، وهو بذلك جواد، ورتبه في موضعه اللائق وهو بذلك عدل."[٩٩]

ثم أشار إلى بسط ذلك بالنزول إلى درجة العوام، وإلى ما لا يصعب على الأفهام من نظر الإنسان في بدنه، وما تركب منه ووضع كل شيء منه في موضعه بالعدل، وأطاب، وأطال في تقريره فراجعه.[١٠٠]

ثم قال وبالجملة: فينبغي أن تعلم أنه لم يخلق شيأ في موضعه إلا لأنه متعين له.[١٠١]

وسط ذلك بما نوضحه. وقد قال قبل ذلك في الكلام على "تخلق العبد بتلك الأخلاق" التي دلت عليها الأسماء: إنه لا ينبغي أن يظن أن المشاركة في كل وصف توجب المماثلة المنفية عنه تعالى، وإلا لكان الخلق كلهم مشبهة،

---

[٩٧] الغزالي، *إحياء علوم الدين*، ٩١/٤.
[٩٨] الغزالي، *كتاب المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى*، بيروت، بدون تاريخ، ص ٧١.
[٩٩] الغزالي، *كتاب المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى*، ص ٧٢.
[١٠٠] الغزالي، *كتاب المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى*، ص ٧٢.
[١٠١] الغزالي، *كتاب المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى*، ص ٧٢.

إذ لا أقل من إثبات المشاركة في الوجود، بل المشابهة أي التي ثبت التنزيه عنها عبارة عن المشاركة في النوع والماهية. قال: والخاصة الإلهية أنه الموجود الواجب الوجود لذاته التي عنها يوجد كلما في الإمكان وجوده على أحسن وجوده النظام والكمال، وهذه الخاصة لا يتصور فيها مشاركة البتة،[١٠٢] إنتهى.

وقال أيضا في كتابه *الأربعين من الجواهر* ما لفظه الأصل الثامن في الأفعال: وإنه لا موجود سواه إلا وهو حادث بفعله، وحاصل عن قدرته على أحسن الوجوه وأكملها وأتمها وأعدلها. فإنه حكيم في أفعاله، عدل في أقضيته، ولا يقاس عدله بعدل العباد، إذ العبد يتصور منه الظلم لتصرفه في ملك غيره، ولا يتصور الظلم من الله تعالى، فأنه لا يصادف لغيره ملكا حتى يكون تصرفه فيه ظلما، فكل ما[١٠٣] سواه اخترعه بقدرته بعد أن لم يكن شيأ، إذ كان في الأزل موجودا وحده، وأحدث الخلق بعده إظهارا لقدرته،/[٩ظ] وتحقيقا لما سبق من إرادته، ولما حق في الأزل من كلمته[١٠٤] لا من إفتقار إليه وحاجته."[١٠٥] إنتهى.

فإن قلت نفيه لتصور الظلم من الله تعالى للعلة التي ذكرها ظاهرا في انتفائه، وإن أوجد غير الأبدع والأكمل مع القدرة على ذلك الأبدع سيما،[١٠٦] وقد قال متصلا بما سبق عنه: "وإنه متفضل بالخلق والإختراع، ومتطول بالإنعام والإصلاح لا عن لزوم، وإنه ذو الفضل والإحسان والنعمة. إذ كان قادرا على أن يصب على عباده أنواع العذاب، ويبتليهم بضروب الآلام والأوصاب. ولو فعل ذلك لكان عدلا، ولم يكن له قبيحا ولا ظلما. وإنه

---

[١٠٢] الغزالي، *كتاب المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى*، ص ٢٩~٣٠.
[١٠٣] جميع النسخ: فكلما.
[١٠٤] ش ل: كليه.
[١٠٥] الغزالي، *كتاب الأربعين في أصول الدين*، ص ٢١.
[١٠٦] ش: لاسيما.

يثيب عباده بحكم الكرم، لا بحكم الاستحقاق واللزوم، إذ لا يجب عليه فعل، ولا يتصور منه ظلم، ولا يجب عليه لأحد حق، وإن حقه في الطاعات وجب على الخلق بإيجابه على لسان أنبيائه لا بمجرد العقل."[١٠٧] إنتهى.

**قلت:** المنفي في هذا المقام الظلم بمعنى التصرف في ملك الغير لاستحالته منه تعالى، سواء قيل بجواز إيجاده لغير الأبدع الأكمل أم لا. إذ لايتصور مصادفة تصرفه ملكا ولا إستحقاقا لغيره بخلاف العباد، وهو بالنسبة إليه تعالى من المحال لذاته. ولا شك أن إيجاد غير الأبدع بالنظر إليه من حيث ذاته ممكن، فالقدرة صالحة لايجاده ولا يكون إيجاده ظلما بهذا المعنى المنفي هنا. ولكن سبق المشيئة واقتضاء الحكمة إيجاد الأكمل، وتخصيص عدله بمزيد على مطلق التصرف في ملكه مقتض لانتفاء وضعه للشيء في غير موضعه لوجوب تنزيهه عما يخالف العدل الخاص به، فإيجاد غير الأبدع ممكن في نفسه ممتنع لغيره. ولهذا أطلق قوله آخرا "ولا يتصور منه ظلم". ويشهد لما قلناه أنه وصف الباري عز وجل بالقدرة على أن يصب على عباده أنواع العذاب، إذ هو من حيث ذاته من الممكنات التي تصلح القدرة لها، ولا ظلم فيه من حيث أنه تصرف في خالص ملكه الذي لا يستحق عليه اجتناب مثله فيه، بل هو عدل من هذه الحيثية. وذلك لا ينفي ما اقتضته الحكمة وسبقت به المشيئة من التخصيص بكون الواقع من ذلك هو ما تقتضيه الحكمة لما اقتضاه الدليل السابق من تفضله تعالى برعايتها هذا مع العلم باستحالة ما تعلق العلم الأزلي بانتفائه من ذلك الجائزات التي ذكرها. فهو صريح فيما سنقرره من جريانه على أن ما إستحال لغيره من تعلق علم أو اقتضاء الجود و الحكمة إنتفاءه موصوف بالقدرة عليه، و إنه من جملة مقدوراته تعالى، لأنه ليس ممتنعا لذاته بل لغيره، وهو سبق العلم والمشيئة واقتضاء الحكمة والعدل الخاص به

---

[١٠٧] الغزالي، *كتاب الأربعين في أصول الدين*، ص ٢١-٢٢.

تعالى انتفاءه كما سبق، ولم/[١٠و] ينبه على ذلك هنا لتقريره له في الموضع الآخر الذي هو بصدد بيانه فيه لما استنتجه[١٠٨] هناك من امر التوكل والرضى. وأما هنا فهو بصدد الرد على المعتزلة في إيجابهم لما نفي وجوبه هنا، و المناسب له هنا انما هو استحالة الظلم بالمعنى الذي ذكره، لأنه الحاسم لما ادعوه من الوجوب على الله تعالى، وذلك العدل الذي اقتضته حكمته مجرد فضل، خلافا للمعتزلة. فيتلخص من مجموع كلامه تصريحه هنا باستحالة الظلم في حقه تعالى من حيث عدم مصادفة تصرفه لملك أو استحقاق لغيره، كما أطبق المتكلمون من أهل السنة عليه، وتصريحه هو في الموضع الذي أسلفناه باستحالة معنى آخر عبر عنه بالظلم لما فيه من وضع الشيء في غير محله لتعين ما اقتضته الحكمة من وضع الأشياء في محالها تفضلا منه تعالى. واختصاص عدله تعالى باعتبار كمال آخر اقتضى العقل تفضله به وهو وضع الأشياء في محالها، ويرشد لما قررناه ما صدر به هذا الأصل من قوله "إنه لا موجود سواه إلا وهو حادث بفعله وحاصل بقدرته على أحسن الوجوه، وأكملها، وأتمها"، فلا تناقض في كلامه كما أوضحناه. و سيأتي آخر الفصل عن محقق الحنفية الكمال ابن الهمام ما يوافق ما قررناه وما أبديناه من التوجيه على أنه في *الجواهر* قد اقتصر على لزوم ادّخار ما ذكر للبخل المناقض[١٠٩] للجود بما تقتضيه الحكمة، و لم يذكر لزومه للظلم المنافي للعدل، لأن الغرض لزوم ما هو نقض في نظر العقل، ولزوم ما عبّر عنه بالبخل كاف في ذلك.

---

[١٠٨] ش ل: استحسنه.

[١٠٩] ش ل: الناقض.

والحنفية وهم اتباع الإمام أبي منصور الماتريدي (المتوفى سنة ٣٣٣ هـ/٩٤٤ م) أحد مشايخ أهل السنة من جملة المصرحين بهذا المغزى[١١٠] الذي حققناه في بيان مراد حجة الإسلام كما ستأتي الإشارة إليه [في] آخر هذا الفصل. وعبارة شراح *عمدة*[١١١] الإمام أبي البركات النسفي[١١٢] منهم عما[١١٣] سيأتي عنه في استحالة العفو عن الكافر وتخليده في الجنة وتخليد المؤمنين في النار بعد نقله عن الأشعرية تجويز ذلك عقلا ما لفظه: "وعندنا لا يجوز من الله تعالى العفو عن الكافر، وتخليده في الجنة، ولا أن يخلد المؤمنون[١١٤] في النار. لأن الحكمة تقتضي التفرقة بين المُسيء والمُحسن، وما يكون على خلاف قضية الحكمة يكون سفها، وأنه يستحيل من الله تعالى"[١١٥] إنتهى.

وهذا عين ما يقوله حجة الإسلام، فلم ينفرد حجة الإسلام من بين أهل السنة بهذا الاستدلال، ولا بالقول بتعين[١١٦] الإيجاد على وفق الحكمة مع عدم البناء على خلاف التحسين والتقبيح للمعنى السابق، ولدقة ذلك

---

[١١٠] ش ل: المعنى.

[١١١] *عمدة العقائد*، أنظر: كاتب جلبي، *كشف الظنون*، ١١٦٨/٢~١١٦٩.

[١١٢] هو عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين أبو البركات النسفي. من فقهاء الحنفية. كان إماما كاملا عديم النظير في زمانه، رأسا في الفقه والأصول، بارعا في الحديث و معانيه، مفسر، متكلم. توفي في سنة ٧١٠ هـ/١٣١٠ م. له تصانيف معتبرة. منها: *"الوافي في الفروع، الكافي في شرح الوافي"، "كنز الدقائق"* في الفقه، *"المصفى شرح المنظومة النسفية"* (لنجم الدين النسفي)، *"المستصفى شرح الفقه النافع"* (لمحمد بن يوسف السمرقندي)، *"المنار"* وشرحه *كشف الأسرار* في أصول الفقه، *"العمدة"* في اصول الدين، *"الإعتماد في الإعتقاد* شرح *العمدة"*. ( القرشي أبو محمد محيى الدين عبد القادر بن محمد، *الجواهر المضية في طبقات الحنفية*، جيزة، ١٩٩٣، ٢٩٤/٢~٢٩٥؛ اللكنوي عبد الحي، *الفوائد البهية في تراجم الحنفية*، القاهرة، ١٣٢٤، ص ١٠١~١٠٢).

[١١٣] ب ل: عن ما.

[١١٤] ش ل: تخليد المؤمنين.

[١١٥] النسفي أبو البركات، *عمدة العقائد*، القاهرة، ٢٠١٣، ص ١٥٤؛ و أيضا النسفي أبو البركات، *الإعتماد في الإعتقاد*، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٤٢٢~٤٢٣.

[١١٦] ل: يتعين.

المعنى وكثرة ذهول أكابر الأشاعرة كما سيأتي عن محل النزاع في التحسين والتقبيح بكثرة ما يشعرون /[١٠ظ] النفس به من أنه لا حكم للعقل توقّف المنتصرون لحجة الإسلام في قوله في *الإحياء* "وظلما يناقض العدل"، بل و بعضهم توقّف في قوله "وبخلا يناقض الجود". ولم أر في كلام أحد منهم التعويل على ما فتح[١١٧] الله به في توجيهه، بل حكى الإمام[١١٨] العلامة الأوحد الجلال السيوطي[١١٩] فسح الله في أجله للمسلمين، وهو من المنتصرين لحجة الإسلام في تأليفه *تشييد الأركان في ليس في الإمكان أبدع مما كان:* توقف الناس في ذلك،

---

[١١٧] ش: قبح.

[١١٨] ل: "الإمام" ساقط.

[١١٩] هو جلال الدين أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد ابن سابق الدين أبي بكر بن عثمان بن محمد بن حضر بن أيوب بن محمد بن الشيخ همام الدين الخضيري السيوطي المصري الشافع، عالم مشارك في أنواع من العلوم. ولد بالقاهرة سنة ٨٤٩ هـ/١٤٤٥ م. نشأ بالقاهرة يتيما، توفي والده وله من العمر خمس سنوات وسبعة اشهر. قرأ على جماعة من العلماء. ذكر تلميذه الداوودي في ترجمته أسماء شيوخه، فبلغت عدتهم أحدا وخمسين نفسا. ولما بلغ أربعين سنة إعتزل الناس وخلا بنفسه في روضة المقياس على النيل منزويا عن أصحابه جميعا. توفي في ١٩ جمادي الأول سنة ٩١١ هـ/١٥٠٥ م في منزله بروضة المقياس بعد أن تمرد سبعة أيام بورم شديد في ذراعه الأيسر عن إحدى وستين سنة وعشرة أشهر وثمانية عشر يوما. ودفن في حوش قوصون خارج باب القرافة.
ألّف جلال الدين السيوطي عدد كبير من الكتب والرسائل. إستقصى الداوودي مؤلفاته فنافت عدتها على خمسمائة مؤلف. ومنها: "*الإتقان في علوم القرآن*"، "*شرح سنن ابن ماجه*"، "*إسعاف المبطأ برجال الموطأ*"، "*الآية الكبرى في شرح قصة الإسراء*"، "*الأشباه والنظائر*" (في النحو)، "*الأشباه والنظائر*" (في أصول الفقه وقواعده الكلية)، "*الجامع الصغير من حديث البشير النذير*"، "*الجامع الكبير*"، "*الحاوي للفتاوى*"، "*الحبائك في أخبار الملائك*"، "*الدر المنثور في التفسير المأثور*"، "*الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة*"، "*الديباج على صحيح مسلم بن الحجاج*"، "*الروض الأنيق فيفضل الصديق*"، "*العرف*"، "*الوردي في أخبار المهدي*"، "*الغرر في فضائل عمر*"، "*ألفية السيوطي*"، "*أسباب ورود الحديث*"، "*أسرار ترتيب القرآن*"، "*إرشاد المهتدين إلى نصرة المجتهدين*"، "*إعراب القرآن*"، "*إلقام الحجر لمن زكى ساب أبي بكر وعمر*"، "*تاريخ الخلفاء*"، "*تحذير الخواص من أحاديث القصاص*"، "*تحفة الأبرار بنكت الأذكار النووية*"، "*تدريب الراوى في شرح تقريب النواوي*"، "*تزيين الممالك بمناقب الإمام مالك*"، "*تمهيد الفرش في الخصال الموجبة لظل العرش*"، "*تنوير الحوالك شرح موطأ مالك*"، "*طبقات الحفّاظ، طبقات المفسرين*"، "*عين الإصابة في معرفة الصحابة*"، "*لباب الحديث*"، "*لباب النقول في أسباب النزول*"، "*مشتهى العقول في منتهى النقول*"، "*مفتاح الجنة في الإعتصام بالسنة*"، "*مفحمات الأقران في مبهات القرآن*"، "*نظم العقيان في أعيان الأعيان*". (ابن العماد، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، بيروت، ١٩٩٣، ١٠/٧٤~٧٩؛ عمر رضا كحالة، *معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية*، بيروت، ١٩٥٧، ٥/١٢٨).

وقولهم إنه إنما يناسب أصول المعتزلة، إذ كيف يكون مناقضا للعدل عند أهل السنة مع أن فعل الأصلح عندهم[١٢٠] من باب الفضل، أي والمعتزلة يوجبونه عليه تعالى كما سيأتي بناء على القول بالحسن والقبح العقلي.

قال: "ولا شك أن الأمر كما قالوه من الإشكال. وقد توقفت فيه أياما حتى منّ الله بحله بعد التضرع[١٢١] إليه، وإظهار الذل، والإفتقار، فالهمني الله وله الحمد أن حجة الإسلام رضي الله عنه إنما أراد تقرير الدليل على مذهب الفريقين معا ليتم له دعوى عدم الإمكان على المذهبين، فكأنه قال هو محال إجماعا من الفريقين، أما على مذهب أهل السنة، فلأن ادّخاره مناف للفضل، وهو الذي عبّر عنه بالجود الإلهي،[١٢٢] وأما على مذهب المعتزلة، فلأن ادّخاره عندهم ظلم ينافي العدل، فأتى بكل جملة لفريق[١٢٣]، وليس مراده بالجملتين التقرير على مذهب واحد."[١٢٤] إنتهى.

[١٢٠] ش ل: عنده.
[١٢١] التعبير في أصل الكتاب هكذا: "بعد التفرغ إليه".
[١٢٢] جميع النسخ: الإلاهي.
[١٢٣] التعبير في أصل الكتاب هكذا: "فأتى بكلمة جملت الفريقين".
[١٢٤] السيوطي جلال الدين، *تشييد الأركان في ليس في الإمكان أبدع مما كان*، (الشهيد علي باشا، ٢٧٠٧)، ورقة ٧٣ظ~٧٤و.

وما أسلفناه هو إلا قطع لشغب[125] الخصوم، وإن كان هذا غوصا[126] على مغزى[127] آخر بعيد الغور[128] حفظ الله مستنبطه على المسلمين و شكر سعيه.[129]

وقول بعض من اعتقد جلالته في التحقيق إن حجة الإسلام إستدل في *الرسالة القدسية*[130] على رد إيجاب المعتزلة للأصلح بما يدل على أن الظلم محال على الله سبحانه بكل تقدير ويندرج في ذلك تقدير الادّخار المفروض في صدر المقالة المذكورة كما لا يخفي عجب منه، لما اوضحناه من أن ذلك هو الظلم المحال لذاته، وهو التصرف في حق غيره واللازم على تقدير الادّخار. الظلم بمعنى وضع الشيء في غير موضعه الذي اقتضت حكمته تعالى الوضع فيه، لأنه خلق قضية عدله والظلم المذكور محال عليه تعالى فالظلم محال عليه بكل تقدير، ومنه تقدير الادّخار، فيكون الادّخار محالا.[131]

---

[125] ش ل: لشعب.
[126] ل: عوضا.
[127] ش ل: معزى.
[128] ش ل: الفور.
[129] ل: "سعيه" ساقط.
[130] الإسم الآخر لهذه الرسالة *قواعد العقائد*. ألّف الغزالي هذه الرسالة في القدس، فاشتهرت *بالرسالة القدسية*. وقد سمّاها الغزالي نفسه في كتابه *الإحياء* باسم *الرسالة القدسية في قواعد العقائد*. وهي قسم من كتاب *الإحياء*. (بدوي عبد الرحمن، *مؤلفات الغزالي*، ص ٨٩).
[131] انظر: الغزالي، *قواعد العقائد*، بيروت، ١٩٨٥، ص ٢٠٥~٢٠٩.

وقول الحجة في تلك الرسالة أيضا: "إن الحكيم معناه، العالم بحقائق الأشياء والقادر على أحكام فعلها على وفق إرادته."[132] لا يمنع ما دلت عليه تلك المقالة من أن إرادته إنما تتعلق بالأتقن الأحكم حتى يكون دافعا لما اشتملت عليه تلك المقالة من أنه إنما يفعل على وفق ما عرفنا أنه حكمة غايته أنه لم يتعرض هناك للإفصاح بذلك.

**الثاني** من الوجهين: أن /[١١و] بعض المتوهمين لما صدرنا به هذا الفصل بدّع الحجة الإسلام فيما قاله زاعما أنه ناشئ عن قاعدة المعتزلة حيث فرّعوا على التحسين والتقبيح إيجاب الأصلح على الله، حتى قال ابن المنيّر في القاعدة السابعة:[133] إن هذه القاعدة يعني قاعدة وجوب الأصلح كشف الغزالي في مجاهرتها القِناع، واتبع مذاهب المعتزلة فيها أشد الاتباع بلا تأويل ولا تعليل.

**قلت:** أُفْتُكَ أيها الراضي بتلك الأباطل من ظلمات التعصب المورثة عمى الفهم العليل، إذ لا تلازم بين إناطة أفعاله تعالى بقضية الحكمة لكمال[134] فضله تعالى وبين إيجاب الأصلح عليه، إذ قد يقتضي الحكمة خلاف ما هو الأصلح. وقد أسلفنا أولا القول في نزاهة ما قاله الحجة عن ذلك، وما له[135] فيه من محاسن المدارك. ونقول ثانيا إن علامة من ادركت من مشايخ عصرنا محقق الحنفية الإمام كمال الدين ابن الهمام، وقد كان ثقة مأمونا قال في رسالته التي ساير بها[136] *العقيدة القدسية* التي أودعها[137] حجة الإسلام أوائل *الإحياء* بعد تحريره لمحل النزاع

---

[132] الغزالي، *قواعد العقائد*، ص ٢٠٨~٢٠٩.
[133] ل: السابقة.
[134] ش ل: بكمال.
[135] ب ش ل: قاله.
[136] ش ل: سايرها.
[137] ش ل: "اودعها" ساقط.

في التحسين والتقبيح، وما أسلفناه عن المعتزلة والأشاعرة ما لفظه: وقالت الحنفية قاطبة بثبوت الحسن والقبح للفعل على الوجه الذي قالته المعتزلة، ثم اتفقوا على نفي ما بنته المعتزلة على إثبات الحسن والقبح للفعل من القول[138] بوجوب الأصلح، ووجوب الرزق، والثواب على الطاعة، والعوض في إيلام الأطفال والبهائم، ووجوب العقاب بالمعاصي إن مات بلا توبة، بناء أي من الحنفية في نفي إيجاب ذلك على منع كون مقابلاتها خلاف الحكمة.[139]

**قلت:** وقضيته أن الحنفية قاطبة منعوا إقتضاء الحكمة، لما[140] زعمته المعتزلة من إيجاب الأصلح وما معه من تلك الأمور و منعوا كون مقابلاتها على خلاف الحكمة، أي أن فعل غير الأصلح، ومنع الرزق وما على منوالها من مقابلات الأمور المذكورة ليس على خلاف الحكمة، حتى تكون الأمور المذكورة هي قضية الحكمة. وهذا عين ما سلكه حجة الإسلام، لأنه مصرح في غير موضع من كلامه بنفي وجوب الأصلح ونحوه مما ذكر، كما يصرح به قوله فيما أسلفناه قريبا عن *الأربعين* من *الجواهر*: "ومتطول بالإنعام والإصلاح لا عن لزوم"[141] إلى آخره. وسنورد ما قاله في *القسطاس المستقيم*[142] وغيره في رد قاعدة وجوب الأصلح. هذا مع تصريح الحنفية قاطبة بتحكيم العقل على الوجه الذي قالته المعتزلة، فما ذاك بمن هو مصرح بنفيه على ذلك الوجه ونفي لوازمه،

---

[138] ش ل: الفعل.

[139] ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٥٤.

[140] ش ل: كما.

[141] الغزالي، *كتاب الأربعين في أصول الدين*، ص ٢١~٢٢.

[142] هو من أواخر كتب الغزالي. وقال الغزالي عنه: "وهو كتاب مستقل بنفسه، مقصوده بيان ميزان العلوم وإظهار الإستغناء عن الإمام المعصوم لمن أحاط به." (انظر: بدوي، *مؤلفات الغزالي*، ص ١٦٠~١٦٥).

ولم يعوّل[١٤٣] في الإناطة بالحكمة على ما اختلفوا فيه من تحكيم العقل بمعنى استقلاله بإدراك الحسن والقبح في حكم الله تعالى، بل على أن كمال/[١١ظ] التفضل بالإناطة بالحكمة، وكمال العدل مقتض لذلك من غير إيجاب عليه تعالى، وعلى ما هو متفق عليه من إدراك العقل للجزم بنفي ما يترتب على تخلف ذلك من النقص. ولو تنزلنا وسلمنا إبتناء ما قاله الحجة على القاعدة المختلف فيها في الحسن والقبح فموافقته للحنفية، وهم من أهل السنة ينفي[١٤٤] تبديعه بذلك.

ثم إن العلامة ابن الهمام ذكر أن الحنفية مع قولهم بالحسن والقبح العقليين على الوجه الذي قالته المعتزلة اختلفوا هل يعلم باعتبار العلم بثبوتهما في فعل حكم الله التكليفي في ذلك الفعل، فقال الأستاذ أبو منصور الماتريدي وعامة مشايخ سمرقند: نعم يعلم على هذا الوجه وجوب الإيمان بالله تعالى، وتعظيمه، وحرمة نسبة ما هو شنيع[١٤٥] إليه، وتصديق النبي صلى الله عليه وسلم. وهو أي ما قالوا إنه يعلم وجوبه من هذه الأمور معنى شكر المنعم.[١٤٦]

---

[١٤٣] ش: يعود.
[١٤٤] ل: تنفي.
[١٤٥] ش ل: ممتنع.
[١٤٦] ش: النعم.

قال: وروى في *المنتقى*[١٤٧] عن أبي حنيفة رحمه الله: "لا عذر لأحد في الجهل بخالقه[١٤٨] لما يرى من خلق السموات والأرض" وعنه: "لو لم يبعث الله رسولا لوجب على الخلق معرفته بعقولهم"[١٤٩].

قال: ونقل هؤلاء؛ أي أبو منصور وعامة مشايخ سمرقند، مذهب المعتزلة على خلاف المهيع الأول، أي الذي صدر به، فقالوا؛ أي المذكورون من الحنفية: العقل عند المعتزلة إذا أدرك الحسن والقبح يوجب بنفسه على الله وعلى العباد مقتضاهما؛ أي ولذلك أطلقوا القول بعدم توقف حكم العقل بذلك على ورود الشرع، ولم يخصوا ذلك بوجوب شكر المنعم، بل تعدوا لوجوب الأصلح وغيره مما سبق. وعندنا معشر من ذكر من الحنفية الموجب لمقتضى الحسن والقبح هو الله تعالى، فيوجبه على عباده، أي ولا يجب عليه سبحانه وتعالى شيء عندنا كسائر أهل السنة من الأشاعرة وبقية الحنفية. والعقل عندنا معشر من ذكر من الحنفية التي يعرف به ذلك بواسطة اطلاعه على الحسن والقبح الكائنين في الفعل، أي إنه قد يستقل بدرك القبح المناسب لترتب

---

[١٤٧] ش ل: روى البيهقي؛ وهو كتاب *المنتقى في فروع الحنفية*. فيه نوادر من المذاهب ولا يوجد *المنتقى* في هذه الأعصار. ومؤلفه محمد بن محمد بن أحمد بن عبد الله ابن عبد المجيد بن اسماعيل المروزي أبو الفضل السلمي البلخي الشهير بالحاكم الشهيد. من اكابر فقهاء الحنفية في عصره، قاض وزير. ولي قضاء بخارى، ثم ولاه الأمير الحميد (صاحب خراسان) وزارته. لا يعرف تاريخ ميلاده. قتل شهيدا في الري سنة أربع و ثلاثين وثلثمائة. من تصانيفه: *"الغرر في الفقه"* ، *"الكافي في الفروع"* ، *"الجامع في الفروع"* ، *"المنتقى في الفروع"* . (أنظر: كاتب جلبي، *كشف الظنون*، ١٨٥١/٢~١٨٥٢؛ البغدادي إسماعيل باشا، *هدية العارفين*، ٣٧/٢؛ ؛ الزركلي، *الأعلام*، ١٩/٧~٢٠).

[١٤٨] ش ل: مخالفة.

[١٤٩] انظر: الكاساني علاء الدين أبي بكر بن مسعود، *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*، بيروت، ١٩٩٧، ٥٢١/٩؛ ابن عابدين محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي، *رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار حاشية ابن عابدين*، الرياض، ٢٠٠٣، ٤٠٧/٦~٤٠٨؛ ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٥٧؛ ابن نجيم زين الدين بن إبراهيم، *فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار*، القاهرة، ١٩٣٦، ٧٩/٣.

حكم الله تعالى بالمنع في حق العباد والعقاب عليهم وبدرك الحسن المناسب لترتب حكمه تعالى بالإيجاب وترتب الثواب لهم.[١٥٠]

**قلت:** وفيه إيماء إلى أن المعتزلة قد ارتكبوا بذلك جرأة في جعل العقل هو الحاكم، لأنه يوجب بنفسه حتى على الله تعالى بخلاف من ذكر من الحنفية. فإنهم حسموا مادة الإيجاب عليه تعالى، واسندوا للعقل مجرد الإدراك لما أوجبه هو على عباده، وما نسبه هؤلاء للمعتزلة من نسبة الحكم للعقل هو المتبادر أيضا من حكاية أصحابنا الأشاعرة عنهم. لكن العلامة ابن الهمام حقّق عَقِبَ ما حكاه عن هؤلاء أنه ليس للعقل عند المعتزلة غير إدراك الحكم لما/[١٢و] يستقل العقل بإدراك الحسن والقبح فيه، وأنه إذا أدرك الحسن على وجه يستلزم تركه قبحا في فعل يصح نسبته إليه تعالى أدرك وجوب وقوعه منه تعالى بمعنى أنه لابد منه لإستحالة[١٥١] غيره، وإذا أدرك ذلك في فعل لا يصح نسبته إلا إلى العباد أدرك إنفراده تعالى بإيجابه عليهم. قال: فظهر أن ليس للعقل سوى إدراك الحكم. ثم قال: وقالت أئمّة بخارى منهم، أي من الحنفية: لا يجب إيمان ولا يحرم كفر قبل البعثة كقول الأشاعرة، وحملوا المروي عن أبي حنيفة على ما بعد البعثة، وهو ممكن في العبارة الأولى دون الثانية.[١٥٢]

**قلت:** وبالجملة فالحنفية كلهم من أهل السنة سواء في ذلك أئمّة بخارى، أو أئمّة سمرقند وهم الماتريدية، ولم يُبَدّعهم أحد بما سبق عنهم، وإن كان فيه مخالفة لما ذهب إليه الأشعري[١٥٣] من نفي صفة الحسن والقبح مطلقا

---

[١٥٠] ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٥٧.

[١٥١] ش ل: لإستحالته.

[١٥٢] ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٥٩.

[١٥٣] وهو علي بن إسماعيل بن إسحاق أبو الحسن، من نسل أبي موسى الأشعري: مؤسّس مذهب الأشاعرة. كان من الأئمّة المتكلمين المجتهدين. ولد في البصرة سنة ٢٦٠ هـ (٨٧٤ م). وتلقى مذهب المعتزلة، وتقدّم فيهم. ثم رجع وجاهر بخلافهم. وتوفي ببغداد سنة ٣٢٤

عن الفعل، وحصره لإدراك ذلك في الشرع. بل قد قال العلامة التاج ابن السبكي[١٥٤] ما حاصله: "إن الخلاف بين الأشاعرة والماتريدية أصحاب أبي منصور من الحنفية في مسائل أصول الدين لا يقتضي تكفيرا ولا تبديعا."[١٥٥] ثم رأيته قال فيما ألحقه *بمنع الموانع*: "إن العقائد التي يضر الجهل بها وتوجب[١٥٦] تبديعا أو تكفيرا لا خلاف، ولله الحمد بين فقهاء المذاهب المعتبرين فيها وكلهم فيها على رأي الأشعري.

---

هـ (٩٣٦ م). قال ابن خلّكان في كتابه *وفايات الأعيان* في تاريخ وفاته: "وقال بعض البصريين: مات سنة ثلاث وثلاثين، وهذا القول أراه صحيحاً، والأصح أنه مات سنة أربع وعشرين.

وكان أبو الحسن الأشعري أولاً معتزلياً، ثم تاب من القول بالعدل وخلق القرآن في المسجد الجامع بالبصرة يوم الجمعة، ورقي كرسياً ونادى بأعلى صوته: "من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا أعرفه بنفسي، أنا فلان بن فلان، كنت أقول بخلق القرآن وأن الله لا تراه الأبصار وأن أفعال الشر أنا أفعلها، وأنا تائب مقلع، معتقد للرد على المعتزلة مخرج لفضائحهم ومعايبهم."

وكان فيه دعابة ومزاح كثير. قيل: بلغت مصنفاته ثلاثمئة كتاب، منها: *"الموجز"*، و*"إيضاح البرهان"*، و*"التبيين عن أصول الدين"*، و*"الشرح والتفصيل في الرد على أهل الإفك والتضليل"*، و*"إمامة الصديق"*، و*"الرد على المجسمة"*، و*"مقالات الإسلاميين"*، جزآن، و*"الإبانة عن أصول الديانة"*، و*"رسالة في الإيمان"*، و*"مقالات الملحدين"*، و*"الرد على ابن الراوندي"*، و*"خلق الأعمال"*، و*"الأسماء والأحكام"*، و*"إستحسان الخوض في الكلام"*، رسالة، و*"اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع"*. هو صاحب الكتب في الرد على الملاحدة وغيرهم من المعتزلة والرافضة والجهمية والخوارج، وسائر أصناف المبتدعة.

ودفن في مشرعة الروايا في تربة إلى جانبها مسجد وبالقرب منها حمام وهو عن يسار المار من السوق إلى دجلة. وكان يأكل من غلة ضيعة وقفها جده بلال بن أبي بردة ابن أبي موسى على عقبه، وكانت نفقته في كل يوم سبعة عشر درهماً." (ابن خلّكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، *وفايات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، بيروت، ١٩٧٨، ٢٨٤/٣~٢٨٦؛ الزركلي، *الأعلام*، ٢٦٣/٤).

[١٥٤] هو تاج الدين، عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي، أبو نصر: قاضي القضاة، المؤرخ، الباحث. ولد سنة ٧٢٧ هـ في القاهرة. وقيل في مولده: سنة ٧٢٨ هـ و٧٢٩ هـ أيضا. ثم انتقل إلى دمشق مع والده، فسكنها وتوفي بها. نسبته إلى سبك (من أعمال المنوفية بمصر). وكان طلق اللسان، قوي الحجة، انتهى إليه قضاء في الشام وعزل، وتعصب عليه شيوخ عصره فاتهموه بالكفر واستحلال شرب الخمر، وأتوا به مقيدا مغلولا من الشام إلى مصر. ثم أفرج عنه، وعاد إلى دمشق، فتوفي بالطاعون سنة ٧٧١ هـ. من تصانيفه: *"طبقات الشافعية الكبرى"*، و*"معيد النعم ومبيد النقم"*، و*"جمع الجوامع"*، في أصول الفقه، و*"منع الموانع"*، تعليق على جمع الجوامع، و*"توشيح التصحيح"*، في أصول الفقه، و*"ترشيح التوشيح وترجيح التصحيح"*، في فقه الشافعية، و*"الإشباه والنظائر"*، فقه، و*"الطبقات الوسطى"*، و*"الطبقات الصغرى"*. (الزركلي، *الأعلام*، ١٨٤/٤~١٨٥).

[١٥٥] السبكي تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي، *طبقات الشافعية الكبرى*، القاهرة، ١٩٦٥، ٣٧٨/٣.

[١٥٦] ش ل: يوجب.

وأما المسائل التي لا يضر الجهل بها[157] فأمسّ[158] الناس بالأشعري المالكية، فهم لا يكادون يخالفونه في وِرد ولا صدر، ويتلوهم الشافعية، فغالبهم يجرى معه في جليل الأمر وحقيره لم يجسر أحد على مخالفته قبل إمام الحرامين، إلا أن يكون القاضي والأستاذ ومن تبعهم في أمور يسيرة. ثم إن واحدا من هؤلاء لم يخالفه في أصل يقتضي المخالفة فيه بدعة معاذ الله، بل في أصول لا يضر أحدا الجهل بها. ويتلوهم الحنفية، فقد خالفوه في مسائل قليلة، الخلاف معهم في بعضها لفظي وبعضها معنوي. ثم ما كان الخلاف فيه معنويا فلا تبديع فيه من الجانبين، وأنا قد إخترت مذهبهم في بعضها."[159] إنتهى.

وقال المولى سعد الدين[160] في *شرح المقاصد*: "إن المحققين من كل الفريقين أي الأشعرية والماتريدية لا ينسب الآخر إلى البدعة والضلال خلافا للمبطلين المتعصبين الذين ربما جعلوا الخلاف في الفروع أيضا بدعة."[161] إنتهى.

---

[157] ش ل: "بها" ساقط؛ ا: بها، صح هـ

[158] ش ل: فاس.

[159] انظر للمسائل الإختلافية بين الأشاعرة والماتريدية: السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*، ٣/٣٧٨~٣٨٩.

[160] هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني، سعد الدين: من أئمة العربية والبيان والمنطق. ولد سنة ٧١٢ هـ (١٣١٢ م) بتفتازان (من بلاد خراسان) وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها سنة ٧٩٣ هـ (١٣٩٠ م)، ودفن في سرخس. كانت في لسانه لكنة. من كتبه: *"تهذيب المنطق"*، و*"المطول"* في البلاغة، و*"المختصر"* إختصر به شرح تلخيص المفتاح، و*"مقاصد الطالبين"* في الكلام، و*"شرح مقاصد الطالبين"*، و*"النعم السوابغ"* في شرح الكلم النوابغ للزمخشري، و*"إرشاد الهادى"* نحو، و*"شرح العقائد النسفية"*، و*"حاشية على شرح العضد على مختصر ابن الحاجب"* في الأصول، و*"التلويح إلى كشف غوامض التنقيح"*، و*"شرح التصريف العزي"* في الصرف؛ وهو أول ما صنف من الكتب، و*"شرح الشمسية"* منطق، و*"حاشية الكاشف"* لم تتم، و*"شرح الأربعين النووية"*. (الزركلي، *الأعلام*، ٧/٢١٩).

[161] التفتازاني سعد الدين، *شرح المقاصد*، بيروت، ١٩٨٩، ٥/٢٣٢.

وقال حجة الإسلام في جواب الطعن عليه بمخالفته للأشعري كما يشير إليه كلامه في *التفرقة بين الإيمان والزندقة*:[162] "إن المائل إلى مذهب الأشعري الزاعم أن مخالفته في كل وِرد وصدر[163]/[١٢ظ] ضلال، يسأل من أين ثبت له كون الحق وقفا على الأشعري، حتى يقضي بضلال الباقلاني، إذ خالفه في صفة البقاء لله تعالى، وزعم أنه ليس وصفا زائدا على الذات؟ ولم صار الباقلاني أولى بالضلال بهذه المخالفة من الأشعري؟ ولم صار الحق وقفا على أحدهما دون الثاني؟ أ ذلك لأجل السبق في الزمان؟ فقد سبق الأشعري غيرُه من المعتزلة فليكن الحق للسابق عليه، أم لأجل التفاوت في الفضل؟ فبأي ميزان قدّر درجات الفضل، حتى لاح له[164] أن لا أفضل في الوجود من متبوعه؟ فإن رخّص للباقلاني في مخالفته، فلم حجر على غيره؟ وما الفرق بين الباقلاني والكرابيسي[165] والقلانسي[166] وغيرهم؟ وإن زعم أن خلاف الباقلاني يرجع إلى لفظ كما تكلفه بعض المتعصبين زاعما أنهما اتفقا على دوام الوجود؛ والخلاف في رجوع ذلك إلى الذات أو إلى وصف زائد عليه خلاف قريب لا يوجب[167] التشديد. فما باله يشدد القول على المعتزلة في نفيهم الصفات، وهم معترفون بأن

---

[162] هذا هو العنوان التالي لكتاب الغزالي *فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة*. (أنظر: بدوي، *مؤلفات الغزالي*، ص ١٦٦~١٦٧).

[163] أي وارد وصادر.

[164] ا: له، صح هـ

[165] هو الحسين بن علي بن يزيد، أبو علي الكرابيسي: فقيه، من أصحاب الإمام الشافعي. لا يعرف تاريخ مولده. له تصانيف كثيرة في أصول الفقه وفروعه والجرح والتعديل. وكان متكلما، عارفا بالحديث، وهو من أهل بغداد. نسبته إلى الكرابيس - وهي الثياب الغليظة- كان يبيعها. توفي سنة ٢٤٨ هـ (٨٦٢ م). (الزركلي، *الأعلام*، ٢٤٤/٢).

[166] هو محمد بن الحسين بن بندار، أبو العز القلانسي الواسطي: مقرئ العراق في عصره. مولده ووفاته بواسط. ولد سنة ٤٣٥ هـ (١٠٤٣ م)، وتوفي سنة ٥٢١ هـ (١١٢٧ م). من كتبه: *"إرشاد المبتدي وتذكرة المنتهي"* في القرآت العشر، و*"رسالة في القرآت الثلاث"*، و*"الكفاية الكبرى"* في القرآت، أكبر من الأول. (الزركلي، *الأعلام*، ١٠١/٦).

[167] ش ل: يوجد.

الله تعالى عالم بجميع المعلومات، قادر على جميع الممكنات، وإنما الخلاف في أنه عالم وقادر بالذات أو بصفة زائدة؟ فما الفرق بين الخلافين، وأي مطلب أجل وأخطر من صفات الحق سبحانه في نفيها وإثباتها؟"[١٦٨]

وأطال في هذا الإلزام ثم قال: "ولعلك إن أنصفت علمت أن من جعل الحق وقفا على واحد من النظار بعينه، فهو إلى الضلال والتناقض أقرب.

أما الضلال فلأنه نزله منزلة النبي المعصوم الذي لا يثبت الإيمان إلا بموافقته.

وأما التناقض فلأن كل واحد من النظار يوجب النظر. فكيف يقول: يجب عليك النظر مع تقليدي، أو يجب عليك أن تنظر، ولا ترى في نظرك إلا ما رأيت. فكلما رأيته حجة، فعليك أن تعتقده حجة؟ وأي فرق بين من يقول: "قلدني في مجرد مذهبي"، وبين من يقول: "قلدني في مذهبي ودليلي جميعا"؟ وهل هذا إلا التناقض؟"[١٦٩] إنتهى.

هذا مع ما أسلفناه من تقرير جريان ما قاله الحجة في إستدلاله على القاعدة المتفق عليها في إدراك الحسن والقبح بمعنى صفة الكمال والنقص، وإنه لا مخالفة في ذلك لقواعد الأشعري. ولهذا قال العلامة إبن الهمام في *المسايرة* أيضا بعد نقله عن الحنفية القول باستحالة تعذيب المحسن الذي استغرق عمره في الطاعة، لا بمعنى أنه يجب على الله تعالى تركه، بل بمعنى أنه يتعالى عن ذلك. لأنه غير لائق بحكمته ما لفظه: "فهو من باب

---

[١٦٨] الغزالي، *فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة*، دمشق~ بيروت، ١٩٨٦، ص ٤٠~٤٢.
[١٦٩] الغزالي، *فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة*، ص ٤٤.

التنزيهات، إذ التسوية بين المسيء والمحسن غير لائق بالحكمة في فطر[١٧٠] سائر العقول."[١٧١] أي: "لأن الحكمة وضع الأمور/[١٣و] مواضعها على ما ينبغي لها"[١٧٢] كما صرح به شارح *المسايرة*[١٧٣] العلامة المحقق الكمال ابن أبي شريف[١٧٤] في الكلام على هذه العبارة. وهو صريح في تنزيهه تعالى عن الفعل على غير قضية الحكمة المفسدة بما ذكر، وهو ما حققنا فيما سلف أنه المراد. لكنه قال قبل ذلك في شرح قول *المسايرة* في "العلم بصفات الله": "إنه مشاهد لنا من الحوادث كمال الإحسان ويستلزم ذلك قدرته تعالى"[١٧٥] إلى آخره. إن في[١٧٦] قوله "مشاهد منها كمال الإحسان" تنبيها على أن حكمنا بأنها كذلك هو بحسب ما نشاهده بأبصارنا وبصائرنا، وتصل إليه أفهامنا حتى نقضي بأنه غاية الإحسان عندها،[١٧٧] لا بمعنى أنه لا يمكن في مقدورات الباري ما هو أبدع منها كما هو طريق الفلاسفة. ثم قال: "إن ما في بعض كتب *الإحياء* ككتاب التوكل مما يدل على خلاف ذلك، فأنه

---

[١٧٠] ش ل: نظر.

[١٧١] ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٧٢.

[١٧٢] ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٧٢.

[١٧٣] إاسم شرح هذا الكتاب: *"المسامرة بشرح المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة"* لكمال الدين ابن الأمير ناصر الدين محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن أبي شريف المقدسي، أبو المعالى.

[١٧٤] هو محمد بن محمد بن أبى بكر بن على بن أبى شريف المقدسي، أبو المعالى، كمال الدين ابن الأمير ناصر الدين: عالم بالاصول، من فقهاء الشافعية. من أهل بيت المقدس. ولد سنة ٨٢٢ هـ (١٤١٩ م)، وتوفي سنة ٩٠٦ هـ (١٥٠١ م). نعته ابن العماد بالإمام شيخ الإسلام ملك العلماء الأعلام. درّس وأفتى ببلده وبمصر. له تصانيف، منها: *"الدرر اللوامع بتحرير جمع الجوامع"* في أصول الفقه، و*"الفرائد في حل شرح العقائد"* بخطه، و*"المسامرة بشرح المسايرة"* في التوحيد، و*"صوب الغمامة في إرسال العمامة"*. (الزركلي، *الأعلام*، ٥٣/٧).

[١٧٥] ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ٦٧.

[١٧٦] ا: في، صح هـ

[١٧٧] ش ل: عندنا.

والله أعلم صدر عن ذهول عن ابتنائه[١٧٨] على طريق الفلاسفة. وقد أنكره الأئمة في عصر حجة الإسلام وبعده، ونقل إنكاره عن الأئمة الحافظ الذهبي[١٧٩] في *تاريخ الإسلام*."[١٨٠] إنتهى.

**قلت:** ومنشأ هذا الإنكار فهم قول الحجة ليس في الإمكان، على أنه بمعنى "ليس في القدرة". وسنوضح رده في الفصل بعده مع النقل عن الإمام فخر الدين الرازي[١٨١] إمام المتكلمين أنه عبر بما عبر به الحجة من نفي

---

[١٧٨] ش ل: إثباته.

[١٧٩] هو محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي، شمس الدين، أبو عبد الله: حافظ، مؤرخ، علامة محقق. تركماني الأصل، من أهل ميافارقين. ولد سنة ٦٧٣ هـ (١٢٧٤ م) في دمشق وتوفي سنة ٧٤٨ هـ (١٣٤٨ م) في دمشق أيضا. رحل إلى القاهرة وطاف كثيرا من البلدان، وكف بصره سنة ٧٤١ هـ. تصانيفه كبيرة كثيرة تقارب المئة، منها: *"دول الإسلام"*، و*"المشتبه في الأسماء والأنساب والكنى والألقاب"*، و*"العباب"* في التاريخ، و*"تاريخ الإسلام الكبير"*، و*"سير النبلاء"*، و*"الكاشف"* في تراجم رجال الحديث، و*"العبر في خبر من غبر"*، و*"طبقات القراء"*، و*"الإمامة الكبرى"*، و*"الكبائر"*، و*"تهذيب تهذيب الكمال"* في رجال الحديث، و*"ميزان الإعتدال في نقد الرجال"*، و*"المختصر المحتاج إليه من تاريخ الدبيثي"*، و*"معجم شيوخه"*، و*"المقتني في الكنى"*، و*"الأعلام بوفيات الأعلام"*، و*"تجريد أسماء الصحابة"*، و*"المغني"* في رجال الحديث، و*"الرواة الثقات"* رسالة، و*"الطب النبوي"*، و*"المرتجل في الكنى"*، و*"زغل العلم"* رسالة، و*"المستدرك على مستدرك الحاكم"* في الحديث، و*"أهل المئة فصاعدا"*، و*"ذكر من اشتهر بكنيته من الأعيان"* رسالة، و*"معرفة القراء الكبار"*. (الزركلي، *الأعلام*، ٣٢٦/٥).

[١٨٠] ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ٦٨~٦٩؛ و أيضا أنظر: الذهبي شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، بيروت، ٢٠٠٣، ٦٥/١١~٧١.

[١٨١] هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، أبو عبد الله، فخر الدين الرازي: الإمام المفسر. أوحد زمانه في المعقول والمنقول وعلوم الأوائل. وهو قرشي النسب. أصله من طبرستان، ولد سنة ٥٤٤ هـ (١١٥٠ م) في الري و إليها نسبته، ويقال له: "إبن خطيب الري". رحل إلى خوارزم وما وراء النهر وخراسان، وتوفي سنة ٦٠٦ هـ (١٢١٠ م) في هراة. أقبل الناس على كتبه في حياته يتدارسونها. وكان يحسن الفارسية. من تصانيفه: *"مفاتيح الغيب"* في تفسير القرآن الكريم، و*"لوامع البينات في شرح أسماء الله تعالى والصفات"*، و*"معالم أصول الدين"*، و*"محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين"*، و*"المسائل الخمسون في أصول الكلام"*، و*"الآيات البينات"* مع شرح ابن أبي الحديد له، في خزانة الاسكوريال، المجموعة ٣٣، و*"عصمة الأنبياء"*، و*"الإعراب"*، و*"أسرار التنزيل"* في التوحيد، و*"المباحث المشرقية"*، و*"أنموذج العلوم"*، و*"أساس التقديس"* رسالة في التوحيد، و*"المطالب العالية"* في علم الكلام، و*"المحصول في علم الأصول"* و*"نهاية الايجاز في دراية الإعجاز"* بلاغة، و*"السر المكتوم في مخاطبة النجوم"*، و*"الأربعون في أصول الدين"*، و*"نهاية العقول في دراية الأصول"* في أصول الدين، و*"القضاء والقدر"*، و*"الخلق والبعث"*، و*"الفراسة"*، و*"البيان والبرهان"*، و*"تهذيب الدلائل"*، و*"الملخص"* في الحكمة، و*"النفس"* رسالة، و*"النبوات"* رسالة، و*"كتاب الهندسة"*، و*"شرح قسم الإلهيات من الإشارات لابن*

الإمكان، ولا يخفي ما في دعوى صدور ذلك من الحجة عن ذهول. وهبْ أنه ذهل، فالإمام الرازي ذهل أيضا. ثم قال في *المسايرة*[182]: وقد نص الله تعالى على قبحه حيث قال: ﴿ أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ ﴾ أي اكتسبوها ﴿ أَنْ نَجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾[183] فجعله سيئا. ثم قال: "إن هذا الكلام، أي المشير إلى الخلاف مع الأشاعرة، إنما هو في تجويز تعذيب المحسن عليه تعالى عقلا وعدم تجويزه. أما الوقوع فمقطوع بعدمه، غير أنه عند الأشاعرة للوعد بخلافه، وعند الحنفية وغيرهم لذلك الوعد ولقبح خلافه". قال: "وقد تقدم أن من محل الإتفاق، أي في الحسن والقبح العقليين إدراك العقل قبح الفعل بمعنى صفة النقص، وحسنه بمعنى صفة الكمال"، أي وما أدركه العقل هنا من القبح لفعل تعذيب المحسن بمعنى أنه صفة نقص يجب تنزيه الباري عنه، فليس من محل الخلاف، بل من محل الإتفاق. قال: "وكثيرا ما يذهل أكابر الأشاعرة عن محل النزاع في مسئلتي التحسين والتقبيح العقليين لكثرة ما يشعرون النفس أن لا حكم للعقل بحسن ولا قبح، فذهب عن خاطرهم محل الإتفاق حتى تحيّر كثير منهم في الحكم باستحالة الكذب عليه تعال /[١٣ظ] لأنه نقص لما ألزم المعتزلة القائلون بنفي الكلام النفسي القديم من قال بإثباته الكذب[184]

---

*سينا"، و"لباب الإشارات" تهذيبه، و"شرح سقط الزند للمعري"، و"مناقب الإمام الشافعي"، و"شرح أسماء الله الحسنى"، و"تعجيز الفلاسفة"* بالفارسية، وغير ذلك. وله شعر بالعربية والفارسية، وكان واعظا بارعا باللغتين. (الزركلي، *الأعلام*، ٣١٣/٦).

[182] ل: المسارة.

[183] سورة الجاثية، ٢١/٤٥.

[184] ش ل: القدم.

على تقدير قدمه في الأخبارات، أي بطريق المضى[185] كقوله تعالى: ﴿ إنا أرسلنا نوحا﴾،[186] إذ لا شك أنه لا إرسال في الأزل، وهو أي الكذب مستحيل عليه تعالى، لأنه نقص."[187]

**قلت:** وقد وجه المولى سعد الدين كونه نقصا إتفاقا محالا في حقه تعالى بما فيه من أمارة العجز أو الجهل أو العيب. والحق في جواب الأشاعرة عن ذلك أنه إنما يدل على حدوث اللفظ، وهو غير المتنازع فيه.

ثم أشار العلامة كمال الدين إبن الهمام إلى ما أدى إليه ما سبق من تحيّر الكثير من الأشاعرة فقال: "حتى قال بعضهم ـ ونعوذ بالله مما قال ـ لا يتم إستحالة النقص عليه تعالى إلا على[188] رأي المعتزلة القائلين بالقبح العقلي. وقال إمام الحرمين[189]: "لا يمكن[190] التمسك في تنزيه الرب جل جلاله عن الكذب بكونه نقصا، لأن الكذب عندنا لا يقبح لعينه"[191]. وقال صاحب *التلخيص*[192]: الحكم بأن الكذب نقص؛ إن كان عقليا كان قولا بحسن

---

[185] ل: المعنى.

[186] سورة نوح، ١/٧١؛ وتمام الآية:﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ أَنْ أَنذِرْ قَوْمَكَ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾.

[187] ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٧٣~١٧٤.

[188] ش ل: "على" ساقط.

[189] هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين: أعلم المتأخرين، من أصحاب الشافعي. ولد في جوين (من نواحي نيسابور) سنة ٤١٩ هـ (١٠٢٨ م)، ورحل إلى بغداد فمكة حيث جاور أربع سنين. وذهب إلى المدينة فأفتى ودرس جامعا طرق المذاهب. ثم عاد إلى نيسابور فبنى له الوزير نظام الملك "المدرسة النظامية" فيها. وكان يحضر دروسه أكابر العلماء. توفي سنة ٤٧٨ هـ (١٠٨٥ م) بنيسابور. له مصنفات كثيرة، منها: *"غياث الأمم و التياث الظلم"*، و*"العقيدة النظامية في الأركان الإسلامية"*، و*"البرهان"* في أصول الفقه، و*"نهاية المطلب في دراية المذهب"* في فقه الشافعية، و*"الشامل"* في أصول الدين، على مذهب الأشاعرة، و*"الإرشاد"* في أصول الدين، و*"الورقات"* في أصول الفقه، و*"مغيث الخلق"* أصول. (الزركلي، *الأعلام*، ١٦٠/٤).

[190] ش ل: يتم.

[191] الجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد، *كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الإعتقاد*، القاهرة، ١٩٥٠، ص ٣٣٢.

[192] كتاب *تلخيص الأقسام لمذاهب الأنام*، وصاحبه هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد، أبو الفتح الشهرستاني: من فلاسفة الإسلام. كان إماما في علم الكلام وأديان الأمم ومذاهب الفلاسفة. يلقب بالأفضل. ولد في شهرستان (بين نيسابور وخوارزم) سنة ٤٧٩ هـ (١٠٨٦

الأشياء وقبحها عقلا، وإن كان سمعيا لزم الدور. وكل هذا منهم للغفلة عن محل النزاع، حتى[193] قال بعض محقّق المتأخرين منهم؛ أي من الأشاعرة وهو المولي سعد الدين بعد ما حكى، أي في *شرح المقاصد* كلامهم هذا: "وأنا أتعجب من كلام هؤلاء المحققين الواقفين على محل النزاع في مسئلتي الحسن والقبح."[194] أي كيف لم يتأملوا أن كلامهم هذا في محل الوفاق لا في محل النزاع."[195] إنتهى.

وقال في *المسايرة* عقب ما سبق: "ثم قال صاحب *العمدة* من الحنفية؛ أي وهو الإمام الكبير أبو البركات النسفي[196]: تخليد المؤمنين في النار والكافرين في الجنة يجوز عند الأشاعرة، وعندنا أي الحنفية لا يجوز."[197]

---

م)، وانتقل إلى بغداد سنة ٥١٠ هـ. فأقام ثلاث سنين، وعاد إلى بلده. وتوفي بها سنة ٥٤٨ هـ (١١٥٣ م). من كتبه: *"الملل والنحل"*، و*"نهاية الإقدام في علم الكلام"*، و*"الإرشاد إلى عقائد العباد"*، و*"تلخيص الأقسام لمذاهب الأنام"*، و*"مصارعات الفلاسفة"*، و*"تاريخ الحكماء"*، و*"المبدأ والمعاد"*، و*"تفسير سورة يوسف"* بأسلوب فلسفي، و*"مفاتيح الأسرار ومصابيح الأبرار"* في التفسير. (الزركلي، *الأعلام*، ٢١٥/٦).

[193] ا: "حتى" ساقط.

[194] التفتازاني، *شرح المقاصد*، ١٥٩/٤.

[195] ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٧٤~١٧٥؛ التفتازاني، *شرح المقاصد*، ١٨٩/٤~١٥٩.

[196] هو عبد الله بن أحمد بن محمود النسفي، أبو البركات، حافظ الدين: فقيه حنفي، مفسر، من أهل إيذج (من كور أصبهان). ووفاته فيها سنة ٧١٠ هـ (١٣١٠ م). لا يعرف تاريخ مولده. نسبته إلى "نسف" بلاد السند، بين جيحون وسمرقند. له مصنفات جليلة، منها: *"مدارك التنزيل"* في تفسير القرآن، و*"كنز الدقائق"* في الفقه، و*"المنار"* في أصول الفقه، و*"كشف الأسرار"* شرح المنار، و*"الوافي"* في الفروع، و*"الكافي"* في شرح الوافي، و*"المصفى"* في شرح منظومة أبي حفص النسفي، في الخلاف، و*"عمدة العقائد"*. (الزركلي، *الأعلام*، ٦٧/٤~٦٨).

[197] ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٧٥.

ثم أشار في *المسايرة* إلى أن: "الأحب إليه مذهب الأشاعرة إذا أريد بالمؤمنين الفسقة لجواز أن يعذب على الذنب الذي أصر عليه أبدا كالكفر لو لا النصوص الواردة بتفضله بخلافه، ولأن[198] تخليد الكافرين في الجنة[199] لو قدر لكان من باب العفو عنهم، وهو جائز في نظر العقل، وإن امتنع سمعا. قال: وظنهم، أي الحنفية، أنه مناف للحكمة لعدم المناسبة، أي مناسبة العفو للكفر غلط."[200]

ثم أجاب عن قول صاحب *العمدة:* "وموافقته أن تعذيب الكفار واقع لا محالة، فيكون على وفق الحكمة، فعدمه على خلافها الذي يجب تنزيه أفعاله تعالى عنه. بأن هذا الجزم منهم بكون العفو على خلاف مقتضى الحكمة للقصور منهم عن فهم مناسبة الشيء للضدين."[201] قال: "وهو ثابت في الشاهد حيث ثبت في العقل مناسبة قتل الملك لعدوه إذا ظفر به، وعفوه عنه إظهارا لعدم الإلتفات إليه تحقيرا لشأنه."[202] إنتهى.

[١٤و] **قلت:** وفيما أجاب به نظر، لأن الشيء وإن ناسب الضدين في نظر العقل، فقد تقتضي الحكمة الإلهية[203] أرجحية أحدهما، فيتعين كونه هو الموافق للحكمة البالغة. وهذا هو المعنى بكون وقوع تعذيب الكفار مقتض لكونه على وفق الحكمة إلى آخره، وتقييده أحبية[204] مذهب الأشاعرة بما ذكره ظاهر في موافقته

---

١٩٨ ل: لا.

١٩٩ ش ل: "في الجنة" ساقط.

٢٠٠ ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٧٦.

٢٠١ ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٧٨.

٢٠٢ ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٧٨.

٢٠٣ ب: الإلاهية.

٢٠٤ ل: احببه.

لأصحابه على استحالة التخليد عقلا في المطيعين للجزم بأنه قضية الحكمة بخلاف الفسقة لتجويز العقل تخليد عذابهم كالكفرة، وتجويز العفو عن الكفرة، ولم يتعين عقلا أحد الجائزين للحكمة.

وعند الحنفية أن انحصار الوقوع في كونه على وفق الحكمة مقتض لتعيينه لها، وأن عدمه على خلافها، فيجب التنزيه عنه. وهو قضية قوله في *المسايرة*: "واعلم أن قولنا[٢٠٥] له[٢٠٦] سبحانه في كل فعل حكمة ظهرت أو خفيت ليس معناه الغرض"[٢٠٧] إلى آخره. وهو ظاهر في التعويل على إناطة الأفعال بالحكمة البالغة، واستحالة ما خالفها، وعدم المصير إلى تبديع القائل باستحالة ما خالف قضيتها. وما الفرق بين حجة الإسلام وبين السادة الحنفية في ذلك حتى يبدّع ويضلل بمقالته[٢٠٨] دونهم على تقدير المخالفة في ذلك للأشاعرة في قاعدة التحسين والتقبيح، مع عدم القول باللوازم الفاسدة التي رتبها المعتزلة على ذلك.

---

[٢٠٥] ب ش ل: "قولنا" ساقط.

[٢٠٦] ا: له، صح هـ

[٢٠٧] ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٨٣.

[٢٠٨] ل: عقالته.

## الفصل الثالث

اعلم أن كلما لا يكون مستحيلا لذاته فإنه يوصف بإمكان الوجود، سواء إستحال لغيره كالذي تعلق العلم الأزلي بعدم وقوعه أولا[209] كسائر الموجودات، وكلما يوصف بإمكان الوجود فهو من جملة مقدوراته تعالى. فالمستحيل لغيره من جملة المقدورات لصلاحية القدرة للتعلق بايجاده من حيث ذاته. فهو تعالى قادر على جعل الكافرين كلهم مؤمنين كما يشير إليه قوله تعالى: ﴿ ولو شاء ربك لآمن من في الأرض كلهم جميعا... ﴾.[210] فعدم سبق المشيئة بإيمان الجميع، وتخصيصها بالبعض[211] دون البعض مانع من إيمان الجميع، مع إمكانه بحسب ذاته. ويصرح بذلك من كلام حجة الإسلام ما سبق في الفصل قبله من قوله في *الجواهر*: "وأنه ذوا الفضل والإحسان والنعمة، إذ كان قادرا أن يصب على عباده أنواع العذاب"[212] إلى آخره. فوصف الباري بالقدرة على ذلك مع الإستحالة بالغير، وهو سبق العلم والمشيئة بما لا يوجده من ذلك.

ويصرح به أيضا قوله في *شرح أسماء الله الحسنى* في الكلام على إسمه تعالى القادر ما لفظه: "والقدرة عبارة عن المعنى الذي به يوجد الشيء مقدرا بتقدير الإرادة والعلم واقعا على وفقها.

---

[209] ا: لا، صح هـ

[210] سورة يونس، ١٠/٩٩؛ وتمام الآية: ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾.

[211] ش ل: للبعض؛ ا: بالبعض، صح هـ

[212] الغزالي، كتاب *الأربعين في أصول الدين*، ص ٢٢؛ *قواعد العقائد*، ص ٦١.

والقادر هو[٢١٣] الذي إن شاء[٢١٤] فعل، وإن شاء لم يفعل، وليس من شرطه إن يشاء لا محالة. فإن الله تعالى قادر على إقامة القيامة /[١٤ظ] الآن، لأنه لو شاء أقامها، وإن كان لا يقيمها لأنه لم يشأها، ولا يشاؤها لما جرى من سابق علمه من تقدير أجلها ووقتها. وذلك لا يقدح في القدرة."[٢١٥] إنتهى.

إذا علمت ذلك علمت أن معنى ما نسب للحجة من قوله "ليس في الإمكان" إلى آخره، أنه ليس في الإمكان الذي هو وصف كل ممكن وجد أو لم يوجد أبدع مما وجد. فإنما بقي كون شيء مما يمكن تعلق الإيجاد به أبدع مما أوجده، أي من حيث سبق المشيئة بتخصيص الأحسن الأتقن لقضية الحكمة، فاستحال من أجلها إيجاد غير الأتقن، وما هو أتقن من الموجود مع إمكانها بالنظر إلى ذاتها، فالقدرة صالحة لها. أ لا ترى أن دليله إنما اقتضى نفي وقوع غير الأبدع من حيث الحكمة، وسبق المشيئة بقضيتها حذرا من ذلك النقص. ولم يقتض[٢١٦] دليله نفي القدرة على ذلك من حيث الإمكان، فالمطابقة بين الدال والمدلول المعتبرة عند النظار كافية في الدلالة على ما ذكرنا.

وقال بعض من انتصر للحجة: المراد بالمصدر في قوله "ليس في الإمكان" معنى[٢١٧] إسم الفاعل كعدل بمعنى عادل. إذ سياق كلامه في الممكنات.

---

[٢١٣] ش ل: على.
[٢١٤] ل: انشاء.
[٢١٥] الغزالي، *المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى*، ص ١٠٤.
[٢١٦] ش ل: يقصر.
[٢١٧] ش ل: يعني.

**قلت:** وبالجملة فالمراد أنه تعالى خص كل ممكن من مقدوراته التي تتناهي بوصف الأبدعية. ولما لم تكن المقدورات متناهية وهي غير منفكّة عن هذا الوصف لقضية الجود والحكمة، كان[٢١٨] هذا الوصف غير متناه بحسب محالة المتغايرة والمتضادة.

وقد سبق قول الحجة إن مقتضى الجود والحكمة خلق الكامل والناقص جميعا، وأسلفنا في الفصل قبله أن قضية كلامه أن كلما اقتضته الحكمة من أنقص أو أكمل أو ما بينهما، فهو المراد بكونه الأبدع. وبالجملة فلم ينف الحجة أن يكون في قدرته تعالى أبدع مما أوجده كالمنسوب للمعتزلة أو بعضهم فيما كان محالا لغيره من إلحاقه بالمحال لذاته في كونه غير مقدور له تعالى. حتي قال إمام الحرمين في *الإرشاد* في الكلام على ما أوجبه المعتزلة من اللطف عليه تعالى: "إنهم قالوا: ليس في مقدور الله تعالى لطف لو فعله بالكفرة لآمنوا."[٢١٩] تعالى الله عن ذلك.

---

[٢١٨] ش ل: ان كان.

[٢١٩] الجويني، *كتاب الإرشاد*، ص ٣٠٠.

وفي *الشامل* عن عباد[٢٢٠] (المتوفى سنة ٢٥٠ هـ ~ ٨٦٤ م) منهم إذا علم الله من الكافر أنه لا يؤمن وأخبر بذلك، فالرب لا يقدر على تكوين إيمانه، أي لأن ما[٢٢١] علم[٢٢٢] الله أنه لا يكون فلا يوصف تعالى بالقدرة على تكوينه وفاء بقاعدتهم في إيجاب ما يقدر عليه المولى من ذلك. ولهذا شنع الإمام على عباد في قوله ذلك. وقد ساق ابن المنيّر ما شنع به الإمام على عَبّاد، ورد[٢٢٣] عليه ما أطلقه بأن أهل القبلة أطبقوا على اختلاف مذاهبهم على أن الله قادر على خلق أمثال السموات والأرض، وإقامة الساعة في وقتنا، إلى آخره.

ثم قال ابن المنيّر: /[١٥و] "فتراه[٢٢٤] يعني الإمام لرده على عَبّاد ما أطلقه قد رد عين ما أثبته الغزالي، وزاد على رده أن جعله كفرا[٢٢٥] صراحا و نكرا بواحا"، إنتهى.

فالعجب كل العجب من قوله "قد رد عين ما أثبته الغزالي" إلى آخره، مع ما أوضحناه من أن المراد ليس في الإتقان والإحكام، وأن النفي في كلام الحجة مسلط على الأبدعية. فنفى أن يكون في شيء مما يوصف بالإمكان

---

[٢٢٠] هو أبو سهل عباد بن سليمان بن علي الصيمري/ الضمري. من كبار المعتزلة. يعدّ في البصريين، معتزلي من أهل البصرة. من أصحاب حشام بن عمرو. كان في الأيام المأمون. يخالف المعتزلة في أشياء ويختص بأشياء إخترعها لنفسه. وكان أبو علي الجبائي يصفه بالحذق في الكلام ثم يقول لو لا جنونه. إنه زعم أيضا أن بين اللفظ والمعنى طبيعة مناسبة فردوا عليه ذلك. وكان يقول إن الله لم يخلق الكفر ولا الإيمان. وله من الكتاب: *"كتاب الإنكار أن يخلق الناس أفعالهم"* ، *"كتاب تثبيت دلالة الأعراض"* ، *"كتاب إثبات الجزء الذي لا يتجزا"* ، *"الأبواب"* . (انظر: ابن النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحق، *كتاب الفهرست*، طهران، ١٩٧١، ص ٢١٥؛ العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر، *لسان الميزان*، بيروت، ١٩٩٦، ٣/٦٦٥~٦٦٦؛ ابن المرتضى أحمد بن يحيى، *طبقات المعتزلة*، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٧٧).

[٢٢١] ش ل: لانما.

[٢٢٢] ش ل: في علم.

[٢٢٣] ا ش ل: و رده.

[٢٢٤] ش ل: وراه.

[٢٢٥] ا: كفرا، صح هـ

ما هو أبدع مما كان، لأن الإناطة بقضية الحكمة اقتضت نفيه مع ما علم من عقيدته في كون المحال لغيره من جملة المقدورات. فإنما يلزم القول بذلك من تعبير المعتزلة بمثله لما سبق عنهم من التسوية بين المحال لذاته. والمحال لغيره في كون كل منهما غير مقدور له تعالى.

وقد سلّم ابن المنيّر وغيره إمتناع وقوع ما تعلق العلم بعدم وقوعه، مع إمكانه بالنظر إلى ذاته حيث كان غير مستحيل لذاته، وأنه لا بد من وقوع ما سبق العلم بوقوعه، وهو معنى وجوب وقوعه بالغير، أعني سبق العلم به. ومعلوم قطعا أنه لا منافاة في ذلك، لكونه موجودا بالمشيئة والاختيار، بل هو محقق للاختيار ونفاذ المشيئة والقدرة. ولهذا قال المولي سعد الدين في *شرح العقائد* في "خلق أفعال العباد": "إن الوجوب بالإختيار محقق للإختيار، لا مناف له." ثم أشار إلى أن أفعال الباري تعالى لسبق العلم والارادة لها مع اقتضاء ذلك للوجوب من هذا القبيل[٢٢٦].

هذا مع أن الإختيار هو التمكن من إرادة الضد حال إرادة الشيء لا بعدها، وإرادته تعالى قديمة يمكن أن يتعلق أزلا بالترك بدل الفعل، وتعلق العلم تابع لها.

فلا بدع فيما الزم به ابن المنيّر حجة الإسلام من القول بأن كل واقع فهو واجب الوقوع، لأن اللازم وجوب الوقوع بمعنى أنه لا بد من وقوعه لسبق علمه ومشيئته بذلك، ولا محذور في التزام ذلك. إنما المحذور في الإيجاب

---

[٢٢٦] التفتازاني، *شرح العقائد*، إسطنبول، ١٢٨٨، ص ٤٠.

الذاتي كما يقوله الفلاسفة، إذ هو المنافي للإختيار، كما سبق ونحوه جرأة المعتزلة أو بعضهم على الحق المستحيل لغيره، بالمستحيل لذاته في كونه غير مقدور له تعالى.

فإن نفي القدرة عليه بنفي تمكنه منه، واختياره لعدمه. ولهاذا قال المولى سعد الدين في *شرح العقائد* في "الكلام على قول المعتزلة بوجوب الأصلح": "ثم ليت شِعْري ما معنى وجوب الشيء عليه تعالى؟ إذ ليس معناه إستحقاق تاركه الذم والعقاب وهو ظاهر. ولا لزوم صدوره[٢٢٧] [عنه] بحيث لا يتمكن من الترك، بناء على استلزامه محالا من سفه أو جهل أو عبث[٢٢٨] أو بخل أو نحو ذلك، لأنه رفض لقاعدة الاختيار وميل إلى الفلسفة الظاهرة العَوار."[٢٢٩] إنتهى.

فنسب إليهم الوجوب بمعنى لزوم[٢٣٠] الصدور بحيث لا يتمكن من الترك لأنه قاعدتهم /**[١٥ظ]** في مثل ذلك كما سبق من نفيهم لقدرة الله تعالى على الترك بخلاف حجة الإسلام لما سبق عنه من أن "المحال لغيره من جملة مقدوراته تعالى لإمكانه بالنظر إلى ذاته"، مع أن المولى سعد الدين قال في *شرح المقاصد* في مبحث "أنه تعالى لا يترك الواجب": "إن المعتزلة فسروا الواجب بمعنى إستحقاق تاركه الذم عند العقل[٢٣١] أو بمعنى اللزوم عليه تعالى".[٢٣٢]

---

[٢٢٧] جميع النسخ: ضرورة.
[٢٢٨] ش ل: عيب.
[٢٢٩] التفتازاني، *شرح العقائد*، ص ٤٦.
[٢٣٠] ش ل: لزم.
[٢٣١] ش ل: الفعل.
[٢٣٢] التفتازاني، *شرح المقاصد*، ٢٩٥/٤.

ثم قال: "إنه لا معنى للزوم[٢٣٣] عليه تعالى إلا عدم التمكن من الترك، وهو ينافي الإختيار. ولو سلّم فلا يوافق مذهب المعتزلة أن صدور الفعل منه تعالى على سبيل الصحة من غير أن ينتهي إلى الوجوب. ولهذا اضطر المتأخرون منهم إلى أن معنى الوجوب على الله تعالى أنه يفعل البتة، ولا يترك، وإن كان الترك جائزا كما في العاديات. فإنا نعلم قطعا أن جبل أحد باق على حاله لم ينقلب ذهبا وإن كان جائزا"[٢٣٤].

ثم رده المولى سعد الدين: بأن "الحكم بأن الله يفعل البتة، وتسميته واجبا جهالة، وادعاء أي لأن استدلالهم عليه غير تام كما سياتي بخلاف العاديات، فإنها علوم ضرورية خلقها الله لكل عاقل".[٢٣٥]

قال: "والعجب أنهم لا يسمون كل ما أخبر به الشارع من أفعاله واجبا عليه، مع قيام الدليل على أنه يفعله البتة"[٢٣٦] إنتهى.[٢٣٧]

---

[٢٣٣] ل: الملزوم.
[٢٣٤] التفتازاني، شرح *المقاصد*، ٢٩٥/٤.
[٢٣٥] التفتازاني، شرح *المقاصد*، ٢٩٥/٤.
[٢٣٦] التفتازاني، شرح *المقاصد*، ٢٩٥/٤.
[٢٣٧] ا: إنتهى، صح هـ

أي فكيف خصوا ما لا يتم الدلالة على أنه يفعله البتة[٢٣٨] بإسم الوجوب عليه، مع أن حجة الإسلام قال في "رد قولهم بوجوب الأصلح عليه تعالى": "أنه تعالى إذا لم يتضرر[٢٣٩] بتركه مصلحة العباد[٢٤٠] لم يكن للوجوب معنى في حقه تعالى"[٢٤١].

وتعقبه العلامة ابن الهمام في *المسايرة*: "بأن معنى هذا الوجوب عندهم كون ذلك الأمر الواجب لا بد من وقوعه وفرض عدمه فرض محال؛ لإستلزامه المحال، وهو إتصافه تعالى بما لا يجوز عليه على زعمهم. فلا يكون تعالى بهذا الوجوب معرّضا للضرر، كما ألزمهم به الحجة، لأن التعريض له إنما يلزم لو كان الإيجاب مبنيا على التخيير في فعل ذلك الأمر الواجب وتركه"،[٢٤٢] أي كما يشير إليه قول الحجة: "إما أن يراد بالواجب الفعل الذي في تركه ضرر"[٢٤٣].

قال في *المسايرة*: "وليس هذا كذلك، لأن[٢٤٤] حاصل كلامهم سلب قدرته تعالى عن ترك ما هو الأصلح، لانتفاء قدرته على الاتصاف بما لا يليق به، فلذا حكموا[٢٤٥] بأن كلما علم وقوعه من خلود أهل النار فيها ولعن الفاسق

---

[٢٣٨] ا: أي فكيف خصوا ما لا يتم الدلالة على أنه يفعله البتة، صح هـ
[٢٣٩] ش: يبصر؛ ل: يتصور.
[٢٤٠] ش ل: للعباد.
[٢٤١] الغزالي، *قواعد العقائد*، ص ٢٠٣؛ ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٤٨.
[٢٤٢] ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٤٨~١٤٩.
[٢٤٣] الغزالي، *قواعد العقائد*، ص ٢٠٢.
[٢٤٤] ش ل: لا.
[٢٤٥] ل: حكموا ان.

وحبط اعمالهم - على قولهم - هو الأصلح، فقولهم يجب الأصلح كقولنا يجب أن لا يتصف تعالى بنقص، ويجب وقوع وعده".[٢٤٦]

**قلت:** لكن سلبهم قدرته تعالى عن ترك ما هو الأصلح ليس لكون الترك محالا لذاته، بل للزوم ما زعموه من الإتصاف بما لا يليق به، فهو من المحال لغيره قطعا. لكن[٢٤٧] الحاقهم له بالمحال لذاته في سلب القدرة عنه، هو وجه قول *المسايرة*، كقولنا يجب أن لا يتصف /[١٦و] تعالى بنقص، أي لأنهم لما الحقوه بالمحال لذاته، كان كهذا المثال الذي الإستحالة فيه ذاتية، والإستحالة في المثال الثاني ليست ذاتية. وقد أسلفنا من كلام حجة الإسلام ما يصرح بعدم سلب القدرة عن المحال لغيره.

ثم قال في *المسايرة* عقب ما سبق: "فالسبيل إلى دفعهم إنما هو منع كون كل واقع هو الأصلح لمن وقع له، ومنع لزوم ما لا يليق به تعالى بتقدير أن لا يعطى الملك العظيم كل فرد من العبيد أقصى ما في وسعه أو مصلحته جبرا، أي من غير إختيار في الإعطاء، بعد أن عرفه طريق المصلحة وأقدره عليها، ولم يجبره على خلافها". ثم قال ما حاصله: "إن ما زعموه من أن كل واقع هو الأصلح، وإلزامه ما لا يليق بتقدير عدم ما ذكر ليس إلا لنقص في العقل، وكذا كون الخلود في النار أصلح لمن فعل به ذلك". قال: "وهذا إنكار للضروريات"،[٢٤٨] إنتهى.

---

[٢٤٦] ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٤٩.
[٢٤٧] ش ل: "لكن" ساقط.
[٢٤٨] ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٤٩~١٥٠.

وقد علمت نزاهة ما ذهب إليه الحجة عن كل ذلك، وهذا الإمام فخر الدين الرازي إمام المتكلمين قد عبر بما عبر به حجة الإسلام، فانه قال في قوله تعالى: ﴿ وعلم آدم الأسماء كلها...﴾[249] "هذه الآية دالة على فضل العلم، فانه تعالى ما أظهر كمال حكمته في خلقه آدم إلا بأن أظهر علمه. فلو كان في الإمكان وجود شيء أشرف من العلم، كان من الواجب إظهار فضله بذلك"،[250] إنتهى.

وصرّح بنفي الإمكان وأطلق لفظ الوجود، لكنه بالمعنى الذي أسلفناه، لأنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾[251] ما لفظه: "ثم زاد بيان الإستغناء بقوله ﴿ ويأت بخلق جديد﴾ يعني إن كان يتوهّم متوهّم أن هذا الملك كمال عظمته، فلو أذهبه لزال ملكه وعظمته، فهو قادر أن يخلق خلقا جديدا احسن من هذا و[252] أجمل وأتم وأكمل"،[253] إنتهى.

فيا لله[254] يا للمسلمين من قول ابن المنيّر في كلامه على القاعدة الخامسة من رسالة أنه لم يبق بين ما قاله الغزالي، وبين القائلين بالإيجاب الذاتي فرق، بل صرّح ابن المنيّر فيما ختم به رسالته بنسبة الحجة إلى القول بالإيجاب الذاتي ﴿ فإنا لله وإنا اليه راجعون﴾،[255] ونعوذ به من تعصب يردي، وعلم لا يهدي.

---

[249] سورة البقرة، ٣١/٢؛ وتمام الآية: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَٰؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.

[250] الرازي فخر الدين، *التفسير الكبير؛ مفاتيح الغيب*، بيروت، ١٩٩٠، ١٦٤/٢.

[251] سورة فاطر، ١٦/٣٥.

[252] ش ل: اي.

[253] الرازي، *التفسير الكبير*، ١٣/٢٦.

[254] ل: فبا الله.

[255] سورة البقرة، ١٥٦/١؛ وتمام الآية: ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.

وعن *تذكرة*[256] البدر الزركشي:[257] "إن ما قاله الحجة من الكلمات العقم،[258] ولكن الظن به أنه إنما أراد تعظيم صنعة الصانع، ثم أوله بأن الإنسان مثلا هو غاية الممكن بالنسبة إلى إدراك العقول النيرة، لا إلى غيب الله. قال: ومنهم من قال معنى "ليس في الإمكان أبدع من هذا العالم" إذ كان إبداعه عين وجوده، فإنه ممكن في نفسه وما استفاد إلا الوجود. فإنه الحاصل /[**١٦ظ**] له من الحق، فلا أبدع في الإمكان من الوجود."[259]

ثم نقل الزركشي عن ابن القرميسيني[260] "إن معناه أن هذا البشر الذي هو زبدة المخلوقات غاية في إظهار كمال القدرة وأراد محمدا صلى الله عليه وسلم، أي روحه، ومنه تستمد جميع الأرواح"،[261] إنتهى. وكله بمَعْزِل عن مَعْزى الحجة.

---

[256] هو كتاب "التذكرة النحوية" المعروف بـ "تذكرة الزركشي".

[257] وهو محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي، أبو عبد الله، بدر الدين: عالم بفقه الشافعية والأصول. تركي الأصل، مصري المولد والوفاة. ولد سنة ٧٤٥ هـ (١٣٤٤ م)، وتوفي سنة ٧٩٤ هـ (١٣٩٢ م). له تصانيف كثيرة في عدة فنون، منها: *"الإجابة لإيراد ما استدركته عائشة على الصحابة"*، و*"لقطة العجلان"* في أصول الفقه، و*"البحر المحيط"* في أصول الفقه، و*"إعلام الساجد بأحكام المساجد"*، و*"الديباج في توضيح المنهاج"* فقه، و*"مجموعة"* فقه، و*"المنثور"* يعرف بقواعد الزركشي في أصول الفقه، و*"التنقيح لألفاظ الجامع الصحيح"*، و*"ربيع الغزلان"* أدب، و*"عقود الجمان، ذيل وفيات الأعيان"*، و*"اللآلي المنثورة في الأحاديث المشهورة"* المعروف بـ *"التذكرة في الأحاديث المشتهرة"*. (الزركلي، *الأعلام*، ٦/٦٠~٦١).

[258] الزبيدي، *إتحاف*، ٣٣/١.

[259] الزبيدي، *إتحاف*، ٤٥٢/٩~٤٥٣.

[260] أحمد بن يوسف بن الحسين، أبو العباس ابن الْقِرْمِيسِينيّ، البغدادي. ولد في سنة إحدى وثلاثين وخمس مائة، وسمع أبا الفضل الأرموي، وأبا الكرم الشّهرزوريّ المقرئ، وجماعة. وأكثر التطواف في الأرض للتجارة حتى دخل الهند، والترك، واليمن، ورأى العجائب. وسمع بنيسابور من هبة الرحمن بن عبد الواحد القشيري. ومات بالموصل سنة ٥٩٩ هـ في جمادى الأولى. (انظر: الذهبي، *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، ١١٦٤/١٢).

[261] الزبيدي، *إتحاف*، ٤٥٢/٩.

## الفصل الرابع

قد يقال من قبل المستشكلين لكلام الحجة: المعتزلة إنما يريدون بوجوب الأصلح وغيره مما أوجبوه من ابتداء خلق العالم وخلق من تهيأه[٢٦٢] للتكليف والإسعاد والإستسخار[٢٦٣] إلى ما لا آخر له من نعيم أو عذاب، أنه لا يمكن أن يقع غيره، وليس في الإمكان أن يترك شيأ من مقدوره في أصلح ما يكون. لأنه قضية الحكمة وكمال الجود[٢٦٤] والغنى[٢٦٥] والعدل، فيثبت بتركه نقص في نظر العقل يجب التنزيه عنه كما سبق في تقرير استدلال حجة الإسلام على انحصار الإيجاد في الأبدع الأحسن. لأنهم يقولون: إن ما عبروا عنه بالأصلح هو المعبر عنه بالأبدع الأحسن في كلام حجة الإسلام، والمستند عندهم. وعنده اقتضاء الجود والحكمة امتناع خلافه، فما قلته في توجيه كلام الحجة هو بعينه توجيههم[٢٦٦]. وهذا ما أشار إليه بعض معترضي كلام الحجة من كونه ما ذهب إليه المعتزلة. فما ادعيته من أن ما قاله الحجة ليس مبنيا على ما هو محل النزاع في تحكيم العقل في حكم الله، بل هو[٢٦٧] من قبيل إدراك العقل الحُسْنَ بمعنى صفة الكمال، والقبح بمعنى صفة النقص. ولا نزاع في إدراكه لذلك كما أسلفته هو بعينه مراد المعتزلة. ولهذا قال المولى سعد الدين في *المقاصد* "واتّفقوا يعني المعتزلة على

---

[٢٦٢] ش: تهيئه؛ ل: تهيه.
[٢٦٣] ش: الإستحسان؛ ل: الإستحسار.
[٢٦٤] ش ل: الوجود.
[٢٦٥] ش ل: الغنا.
[٢٦٦] ب: توجيهم.
[٢٦٧] ا: هو، صح هـ

وجوب الإقدار والتمكين وأقصى ما يمكن من الأصلح لكل أحد، حتى ليس في المقدور ما لو فعل بالكفار لآمنوا جميعا، وإلا لكان تركه سفها"[٢٦٨]، إنتهى.

والجواب: إن مساق مدّعى المعتزلة من استحقاق العباد لفعل الأصلح، وإيجابهم له، واستدلالهم، وما بنوه عليه في أصل قواعدهم، وما ألزموه مما ألزمهم به أهل السنة في هذا الأصل كله صريح في مخالفتهم للمقصد الذي عوّل عليه الحجة من تعين الأتقن الأحسن، وأنه لا يحصره في الأصلح لكل واحد من العباد، بل قد تقتضي[٢٦٩] الحكمة الباهرة عنده[٢٧٠] منع ما زعموا أنه الأصلح بخلافهم، فيرد عليهم بما قاله الحجة.

ولهذا قال المولى سعد الدين في *شرح العقائد* في الرد عليهم في وجوب الأصلح ما لفظه: "ولعمري إن مفاسد هذا الأصل، أعني وجوب الأصلح، بل أكثرَ أصول المعتزلة، أظهرُ من أن تخفى وأكثرُ من أن تحصى، وذلك لقصور نظرهم في المعارف الإلهية، ورسوخ قياس الغائب على الشاهد في طباعهم. وغاية /[١٧و] متشبثهم في ذلك أن ترك الأصلح يكون بخلا وسفها. وجوابه: أن منع ما يكون حق المانع، وقد ثبت بالأدلة القاطعة كرمه وحكمته وعلمه بالعواقب يكون محض عدل وحكمة له"،[٢٧١] إنتهى.

---

[٢٦٨] التفتازاني، *شرح المقاصد*، ٣٣٠/٤.
[٢٦٩] ل: يقتضي.
[٢٧٠] ش ل: عند.
[٢٧١] التفتازاني، *شرح العقائد*، ص ٤٦.

فأشار إلى توجيه منع ما ادعوه بأن المنع ممن اتصف بما ذكر إنما يكون محض عدل وحكمة له، فواعجباه ممن يتوهم أن كلام الحجة المشير لما ذكر مع كونه من أكمل من له النظر في المعارف الإلهية عين كلام القاصرين عن النظر فيها المفضي إلى تلك المفاسد. فما قاله المعتزلة بمعزل عن ما ذهب اليه حجة الإسلام.

وكذا ما استندوا إليه، ودعوى الملازمة بين الأصلح وبين قضية كمال[٢٧٢] الجود والحكمة والعدل ممنوعة بخلافها بين ذلك وبين اقتضاء الحكمة الأحسن الأتقن عند الحجة.

ولهذا قال الحجة في *الرسالة القدسية*[٢٧٣] في الرد على المعتزلة في هذا الأصل: "إذا لم يتضرر سبحانه بترك مصلحة العباد، و لم يكن للوجوب معنى في حقه تعالى. ثم مصلحة العباد في أن يخلقهم في الجنة، لا في دار البلايا، ويعرضهم للخطايا، ثم يهدفهم لخطر العقاب وهَوْل[٢٧٤] العرض و الحساب، فما في ذلك غبطة لأولي الألباب"،[٢٧٥] إنتهى.

وقد مثل حجة الإسلام في كتابه *القسطاس المستقيم* لمن سأله عن "الرأي الفاسد" بقول المعتزلة: "يجب على الله تعالى رعاية الأصلح لعباده"، قال الحجة: "وإذا طولبوا - يعني المعتزلة - بتحقيقه، لم يرجعوا إلى شيء إلا أنه رأي استحسنوه بعقولهم من مقايسة الخالق على الخلق، وتشبيه حكمته بحكمتهم. ومستحسنات العقول هو

---

٢٧٢ ش ل: كلام.

٢٧٣ ا: القدسية، صح هـ

٢٧٤ في أصل الكتاب: "هو".

٢٧٥ الغزالي، *قواعد العقائد*، ص ٢٠٣.

الرأي الذي لا أرى التعويل عليه. فأنه ينتج نتائج[٢٧٦] تشهد موازين القرآن بفسادها كهذه المقالة، فاني إذا وزنتها بميزان التلازم، أي المشار إليه بقوله تعالى: ﴿ لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾[٢٧٧] أقول: "لو كان الأصلح واجبا على الله تعالى، لَفعله؛ ومعلوم أنه لم يفعله؛ فدل أنه غير واجب، فإنه لا يترك الواجب".

فإن قيل: "سلمت أنه لو كان واجبا فعله، ولكن لا أسلّم أنه لم يفعله".

فأقول: "لو فعل الأصلح لخلقهم في الجنة وتركهم فيها، فإن ذلك أصلح لهم؛ ومعلوم أنه لم يفعل ذلك؛ فدل أنه لم يفعل الأصلح". وهذا أيضا نتيجة ميزان التلازم. والآن الخصم بين أن ينكر ويقول: "تركهم في الجنة"، ليس أصلح لهم، فيشاهد كذبه أو يقول: "كان الأصلح لهم أن يخرجوا إلى الدنيا، دار البلايا، ويعرّضهم[٢٧٨] للخطايا؛ ثم يقول لآدم عليه الصلاة والسلام، يوم يكشف عن ساق[٢٧٩]: أَخْرِجْ يا آدم بَعْثَ النار. فيقول: كم؟ فيقول: من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعون، كما ورد /[١٧ظ] في الخبر الصحيح".[٢٨٠] فزعم أن ذاك أصلح من

---

[٢٧٦] ل: نتاج.

[٢٧٧] سورة الأنبياء، ٢٢/٢١؛ وتمام الآية: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴾.

[٢٧٨] ل: تعرّضهم.

[٢٧٩] سورة القلم، ٤٢/٦٨؛ وتمام الآية: ﴿ يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ ﴾.

[٢٨٠] روى البخاري في تفسير الآية؛ ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ ﴾ من سورة الحخ هذه الروايات: "حدثنا عمر بن حفص: حدثنا أبي: حدثنا الأعمش: حدثنا أبو صالح، عن أبي سعيد الخدري قال: قال النبي صلى اللّه عليه وسلم: "يقول الله عز وجل يوم القيامة: يا آدم، يقول: لبيك ربنا وسعديك، فينادى بصوت: إن اللّه يأمرك أن تخرج من ذريتك بعثا إلى النار، قال: يا رب وما بعث النار؟ قال: من كل ألف - أراه قال - تسعمائة وتسعة وتسعين، فحينئذ تضع الحامل حملها، ويشيب الوليد، وترى الناس سكارى وما هم بسكارى ولكن عذاب اللّه شديد." فشق ذلك على الناس حتى تغيرت وجوههم. فقال النبي صلى اللّه عليه وسلم: "من يأْجوج ومأْجوج تسع مائَة وتسعة وتسعين ومنكم واحد، ثم أنتم في الناس كالشعرة السوداء في جنب الثور الأْبيض، أو كالشعرة البيضاء في جنب الثور الأسود، وإني لَأرجو أن تكونوا ربع أهل الجنة." فكبَّرْنا، ثم قال: "ثلث أهل الجنة." فكبَّرنا، ثم قال: "شطر أهل الجنّة." فكبّرنا. قال أبو أسامة، عن الأعمش:

خلقهم في الجنة وتركهم فيها، لأن نعيمهم إذ ذاك لا يكون بسعيهم[٢٨١] واستحقاقهم، فتعظم المنة عليهم والمنة ثقيلة. وإذا سعوا فاعطوا[٢٨٢]، كان ما أخذوه جزاء و أجرة لا منة فيه، وأنا أنزه فمي[٢٨٣] و لساني عن حكاية مثل هذا الكلام، فضلا عن الجواب عنه.

فانظر، لترى قبائح نتائج الرأي كيف؟ وأنت تعلم أن الله تعالى ينزل الصبيان، إذا ماتوا، منزلا من الجنة دون منازل البالغين المطيعين. فإذا قالوا: "إلهنا، أنت لا تبخل بالأصلح لنا، والأصلح لنا أن تبلغنا درجتهم"، فيقول الله تعالى على زعم المعتزلة: "كيف أُبلغكم درجتهم، وقد بلغوا وتعبوا وأطاعوا، وأنتم متم في الصبا؟[٢٨٤]" فيقولون: "أنت أمتّنا وحرمتنا طول المقام في الدنيا ومعالي الدرجات في الآخرة. فكان الأصلح لنا أن لا تميتنا". فيقول الله تعالى على رأي المعتزلة: "إني علمت أنكم لو بلغتم لكفرتم واستحققتم النار خالدين، فعلمت أن الأصلح لكم الموت في الصبا[٢٨٥]". وعند هذا ينادي الكفار البالغون من دركات النار يصطرخون ويقولون: "أ ما علمت أنّا إذا بلغنا كفرنا، فهلاّ امتّنا في الصبا؟[٢٨٦] فإنّا راضون بعشر عشر درجات الصبيان". فعند هذا[٢٨٧] لا يبقي

---

"ترى الناس سكارى وما هم بسكارى". وقال: "من كل ألف تسعمائة وتسعة وتسعين". وقال جرير وعيسى بن يونس وأبو معاوية: "سكرى وما هم بسكرى."" (*صحيح البخاري*، تفسير القرآن: سورة الحج، ١).

[٢٨١] جميع النسخ: لسعيهم.

[٢٨٢] في أصل الكتاب: "سمعوا و اطاعوا".

[٢٨٣] في أصل الكتاب: "ارقّه سمعك".

[٢٨٤] ا ب: الصبى.

[٢٨٥] جميع النسخ: الصبى

[٢٨٦] ا ش ل: الصبى

[٢٨٧] ش ل: فعندها؛ و"هذا" ساقط.

للمعتزلي جواب يجيب[288] به عن الله تعالى، فتكون الحجة للكفار على الله عز وجل، تعالى الله عن قول الظالمين.

نعم، لفعل الأصلح سر يستمد من معرفة سر الله تعالى في القدر؛ أي المشار إليه بالإناطة بقضية الحكمة الباهرة، لكن المعتزلي لا ينظر في ذلك الأصل. فأنه لا يطلع ببضاعة الكلام على ذلك السر. فعن هذا تخبّط خَبْطَ[289] عَشْواءٍ،[290] واضطربت عليه الآراء."[291] هذا الكلام حجة الإسلام بحروفه. ومعلوم أن الواقف عليه يجزم بنفي إرادته مما قاله ما ذهب اليه المعتزلة. ثم لو سلم أن معنى الوجوب عندهم كونه لا بد[292] من وقوع ما زعموا وجوبه واستحالة عدمه لاستلزامه المحال، وهو اتصافه تعالى بما لا يجوز في زعمهم. فلا يمكنهم القول بوجوب الأصلح إلا مع القول بأن:"كلما وقع في الدارين فهو الأصلح".

---

[288] ل: يجب.
[289] ا: خبطا.
[290] ل: عشرا.
[291] الغزالي، *القسطاس المستقيم*، بيروت، ١٩٨٣، ص ٩٤-٩٥.
[292] ا: بد، صح هـ

وقد صرّح إمام الحرمين بفهم هذا المعنى من كلام الكعبي[٢٩٣] وصرّح بأنهم قالوا: "إن تخليد الكفّار في النار والأغلال أصلح لهم، وكذا الأصلح للفسقة عندهم في الدنيا إن يلعنهم، ويحبط أعمالهم."[٢٩٤]

تحقيقة الخلاف في موضعين:

**الأول**؛ كون كل واقع روعي فيه الأصلح لجميع العباد.

**الثاني**؛ لو لم يكن ذلك كان نقصا.

وكلاهما خطأ لما سبق عن حجة الإسلام. وأي صلاح لأصحاب النار في خلودهم، وتقطيع جلودهم، ومعاطاتهم الزقوم بدلا عن الرحيق /[١٨و] المختوم.

فإن قالوا: "ذلك أصلح لهم من الكون في الجنان، فقد تبين عنادهم وسفسطتهم وإنكارهم للضروريات." وإن قالوا: "إنما يخلدهم في العذاب للعلم منه بأنه لو أنقذهم لعادوا[٢٩٥] لما نهوا عنه، واستوجبوا مزيد عقاب، فتقريرهم على ما هم عليه أصلح من تعريضهم لما يربي عليه من العذاب.""[٢٩٦]

---

[٢٩٣] وهو عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي، من بني كعب، البلخي الخراساني، أبو القاسم: أحد أئمة المعتزلة. كان رأس طائفة منهم تسمى "الكعبية" وله آراء ومقالات في الكلام انفرد بها. وهو من أهل بلخ. ولد سنة ٢٧٣ هـ (٨٨٦ م). أقام ببغداد مدة طويلة، وتوفي ببلخ سنة ٣١٩ هـ (٩٣١ م). له كتب، منها: *"التفسير"*، و*"تأييد مقالة أبي الهذيل"*، و*"قبول الأخبار ومعرفة الرجال"*، و*"السنة"*، و*"مقالات الإسلاميين"*، جزء منه بعنوان *"باب ذكر المعتزلة"*، و*"أدب الجدل"*، و*"تحفة الوزراء"*، و*"محاسن آل طاهر"*، و*"مفاخر خراسان"*، و*"الطعن على المحدثين"*. (الزركلي، *الأعلام*، ٤/٦٥~٦٦).

[٢٩٤] الجويني، *كتاب الإرشاد*، ص ٢٨٧.

[٢٩٥] ل: لعادا.

[٢٩٦] الجويني، *كتاب الإرشاد*، ص ٢٩٣.

فيقال لهم كما قال إمام الحرمين: "فهلا[297] أماتهم؟ وهلا[298] قطع عذابهم وسلب عقولهم حتى لا يعصوه؟ إذ هو الأصلح لهم و ليست تلك الدار دار تكليف، فيجب فيها التعريض للتكليف"، إلى آخر ما ذكره وغيره في الرد عليهم.[299]

ومن أحسن الطرق في إبطال ذلك ما اشتهر من مناظرة الشيخ أبي الحسن الأشعري لشيخ المعتزلة أبي على الجبّائي،[300] وكان الأشعري تلميذه، ثم تاب[301] وإليها[302] الإشارة بما سبق من قول حجة الإسلام في إنزال الصبيان، دون منازل البالغين. فإذا قالوا إلى آخره وقد لزمهم خطأ ثالث. فقالوا به كما سبقت الإشارة إليه، وهو عدم قدرته تعالى على إصلاحهم، وهدايتهم إذ كان من معلومه تخليدهم في النار، ووقوع خلاف معلومه محال، فلا يتعلق القدرة به.

وقد أسلفنا الدلالة على أن مقابل الواقع مما يدخل تحت قدرته تعالى، وكونه لا يفعله على موافقة العلم بأنه لا يفعله، لا يسلبه الإمكان الذاتي المقتضي لصحة تعلق القدرة به، وما إنتفى عنه الإمكان الذاتي، فكان ممتنعا لذاته كاجتماع الضدين، هو الذي لا يتعلق به القدرة لعدم صلاحيته لتعلقها به لا لقصور في القدرة، وما ذكر من

---

[297] ش ل: فهل لا.
[298] ش ل: و هل لا.
[299] انظر: الجويني، *كتاب الإرشاد*، ص ٢٩٣~٣٠٠.
[300] وهو محمد بن عبد الوهاب بن سلام الجبائي أبو علي: من أئمة المعتزلة. ورئيس علماء الكلام في عصره. وإليه نسبة الطائفة "الجبائية". ولد سنة ٢٣٥ هـ (٨٤٩ م). له مقالات وآراء إنفرد بها في المذهب. نسبته إلى جبى (من قرى البصرة) إشتهر في البصرة. توفي سنة ٣٠٣ هـ (٩١٦ م)، ودفن بجبى. له "*تفسير*" حافل مطول، ردّ عليه الأشعري. (الزركلي، *الأعلام*، ٢٥٦/٦).
[301] انظر: ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٥٠.
[302] ش ل: إليه.

خطيئهم[٣٠٣] في هذه الأمور الثلاث،[٣٠٤] قد سبق نزاهة ما قاله حجة الإسلام عن جميعها، وتصريحه بما يرد كل فرد منها. إذ من الواضح أن ما ادعاه من أن كل واقع في الكون على وفق الحكمة البالغة التي لا أحكم منها غير منتقص.[٣٠٥]

وغاية من لم يظهر له أبلغية الحكمة في بعض الجزئيات نسبة القصور إلى إدراكه. وقد يطلع الله على ذلك بعض من اجتباه، فيزول تعجبه مما يجري في العالم. "ويعلم أن تعجبه كتعجب موسى عليه الصلاة[٣٠٦] والسلام من الخضر في خرق السفينة، وقتل الغلام، وإقامة الجدار. ولما كشف له الخضر عن السبب سقط تعجبه"، كما سبق عن *الجواهر*.[٣٠٧]

وليس أحد من العقلاء يثبت الإدراك الضروري لانتفاء الحكمة البالغة التي لا يعقلها إلا العالمون عن شيء من أفعاله تعالى، كما لزم المعتزلة في دعوى الأصلح، حيث قالوا: "إن تخليد الكفار في النار هو الأصلح لهم"، إذا الضرورة تقضي بخلافه.

ومن الواضح أيضا مما سبق عدم الملازمة بين ترك الأصلح، وبين ثبوت النقص، وأنه ليس الأصلح /**[١٨ظ]** هو[٣٠٨] قضية الحكمة، لأن الحكمة قد تقتضي ترك الأصلح لبعض المخلوقين، فلا يكون الترك مقتضيا لنقص من

---

[٣٠٣] ش: خطائهم.
[٣٠٤] ش ل: الثلاثة.
[٣٠٥] ش ل: منتقض.
[٣٠٦] ل: "الصلاة"ساقط.
[٣٠٧] الغزالي، *كتاب الأربعين*، ص ٣١٠.
[٣٠٨] ا: "الأصلح هو هو قضية"؛ يوجد "هو" زائدا.

بخل أو سفه لكونه على وفق الحكمة. و إنما يلزم النقص من فعل لخلافها، أو ترك لقضيتها. وقد صرّح حجة الإسلام فيما أسلفناه عنه بأن "مقتضى الحكمة خلق الكامل والناقص جميعا، وأن فداء أهل الإيمان بأهل الكفر عين العدل"، ولو وجب رعاية الأصلح للكل وتم ما ادعوه من كون ذلك قضية الحكمة لوجبت التسوية بين الجميع في جميع الكمالات.

ومن الواضح أيضا أن ما ادعاه حجة الإسلام من اختياره تعالى في الإيجاد للاتقن الأحكم لإناطة الحكمة وسبق المشيئة به لا[٣٠٩] يلجأ[٣١٠] إلى نفي قدرته تعالى على ما سواه. لأن ذلك لا ينفي إمكانه من حيث ذاته، كما سبق إيضاحه مع تصريحه فيما أسلفناه عنه أوائل هذا الفصل بقوله: "فإن الله تعالى قادر على إقامة القيامة الآن، لأنه لو شاء أقامها، وإن كان لا يقيمها لكونه لم يشأها ولا يشاؤها، لما جرى من سابق علمه". فصرّح بأن خلاف المعلوم الذي سبقت المشيئة له من جملة مقدوراته تعالى التي لو شاء لفعلها بخلاف المعتزلة، فانهم لما اوجبوا رعاية الأصلح. ومعلوم أنه لم يصلح الكفار ويهديهم، وذاك هو الأصلح لهم التجأوا[٣١١] إلى القول بأنه تعالى غير قادر على إصلاح الكفار وهدايتهم لتعلق علمه بعدمه. وإنما يجب ما كان مقدورا له تعالى وقد علمت خطأهم في ذلك.

---

[٣٠٩] ش ل: بدلا.
[٣١٠] جميع النسخ، يلجي.
[٣١١] جميع النسخ: التجوا.

وإن ما ادعاه الحجة لا يلجأ[312] إلى مثله، وبالجملة فلوازم ما أصّله المعتزلة هنا لا تكاد تنحصر، إذ يلزمهم أن إماتة[313] الأنبياء والأولياء بعد حين وبقاء إبليس اللعين وذرياته المضلين، أصلح لعباده المكلفين. ولو وجب الأصلح لكل عبد لما خلق الكافر الفقير المُعْدِمِ في الدنيا والآخرة سيما المبتلا[314] بالأسقام، والآلام، والآفات.

وقد قال محقق الحنفية الكمال ابن الهمام بعد تزييف ما ذهب إليه[315] المعتزلة وما استندوا إليه من تمام الكرم ونفي البخل ما لفظه: "وليس يلزم - في[316] تمام الكرم و نفي البخل للسيد -[317] بلوغ[318] أقصى الغايات الممكنة في الإحسان إلى كل عبد[319]، بل هو الحكيم يفعل ما هو مقتضى حكمته الباهرة من الإعطاء لمن يشاء، والمنع لمن يشاء. قال تعالى: ﴿ ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء﴾[320] له كمال الصفات من الكرم والجود وشديد العقاب، وعدم بعضها نقص؛ واقتضت هذه الصفات الكريمة متعلقات. فانقسم الخلق إلى شقي بعدله وسعيد بفضله، مع أن الكرم والفضل تعلق بالكل"،[321] إنتهى.

---

[312] جميع النسخ، يلجي.
[313] ل: اما.
[314] ش ل: المبتلى.
[315] ا: إليه، صح هـ
[316] ش ل: "في" ساقط.
[317] ش ل: فللسيد.
[318] ش ل: وقوع.
[319] ش ل: عبده.
[320] سورة الجمعة، ٦٢/٤؛ وتمام الآية: ﴿ ذَٰلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ ۚ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾.
[321] ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٤٦.

ما قصدنا إيراده من كلامه المتعلق بذلك، وفيه إيماء إلى ما أشرنا إليه من أن ما ادعاه الحجة مع ملاحظة ما أوضحنا[٣٢٢] به[٣٢٣] مراده هادم لما زعمته المعتزلة لتعويله على رعاية ما اقتضته الحكمة المانعة من رعاية الأصلح /[١٩و] لبعض العباد. فكيف يدعي أن ما قاله عين ما قاله المعتزلة؟ وتأمل قول الحجة فيما اسلفناه عن *الإحياء* "وكل نقص بالإضافة إلى شخص فهو نعيم بالإضافة إلى غيره، إذ لو لا الليل لما عرف قدر النهار، ولو لا المرض لم يتنعم الأصحاء بالصحة"؛ وقوله "وكما أن فداء أرواح الإنس بأرواح البهائم وتسليطهم على ذبحها ليس بظلم، بل تقديم الكامل على الناقص عين العدل، فكذلك تفخيم النعم على سكان الجنان بتعظيم العقوبة على أهل النيران، وكما أن فداء أهل الإيمان بأهل الكفر عين العدل، وما لم يخلق الناقص لم يعرف الكامل" إلى آخر ما ذكره من قوله، "والحاصل أن الخير والشر مَقْضِيّ،[٣٢٤] وقد صار ما قضى به واجب الحصول بعد سبق المشيئة"، ويشهد لقوله بتعظيم العقوبة على أهل النيران ما أخرجه مسلم عن أبي موسى الأشعري[٣٢٥] مرفوعا:

---

[٣٢٢] ش ل: أوضحناه.

[٣٢٣] ش ل: "به" ساقط.

[٣٢٤] ل: يقضي.

[٣٢٥] وهو عبد الله بن قيس بن سليم بن حضار ابن حرب، أبو موسى، من بني الأشعر، من قحطان: صحابي، من الشجعان الولاة الفاتحين، وأحد الحكمين اللذين رضي بهما علي ومعاوية بعد حرب صفين. ولد في زبيد (باليمن) سنة ٢١ هـ (٦٠٢ م). وقدم مكة عند ظهور الإسلام، فأسلم، وهاجر إلى أرض الحبشة. ثم استعمله رسول الله صلى الله عليه وسلم على زبيد وعدن. وولاه عمر بن الخطاب البصرة سنة ١٧ هـ . فافتتح أصبهان والأهواز. ولما ولي عثمان أقره عليها. ثم عزله، فانتقل إلى الكوفة، فطلب أهلها من عثمان توليته عليهم، فولاه، فأقام بها إلى أن قتل عثمان، فأقره علي.
ثم كانت وقعة الجمل و أرسل علي يدعو أهل الكوفة لينصروه، فأمرهم أبو موسى بالقعود في الفتنة، فعزله علي، فأقام إلى أن كان التحكيم وخدعه عمرو بن العاص، فارتد أبو موسى إلى الكوفة، فتوفي فيها سنة ٤٤ هـ (٦٦٥ م). وكان أحسن الصحابة صوتا في التلاوة، خفيف الجسم، قصيرا. وفي الحديث: سيد الفوارس أبو موسى. له ٣٥٥ حديثا. (الزركلي، *الأعلام*، ١١٤/٤).

"يجيء يوم القيامة ناس من المسلمين بذنوب أمثال الجبال. يغفرها الله[326] لهم. ويضعها على اليهود والنصارى"،[327] أي يضع عليهم أمثالها، لأنهم سنّوا أصل السنة السيئة لأهل المعاصي.

وأما فداء أهل الإيمان بأهل الكفر فيدل له ما أخرجه مسلم أيضا عن أبي بردة[328] مرفوعا: "إذا كان يوم القيامة،[329] دفع الله إلى كل مسلم، يهوديا أو نصرانيا. فيقول: هذا فداؤك[330] من النار"،[331] أي لما دل عليه حديث أبي هريرة[332] في *الصحيح* من أنه قد أعد لكل واحد من أهل النار مقعد[333] في الجنة، ولكل واحد من أهل الجنة مقعد[334] في النار: "لا يدخل الأول النار، إلا أُرِيَ مقعده من الجنة؛ ليكون حسرة عليه، ولا يدخل الثاني الجنة، إلا أُرِيَ مقعده من النار؛ لو أساء، ليزداد شكرا".[335]

---

[326] ا: الله، صح هـ

[327] *صحيح مسلم*، التوبة، ٥١.

[328] وهو عامر بن أبي موسى عبد الله بن قيس الأشعري، أبو بردة: قاضي الكوفة. توفي سنة ١٠٣ هـ (٧٢١ م) كانت له مكارم و مآثر وأخبار. (الزركلي، *الأعلام*، ٢٥٣/٣).

[329] ش ل: القيمة.

[330] في أصل الحديث: "فَكَاكُكَ"، وهو الخلاص والفداء.

[331] *صحيح مسلم*، التوبة، ٤٩.

[332] وهو عبد الرحمن بن صخر الدوسي، الملقب بـ "أبي هريرة"؛ صحابي، كان أكثر الصحابة حفظا للحديث ورواية له. نشأ يتيما ضعيفا في الجاهلية، وقدم المدينة ورسول الله صلى الله عليه وسلم بخيبر، فأسلم سنة ٧ هـ و لزم صحبة النبي، فروى عنه ٥٣٧٤ حديثا، نقلها عن أبي هريرة أكثر من ٨٠٠ رجل بين صح أبي و تابعي. وولي إمرة المدينة مدة. ولما صارت الخلافة إلى عمر استعمله على البحرين، ثم رآه لين العريكة مشغولا بالعبادة، فعزله. وأراده بعد زمن على العمل فأبى. وكان أكثر مقامه في المدينة وتوفي فيها سنة ٥٩ هـ (٦٧٩ م). وكان يفتي، وقد جمع شيخ الإسلام تقي الدين السبكي جزء سمي *"فتاوي أبي هريرة"*، ولعبد الحسين شرف الدين كتاب في سيرته *"أبو هريرة"* (الزركلي، *الأعلام*، ٣٠٨/٣).

[333] ش: مقعدا.

[334] ش ل: مقعدا.

[335] *صحيح البخاري*، الرقاق، ٥١.

فيرجع الفداء إلى إنزال المؤمن في مقعد الكافر من الجنة الذي كان أعد له، وإنزال الكافر في مقعد المؤمن الذي كان أعد له، وهذا كله مخالف لمذاهب المعتزلة. فإنك إذا تأملته، علمت مضادته لمذاهبهم لإيجابهم رعاية الأصلح لكلّ فرد فرد من العباد. فلا يجيزون نقص شخص ليتم نعيم غيره، ولا خلق واحد ناقصا ليعلم الآخر، كما له إيجاد المرض ليعلم الأصحاء مقدار نعمة الصحة، ولا تفخيم النعم على سكان الجنان بتعظيم العقوبة على أهل النيران. ولا تعلق مشيئته تعالى[336] وإرادته بشرّ من كفر وغيره بل سائر المعاصي وما يسمى شرا، إنما يقع من العباد على خلاف إرادة الله ومشيئته عند المعتزلة، لتبعية المشيئة عندهم للأمر، وعند أهل السنة، أنها تابعة للعلم.

وقد صرّح الحجة بسبق المشيئة بما قضى به المولى من خير أو شر تعالى الله، أن يكون في ملكه ما لا يشاء. وقال تعالى: ﴿ يريد الله أن لا يجعل لهم حظا في الآخرة ﴾[337] فدل على بطلان قول من قال: "إن الحجة اتبع بما قاله /[١٩ظ] مذاهب المعتزلة"، وأيضا فقد قال الحجة: "وكلما[338] قسم الله بين عباده من رزق إلى قوله، وإيمان وكفر وطاعة ومعصية، فكل عدل محض" إلى آخره، والمعتزلة ينكرون قسمته تعالى بين عباده الكفر والمعصية، فلا يصح اتباعه بما قاله مذاهبهم، بل ما قاله صريح في الإناطة بقضية الحكمة دون الأصلح لكلّ فرد

---

[336] ا: "تعالى" ساقط.
[337] سورة آل عمران، ١٧٦/٣؛ وتمام الآية: ﴿ وَلَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا يُرِيدُ اللَّهُ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُمْ حَظًّا فِي الْآخِرَةِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾.
[338] ا ش ل: كل ما.

فرد. وإلى هذا[339] الإشارة بقوله فيما سلف عن *الجواهر*: "بل كلما يرونه نقصا، يرتبط به كمال آخر أعظم منه، وما ظنوه ضررا فتحته نفع أعظم منه لا يتوصل إلى ذلك النفع إلا به"[340].

[339] ش ل: هذه.
[340] الغزالي، *كتاب الأربعين*، ص ٢٨١.

قيل إن تلك المقالة المنسوبة لحجة الإسلام مقتضية لتناهي المقدورات والحكم الإلهية ووقوفها عند حد في الأبلغية. وذلك خلاف ما صرح به حجة الإسلام في *العقيدة القدسية* من كتابه *الإحياء* بقوله "لا تحصى مقدوراته ولا تتناهى معلوماته".[٣٤١]

**قلت:** دعوى المخالفة بين المقالتين ممنوعة لكونه إنما نفى الإحصاء لكل المقدورات والتناهي لكل المعلومات، وهو صادق مع إختياره تعالى وصف الأبلغية في الإحكام والأبدع لكل ما دخل أو يدخل في الوجود من مقدوراته. إذ لا شك في علمه تعالى لذلك الوصف، وقدرته على اتصاف كلما يوجده به، والأفراد المتصفة به غير متناهية. والوقوف عند حد في الأبلغية لاقتضاء الحكمة لذلك الحد، إنما يقتضي وقوع التناهي لفرد من أوصاف المقدورات لاختياره تعالى له. وذلك إنما يقتضي وقوع التناهي[٣٤٢] إختيار الوصف ما هو غير متناه، وكون الحكم الإلهية أنيطت بوصف الأبلغية دون ما عداه أبلغ في الكمال، وأدلّ على شمول العلم ونفاذ القدرة والمشيئة.

وليس المراد من كون المعلومات والمقدورات لا تتناهي أن كلّ فرد فرد منها ذاتا وصفة لا تتناهي، حتى يلزم عدم وقوع التناهي لبعض أجناسها أو بعض أوصافها، وإن اقتضته الحكمة. أ لا ترى أن من جملة الأجناس الأكوان، وهي منحصرة إتفاقا، إذ هي الحركة والسكون والإجتماع والإفتراق.[٣٤٣]

---

[٣٤١] الغزالي، *إحياء علوم الدين*، ٩٥/١؛ *القوائد العقائد*، ص ٥٥.
[٣٤٢] ا: لفرد من أوصاف المقدورات لاختياره تعالى له. وذلك إنما يقتضي وقوع التناهي، صح هـ
[٣٤٣] ش ل: الإقتران.

والصحيح عند المتكلمين أن الجوهر في حال حدوثه لا يخلوا عن أحد هذه الأكوان الأربعة، ولا يجوز وجود كون خامس لها. فقد تناها[٣٤٤] الحال والحصر فيما ذكر وقوعا وإمكانا، ولم يدّع أحد مخالفته لما قالوه من عدم تناهي المعلومات والمقدورات. فالإنحصار في وصف الأحكم الأتقن كذلك.

**فإن قلت:** الأكوان لما كانت القسمة فيها دائرة بين النفي والاثبات دلّت على التناهي والإنحصار في هذا الجنس. **قلت:** وكذا ما برهن به الحجة على ما ادعاه من الإنحصار من حيث الوقوع في الوصف المذكور دال على ذلك، فينحصر الإيجاد في وصف الأحكم الأتقن مع عدم تناهي أفراد هذا الوصف /[٢٠و] بالنظر إلى ما يتصف به من الممكنات، ولا مرية[٣٤٥] في إنحصار السماوات في العدد المخصوص لاقتضاء الحكمة البالغة له.

وقد قال ابن المنيّر آخر القاعدة السادسة إنه تعالى قد أخبر أنه لا يخلق سموات أخر ولا أرضين، وعلمه على وفق خبره، إنتهى.

ومن الأجناس الإدراكات، والكلام فيها في الطرفين؛ في الوقوع وفي الجواز. أما الوقوع فلا شك في الخمسة التي طرفها الحواس الخمس الظاهرة، واختلف الأئمة في إدراك الألم واللذة؛ هل هو راجع إلى الخمس أو زائد

---

[٣٤٤] ش ل: تناهى.

[٣٤٥] ل: مزية.

عليها. واختار القاضي الباقلاني أنه قسم آخر.[346] ولم يثبت المتكلمين الحواس الخمس الباطنة التي يثبتها الفلاسفة، لأن أدلة إثباتها غير تامة على أصول المتكلمين.

هذا طرف الوقوع، فإنه قد انحصر فيما ذكر. وأما طرف الإمكان بمعنى أنه هل يمكن إحداث إدراك آخر، فهو من محال الخلاف كالطعوم والروائح والألوان. ولم يحصر الأشاعرة الواقع منها في عدد، مع الإتفاق على أن كل واقع متناه.

قال ابن المنيّر: واختلفوا في المتوقع والممكن منها، هل هو غير متناه كآحاد كل جنس، أو متناه جنسا، غير متناه آحادا؟

والمذاهب في الحصر وعدمه ثلاثة. ألثالث منها التوقف لعدم قيام قاطع على النفي أو الإثبات عند قائله، ونسبه ابن المنيّر في كلامه على القاعدة الخامسة لاختيار المحققين من المتكلمين. قال: وذلك شأن المحصلين، إذا لم يقم قاطع في النفي و الإثبات. ثم أشار إلى رد حجة نفي الحصر وحجة إثباته، وهو ظاهر في أن الأرجح عنده التوقف، ونسب للغزالي[347] وإمامه إلى اختيار انحصار الأجناس. وإن الغزالي وقع باختياره لذلك في قوله "ليس في الإمكان أكمل من هذا العالم". قال: فحصر أجناس الكمالات، وجعل الكمال الواقع غايتها، ولم يعتقد تعلق قدرة الباري بكمال آخر هو أزيد، بل أحال إيجاد أزيد من هذه الأفلاك المعدودة ضرورة. إن هذا العدد كمال الحكمة

---

[346] انظر: الباقلاني أبو بكر محمد بن الطيب، *التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة*، ألقاهرة، ١٩٤٧، ص ٣٦~٣٨؛ الجويني، *كتاب الإرشاد*، ص ١٧٣~١٧٤.

[347] ش ل: ألغزالي.

وتمام المصلحة، بل و[348] كل واقع من خير وشر في الدارين، هو الكمال والنظام الذي لا يجوز في الحكمة غيره، إنتهى.

**قلت:** أما قوله "ولم يعتقد تعلق قدرة الباري بكمال آخر أزيد"، فإن أراد امتناع تعلقها بذلك من حيث الإمكان الذاتي فباطل لما أسلفناه غير مرة عن حجة الإسلام في الممتنع لغيره من جعله من جملة المقدورات للباري عز وجل. وعجب قوله "ولم يعتقد تعلق قدرة الباري"، أ هو قد شق عن قلبه، وعلم منه ذلك. وإن أراد إمتناع تعلقها بذلك من حيث الوقوع، لأنه من المحال لغيره لسبق المشيئة بوقوع ما اقتضته الحكمة[349] دون غيره، فهذا لا يتحاشا[350] عنه الحجة، بل هو عنده الكمال الذي لا يجوز /[٢٠ظ] غيره. وإحالته لإيجاد أزيد من هذه الأفلاك المعدودة إلى غير ذلك مما ذكره كله من هذا القبيل لما أسلفناه في تقرير كلامه من الإستحالة في كله بالغير لا باذات، للدليل الدال على أن[351] المشيئة إنما سبقت بالإيجاد على وفق الحكمة. فلم يجز وقوع غير[352] قضيتها مع القطع بأن قدرة الباري عز وجل من حيث هي لا تقف عند حد ولا عد، وإنه ما من عدد من الأمثال[353] سواء في ذلك السموات وغيرها إلا ويجوز من حيث الإمكان أزيد منه. وإنما ينفي الحجة من ذلك[354] وقوع ما اقتضت الحكمة عدم وقوعه مما هو موصوف بالإمكان، بل قدمنا آخر الفصل الثاني عن الإمام أبي

---

[348] ش ل: "و" ساقط.
[349] ا: الحكمة، صح هـ
[350] ش ل: يتحاشى.
[351] ا: أن، صح هـ
[352] ش ل: عن.
[353] ش ل: الأميال.
[354] ا: "ذلك" ساقط.

البركات النسفي أنه نقل عن الحنفية وهم اتباع أبي منصور ألماتريدي - أحد أئمة أهل السنة - ما يقتضي أن ما قاله الحجة من تعين وقوع ما اقتضته الحكمة عين مذهبهم، فلم يخالف الحجة أهل السنة فضلا عن اجماع المسلمين في اعتقادهم جواز ما لا يتناهي مما يخالف الواقع وإمكانه بالنظر إلى ذاته. ونسبة ابن المنيّر إليه المخالفة في ذلك خطأ منشأه سوء الفهم لمقالته. وقد استطرد من الحط على حجة الإسلام إلى إمامه فنسبه أيضا إلى مخالفة[٣٥٥] اجماع المسلمين. قال: وكان في *الشامل* على طريقة السنة لا يعدوها طَرْفَة عيْن. فلما صنّف *البرهان*[٣٥٦] في آخر العمر كرّ على كثير من تلك الطريقة بالتعمية والتعفية، وحسابه على الله، إنتهى.

**قلت:** ومنشأ ذلك إعتقاده[٣٥٧] عدم جواز مخالفة الأشعري، وتعين اتباعه في كل وِرد وصدر، وإن ما خالفه في شيء من ذلك، فقد خالف السنة كما هو شأن المقلدين ذوي التعصب. وقد أسلفنا القول فيه من كلام الحجة وغيره مع أن الحجة لم يدع تعين إيجاد الأكمل مطلقا، حتى يلزم التناهي لمراتب وصف الكمال، بل تعين ما اقتضته الحكمة من إيجاد كمال أو نقص، ولكونه على وفقها وصفه بكونه الأبدع الأحسن.

وقد قال تعالى:

---

[٣٥٥] ش ل: مخالفته.
[٣٥٦] *البرهان في أصول الفقه* للجويني.
[٣٥٧] ب: اعتقادة.

﴿ وَإِنْ مِنْ شَيْءٍ إِلَّا عِندَنَا خَزَائِنُهُ وَمَا نُنَزِّلُهُ إِلَّا بِقَدَرٍ مَعْلُومٍ﴾،[٣٥٨] أي قدر يقتضيه الحكمة البالغة. وقد سبق قول الحجة فيما أسلفناه من عبارة *الجواهر:* "وإن جوده وحكمته ورحمته لا نهاية لها"، وسنزيد هذا إيضاحا.

وقد قال ابن المنيّر أواخر رسالته: إن كلام الغزالي اشتمل[٣٥٩] على دعوى لما ذكره، ومستند هو إلزام البخل على تقدير الإقتدار. فأما هذا المستند، فلا شك عندنا في بطلانه، ولكن وراءه ما يشبه أن يكون مستندا هو أن الكمال دراجات منحصرة منتهية إلى ما لا أكمل منه. إذ لو استدل على هاتين المقدمتين بظواهر الكتاب والسنة، لوجد متسعا لذلك كقوله تعالى: ﴿ وربك يخلق ما يشاء ويختار﴾[٣٦٠] يريد، والله أعلم يختار الخير لعباده.

كلمة "خير" في اللغة، أصلها أَخْير، أفعل تفضيل، و من شأن أفعل التفضيل كونه مضافا. /[٢١و] وإن لا يكن فيما أضيف إليه شيء يفضل عليه، ولا شيء يساويه، فمعنى الآية: "وربك يخلق[٣٦١] ما يشاء ويختار لعباده خير الأمور التي يجري فيها الإختيار، فلا شيء يتوقع فوقه."

وكقوله تعالى: و﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾،[٣٦٢] فلو فرض تقويم آخر أحسن، ما كان تقويمه أحسن التقاويم. وكذلك جاء في النعيم، والعذاب، فوصف الرضوان بأنه الفوز الأكبر، وجعل النظر إلى وجهه

---

[٣٥٨] سورة الحجر، ٢١/١٥.
[٣٥٩] ش ل: يشتمل.
[٣٦٠] سورة القصص، ٦٨/٢٨؛ وتمام الآية: ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾.
[٣٦١] ا: يخلق، صح هـ
[٣٦٢] سورة التين، ٤/٩٥.

الكريم افضل عطاياه، وفي مقابلة ذلك وصف الفزع يوم القيامة، بأنه الأكبر في قوله: ﴿ لا يحزنهم الفزع الأكبر﴾،[٣٦٣] ووصف العذاب المعد للكفار، بأنه الأكبر في قوله:﴿ ولنذيقنهم من العذاب الأدنى دون العذاب الأكبر﴾،[٣٦٤] وكذلك[٣٦٥] جاء في الأعمال أن لها غاية تنتهي إليها في الفضيلة لا شيء أفضل منها، فورد أفضل ما قلت والنبيون من قبلي لا اله إلا الله، أي أفضل الأعمال الإيمان وقال تعالى: ﴿ إن هذا القرآن يهدي للتي هي أقوم﴾،[٣٦٦] فلا أقوم من طريقة من من اهتدى بكتاب الله لا تحقيقا، ولا فرضا وتقديرا.

وفي الحديث: "ما يقضي الله لمؤمن قضاء إلا كان خيرا له"،[٣٦٧] يعني من جميع ما يمكن أن يقضي به، وكذلك أن من عبادي من لا يصلحه إلا الغنى،[٣٦٨] وكذلك في جانب الفقر أي لا[٣٦٩] يصلحه إلا ما قضيت له به في الواقع، ولو كان المتوقع إمكانا أصلح من الواقع عيانا لما تمت المنة. وهذه الظواهر كلها في مساق الإمتنان الذي يقطع[٣٧٠] حجة المتلعثم.

---

[٣٦٣] سورة الأنبياء، ١٠٣/٢١؛ وتمام الآية: ﴿ لَا يَحْزُنُهُمُ الْفَزَعُ الْأَكْبَرُ وَتَتَلَقَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ هَٰذَا يَوْمُكُمُ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ ﴾.

[٣٦٤] سورة السجدة، ٢١/٣٢؛ وتمام الآية: ﴿ وَلَنُذِيقَنَّهُمْ مِنَ الْعَذَابِ الْأَدْنَىٰ دُونَ الْعَذَابِ الْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾.

[٣٦٥] ش: كذا؛ ل: لذا.

[٣٦٦] سورة الإسراء، ٩/١٧؛ وتمام الآية:﴿ إِنَّ هَٰذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴾.

[٣٦٧] أحمد بن حنبل، *المسند*، ٢٨٣/٧؛ ٢٣٤/٤؛٣٦٧؛ ابن بلبان، *الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان*، ٥٥/٢؛ المقديسي، *الأحاديث المختارة*، ١٩٤/٥~١٩٧.

[٣٦٨] ش ل: الغنا.

[٣٦٩] ش ل: ما.

[٣٧٠] ل: تقطع.

قال: ومن تردد في انحصار الأجناس، وهم المحققون[٣٧١] إنما ترددوا من حيث لم يقم[٣٧٢] لهم دليل عقلي على الحصر ولا عدمه، وكلما لا يتوقف السمع عليه من المعقولات يجوز الإستدلال عليه بالسمع. فلو عرض عليهم تجويز ما ورد به السمع من انحصار الأجناس، لا يقفوا[٣٧٣] عليه ولا يحتاج في مثله أكثر من الظواهر.

وقد بينّا أنها دالة على هذا المقصود، ولعل تظافرها وتظاهرها[٣٧٤] ومساقاتها تردها نصوصا.

فإن قلت: يلزم من الإنحصار لما ذكر في غاية أن القدرة لا تتعلق بأزيد.

**قلت:** القدرة لا تتعلق بالمستحيلات. فإذا فرضنا استحالة الزيادة لأن الحصر هو الواقع، فالزائد لا شيء كاجتماع الضدين ونحوه فلا قصور، بل هو الكمال. ثم يقابل ذلك بأنه[٣٧٥] يلزم القائل بأنه لا كمال إلا وفوقه أكمل منه أن ينفي الغاية في الكمال، فيحيلها، فيلزمه أن القدرة لا تتعلق بالأكمل، ولا بخير الأمور إذ ما من خير إلا وفوقه خير منه، ولا سبيل إلى انقطاع ما فرضناه غير منقطع.[٣٧٦] وإذا بنينا على انحصار الأجناس، كان فرض الزائد عليها كفرض حادث موجود ليس بجوهر ولا عرض. ولا خلاف بين المتكلمين أن الزائد مستحيل لا يتعلق به القدرة، فالزائد على الأجناس عند القائلين بالإنحصار كذلك، فلو لا اعتضاد الغزالي بما لا يقتضي

---

[٣٧١] ا: المحقون.
[٣٧٢] ش ل: يفهم.
[٣٧٣] ل: اتفقوا.
[٣٧٤] ا: وتظاهرها، صح هـ
[٣٧٥] ش ل: "بانه" ساقط.
[٣٧٦] ش ل: "غير منقطع" ساقط.

أصول المتكلمين الإعتضاد به لكان قوله يشبه أن /[**٢١ظ**] ينسب إلى العلماء، ولا يخرج به قائله عن طريقة الدهماء، إنتهى كلام ابن المنيّر.

**قلت:** وفيه أمور:

**أحدها**؛ قوله "لا شك عندنا في بطلان المستند" الذي ذكره الحجة. [و] الظاهر أن مراده بقوله عندنا معشر المتكلمين كما يفصح به كلامه في غير هذا المحال، وقد أسلفنا ما يقتضي موافقته لقواعدهم، فليته قال: "عندي".

**ثانيها**؛ إن ما سلمه من وجود المتسع في الدلالة للحجة من ظواهر الكتاب والسنة على ما ذكره صحيح، ومنه يؤخذ أن ما تمسك به الحجة من الدلالة العقلية موافق للدلالة النقلية. لكن ابن المنيّر كر على ذلك بعد بالتزام صرف هذه الظواهر عن قضيتها، وأتى من ذلك بما لا يخفى استبعاده والتعسف فيه، مع قوله هنا "إن هذا الظواهر كلها في مساق الإمتنان الذي يقطع حجة المتلعثم، ولعل تظافرها وتظاهرها ومساقاتها تردها نصوصا". وهذا كان في رد ما ذكره بعدُ، مع أنا سنريده إن شاء الله تعالى وضوحا.

**ثالثها**؛ قوله أنه "لا خلاف بين المتكلمين أن الزائد؛ أي على الجوهر والعرض من الحوادث مستحيل لا يتعلق به القدرة" ممنوع، بل الخلاف في ذلك بين المتكلمين موجود[٣٧٧]. فقد اثبت جمع منهم وجود المجردات، منهم حجة

---

[٣٧٧] ل: بوجود.

الإسلام، وسبقه إليه الإمام أبو منصور الماتريدي، والحليمي،[٣٧٨] والراغب[٣٧٩] وغيرهم، ومنعوا ما استدل به غيرهم على الحصر، كما بسطناه في *الأنوار السنية في أجوبة الأسئلة اليمنية*[٣٨٠].

**رابعها**؛ قوله في جواب "إلزام عدم تعلق القدرة بازيد أن القدرة لا تتعلق بالمستحيلات" إلى آخره، ظاهر في أنه على تقدير كون الحصر هو الواقع، يكون[٣٨١] تعلق القدرة بالزائد، من التعلق بالمستحيل لذاته، لقوله فالزائد لا شيء كاجتماع الضدين ونحوه. وهذا من أعظم الخطأ، لأن كون الواقع الحصر إنما هو لسبق العلم والإرادة له، وأخبار الصادق المصدوق به. فيكون الزائد من المحال لغيره، وذلك لا ينفي عنه الإمكان الذاتي المصحح لتعلق القدرة به. فكيف يلحقه باجتماع الضدين الذي لا تصلح القدرة للتعلق به، مع قوله في **القاعدة السادسة** في خلاف المعلوم أنه مقدور لله بخلاف المستحيل لنفسه، كاجتماع الضدين. فهو غير مقدور، لأنه ليس شيأ، لا

---

[٣٧٨] وهو الحسين بن الحسن بن محمد بن حليم البخاري الجرجاني، أبو عبد الله: فقيه شافعي، قاض. ولد سنة ٣٣٨ هـ (٩٥٠ م) بجرجان، وتوفي سنة ٤٠٣ هـ (١٠١٢ م) في بخارى. كان رئيس أهل الحديث في ما وراء النهر. له: *"المنهاج"* في شعب الإيمان. قال الأسنوي: جمع فيه أحكاما كثيرة ومعاني غريبة لم أظفر بكثير منها في غيره. (الزركلي، *الأعلام*، ٢٣٥/٢).

[٣٧٩] وهو الحسين بن محمد بن المفضل، أبو القاسم الأصفهاني (أو الأصبهاني) المعروف بالراغب: أديب، من الحكماء العلماء. من أهل أصبهان. لا يعرف تاريخ مولده. سكن بغداد، واشتهر، حتى كان يقرن بالإمام الغزالي. توجد الآراء المختلفة في تاريخ وفاته، إبتداء من ٤١٢ هـ إلى ٥٠٣ هـ. ولا يعرف تاريخها بالضبط. وقال الزركلي إنه توفي سنة ٥٠٢ هـ (١١٠٨ م). من كتبه الشهيرة: *"محاضرات الأدباء"*، و*"الذريعة إلى مكارم الشريعة"*، و*"الأخلاق"*، ويسمى *"أخلاق الراغب"*، و*"جامع التفاسير"*، و*"المفردات في غريب القرآن"*، و*"حل متشابهات القرآن"*، و*"تفصيل النشأتين"* في الحكمة، و*"تحقيق البيان"* في اللغة والحكمة، وكتاب في *"الاعتقاد"*، و*"أفانين البلاغة"* (الزركلي، *الأعلام*، ٢٥٥/٢).

[٣٨٠] كتاب السمهودي، وإنه مشتمل عن أجوبة السمهودي للأسئلة، وهي ثمانية أسئلة وردت من الشيخ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن مجير اليمني سنة سبع وتسعمائة. ولكني لم أظفر بهذا الكتاب (أنظر: الزركلي، *الأعلام*، ٣٠٧/٤؛ كاتب جلبي، *كشف الظنون*، ١٩٤/١).

[٣٨١] ل: بكون.

تحقيقا ولا تقديرا. وقال إنه زاد قوله "ولا تقديرا"، لأن المعدوم الممكن عندنا ليس شيأ، ومع ذلك فهو مقدور لأنه على تقدير الوجود، أي مع الإمكان شيء، إنتهى.

فكيف يطلق هنا كونه ليس شيأ كاجتماع الضدين، ثم يقول[٣٨٢] فلا قصور، بل هو الكمال؟

**قلت:** بل كل ممكن بحسب ذاته، وإن استحال لغيره، فادعاء كونه ليس من المقدورات كالمحال لذاته استقصار للقدرة /[**٢٢و**] ومضادة للكمال، كما ألزم هو حجة الإسلام به على حسب ما[٣٨٣] تصوره بفهمه السقيم من تعبيره، وألزمه ما ألزم به الإمام عبّادا[٣٨٤] المعتزلي من تلك الشناعة، ولكن انتصار الله عز وجل لوليه حجة الإسلام، وأبلغية حكمته مقتض لوقوع ابن المنيّر في عين ما شنع به.

**فإن قلت:** يتناول قوله أن القدرة لا تتعلق بالمستحيلات على معنى أنها لا تتعلق بها تعلق الإيجاد، فإن المحال لغيره لا تتعلق القدرة به تعلق إيجاد. وإن كان من متعلقاتها من حيث إمكانه.

**قلت:** مساق تعليله ينبوا[٣٨٥] عنه، كما لا يخفى على من له ذوق في العلم، ولأنه جعل ما ذكره صالحا، لان يكون مستندا لمدّعى حجة الإسلام الذي فهمه هو من تعبيره، وهو أن ليس في مقدوره تعالى أبدع مما كان. ولهذا سوي بينه وبين عباد المعتزلي، ولأنه حينئذ لا يطابق ما زعمه في القاعدة الخامسة من أن حجة الإسلام

---

[٣٨٢] ل: نقول.
[٣٨٣] ل: "ما" ساقط.
[٣٨٤] ش ل: عباد.
[٣٨٥] ش ل: ينبو.

جعل الكمال الواقع غاية الكمالات، ولم يعتقد تعلق قدرة الله تعالى بكمال آخر إلى قوله. فلم يبق بينه وبين القائلين بإيجاب الذات فرق. وقال آخر القاعدة السادسة إنه قد بين، أي في صدرها أن مذهب أهل السنة أن خلاف المعلوم ممكن، أي أنه[٣٨٦] غير مستحيل لذاته خلافا لما بني عليه الغزالي، إنتهى.

فيا لله يا للمسلمين، ما هو المقتضى للتأويل له بالحمل على ما ذكر دون حجة الإسلام. فإنا لو فرضنا أن مراد الحجة ما فهمه المعترضون من أنه ليس في القدرة أبدع مما كان إعادة الله منه، فلم لا يأوّل على أن المراد ليس في القدرة المتعلقة بالإيجاد، لا مطلق القدرة لاختصاص تعلق الإيجاد بما عدى المستحيل لنفسه، أو لغيره. وكل ما عدى ما كان، فهو مستحيل لغيره لسبق المشيئة بما كان مع الإناطة بقضية الحكمة. ويزيد الحجة بأن سوابق كلامه ولواحقه مرشدة لما أسلفناه في بيان مراده، وعليه فما أصوب[٣٨٧] قول ابن المنيّر هنا، فلا قصور، بل هو الكمال خلاف قوله أوائل القاعدة الثامنة. فإذا كانت القدرة القديمة صالحة لعدد صلحت لأكثر منه حتى لا يعد، ولا يحد، وبهذا يكمل الإيمان بسعة القدرة، وعظمة المملكة.

والغزالي قد صرّح بأن الزائد لا يمكن. ثم قال ابن المنيّر: فكيف يستجاز إعتقاد قصور القدرة القديمة على عدد لا يتعدّى، وحدّ لا يتجاوز؟[٣٨٨]

---

[٣٨٦] ا: أنه، صح هـ

[٣٨٧] ل: فالصواب.

[٣٨٨] ش ل: يجاوز.

**قلت**: ألقدرة الأزلية[389] صفة غير متناهية. قال في *المواقف*[390]: "لا ذاتا ولا متعلقا؛ أما ذاتا، فلأن التناهي من خواص الكم. والقدرة لا كم لها. وأما متعلقا فبمعنى أن متعلقها لا يقف عند حد لا يمكن تعلقها بما وراءه. وإن كان كلما يتعلق به[391] بالفعل متناهيا، فمتعلقاتها متناهية /[**٢٢ظ**] بالفعل دائما، غير متناهية بالقوة دائما"[392]، كما في *المواقف*.

إذا علمت ذلك، فحجة الإسلام مصرح بصلاحية القدرة بما لا يُعَد ولا يحد، ولم يستجز إعتقاد قصورها حاشاه من ذلك. ولكنه زاد في إظهار عظمة الباري عز وجل التي قد إمتاز[393] هو في إدراكها بما لم يحط به علما، من اعترض عليه أنه تعالى إختار من ذلك كله ما اقتضته حكمته من الأكمل الأتقن لسبق المشيئة به. فأي مملكة أعظم و أي قدرة أوسع مما كان كذلك؟ وعدم إمكان الزائد ليس لاستحالته لذاته، بل لأن حكمته البالغة أحالت إيجاده، كما سبق غير مرّة. ومن نسب إلى ملك عظيم تخصيص[394] عطائه بالأكمل الأجزل، وتركه لغيره مع

---

[389] ا: الأزلية، صح هـ

[390] كتاب عضد الدين الإيجي في علم الكلام. وهو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، أبو الفضل، عضد الدين الإيجي: عالم بالأصول والمعاني والعربية. من أهل إيج (بفارس) ولي القضاء، وأنجب تلاميذ عظاما. وجرت له محنة مع صاحب كرمان، فحبسه بالقلعة. لا يعرف تاريخ ميلاده. فمات مسجونا عام ٧٥٦ هـ (١٣٥٥ م). من تصانيفه: *"المواقف في علم الكلام"*، و*"العقائد العضدية"*، و*"الرسالة العضدية"* في علم الوضع، و*"جواهر الكلام"* مختصر المواقف، و*"شرح مختصر ابن الحاجب"* في أصول الفقه، و*"الفوائد الغياثية"* في المعاني والبيان، و*"أشرف التواريخ"*، و*"المدخل في علم المعاني والبيان والبديع"* (الزركلي، *الأعلام*، ٢٩٥/٣).

[391] ش ل: "به" ساقط.

[392] عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي، *المواقف في علم الكلام*، القاهرة، بدون تاريخ، ص ٢٨٢؛ الجرجاني السيد الشريف علي بن محمد بن علي، شرح *المواقف*، بيروت، ١٩٩٧، ٧٥/٣.

[393] ل: إمتان.

[394] ش ل: بتخصيص.

القدرة عليها. فقد[395] بالغ في تعظيمه واستكماله لقدرته، ولا يتوهم من ذلك إستقصارها إلا من عميت بصيرته. على أنا أسلفنا أن الحجة لم[396] يدّع[397] تعين إيجاد الأكمل مطلقا، بل تعين ما اقتضته الحكمة من ذلك، وسنبين أن ما اقتضته الحكمة من الأكملية والأبدعية، إنما هو من حيث النسب والإضافات،[398] وأنه يختلف باختلاف الأوقات، فلا مخالفة فيه لعدم تناهي بعض أوصاف المقدورات. وبه يصرح قوله فيما سبق عن *الجواهر*: "وإن جوده، وحكمته، ورحمته لا نهاية لها".

وقال أواخر "كتاب المحبة" من *الإحياء* بعد ذكر عجائب من "حكايات المحبين وكرامتهم" ما لفظه: "وهذه أمور ممكنة في نفسها. فمن لم يحظ بشيء منها، فلا ينبغي أن يخلو عن التصديق والإيمان بإمكانها. فإن القدرة واسعة، والفضل عظيم،[399] وعجائب الملك والملكوت كثيرة، ومقدورات الله لا نهاية لها، وفضله على عباده الذين اصطفى لا غاية له"،[400] إنتهى.

---

[395] ش ل: قد.
[396] ل: ثم.
[397] ل: بدع.
[398] ل: وإلا صافات.
[399] في أصل الكتاب: "عميم".
[400] الغزالي، *إحياء علوم الدين*، ٣٤٦/٤.

## الفصل السادس

وهو في الحقيقة مكمل لمقصود الفصل قبله.

**اعلم** أن الحكمة[٤٠١] قد تقتضي كون شيء هو الأبدع الأكمل بالنسبة إلى زمانه، وإن ضده هو الأبدع الأكمل بالنسبة إلى زمان آخر. فيكون كل منهما هو الأبدع الأكمل في زمانه وهلم جرا. وكذا يقال في المتقابلات، بل هو الواقع فيها كالليل والنهار. فالليل أبدع وأكمل في وقته. ثم يخلفه النهار، وهو الأبدع الأكمل في وقته وهلم جرا، حتى أنه[٤٠٢] لم دام أحدهما، لاختل[٤٠٣] النظام. ولم يكن على وفق الحكمة التي لا يعقلها إلا العالمون.

---

[٤٠١] ا: الحكمة، صح هـ

[٤٠٢] ش ل: "انه" ساقط.

[٤٠٣] ل: لا يختل.

وقد اشتهر عن الفقهاء، كما قال التقي السبكي:[٤٠٤] إن أفعاله تعالى تابعة للحكم والمصالح تفضلا وجودا. قال السبكي: والأولى في العبارة ان يقال منوطة ومرتبطة بدل قولهم "تابعة"،[٤٠٥] إنتهى.

وإلى هذا المعنى يشير قول محقق الحنفية الكمال ابن الهمام: "واعلم أن قولنا له سبحانه في كل فعل حكمة ظهرت أو خفيت، ليس هو بمعنى الغرض"[٤٠٦] إلى آخره. /[**٢٣و**] فالإناطة والإرتباط بالحكمة تفضلا، هو ما عوّل عليه حجة الإسلام مع زيادة اعتبار ما تقتضيه الحكمة من الأكملية. وإليها يشير قول التقي السبكي في تفسير قوله تعالى: ﴿حكمة بالغة﴾[٤٠٧] أي تامّة بلغت الغاية في كلّ ما توصف به، إنتهى.

وليس من قضيّته أن ما اقتضت الحكمة أكمليته في وقت استمرار تلك الأكملية، فلا يكون الأكمل نقيضه أو غيره في وقت آخر. ونظير هذا جواز[٤٠٨] نسخ الحكم الشرعي من حيث التعلق بضده مع إناطة الأحكام

---

[٤٠٤] وهو علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي، أبو الحسن، تقي الدين: شيخ الإسلام في عصره، وأحد الحفاظ المفسرين المناظرين. وهو والد التاج السبكي صاحب *الطبقات*. ولد في سبك (من أعمال المنوفيه بمصر) سنة ٦٨٣ هـ (١٢٨٤ م)، وانتقل إلى القاهرة، ثم إلى الشام. وولي قضاء الشام سنة ٧٣٩ هـ . واعتل فعاد إلى القاهرة، فتوفي فيها سنة ٧٥٦ هـ (١٣٥٥ م). من كتبه: *"الدر النظيم"* في التفسير، لم يكمله، و*"مختصر طبقات الفقهاء"*، و*"إحياء بالنقوس في صنعة إلقاء الدروس"*، و*"الإغريض في الحقيقة والمجاز والكنية والتعريض"*، و*"التمهيد فيما يجب فيه التحديد"* في المبايعات والمقاسمات والتمليكات وغيرها، و*"السيف الصقيل"* في الرد على قصيدة نونية تسمى *"الكافية"* في الإعتقاد، منسوبة إلى ابن القيم، و*"المسائل الحلبية وأجوبتها"* في فقه الشافعية، و*"السيف المسلول على من سب السول"*، و*"مجمعة فتاوى"*، و*"شفاء السقام في زيارة خير الأنام"*، و*"الابهاج في شرح المنهاج"*، و*"الإبتهاج في شرح المنهاج"* فقه. (الزركلي، *الأعلام*، ٣٠٢/٤؛ السبكي علي بن عبد الكافي - السبكي تاج الدين عبد الوهاب بن علي، *الإبهاج في شرح المنهاج*، دبي، ٢٠٠٤، ١٢/١~١٣).

[٤٠٥] حسن العطار، *حاشية العطار علي جمع الجوامع*، بيروت، بدون تاريخ، ٢٧٤/٢؛ انظر العبارات المشابهة: السبكي علي بن عبد الكافي - السبكي تاج الدين عبد الوهاب بن علي، *الإبهاج في شرح المنهاج*، ٢٣٤٥/٦~٢٣٤٧؛٢٥٤٣.

[٤٠٦] ابن أبي شريف، *المسامرة*، ص ١٨٣.

[٤٠٧] سورة القمر، ٥/٥٤؛ وتمام الآية: ﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ النُّذُرُ ﴾.

[٤٠٨] ل: جواب.

بالعلل، وإن كنا لا ندركها في بعض الأحكام. فالمشروعية للأول ثم لضده لمناسبة كل منهما في وقته لعلته. والعلّة على ما نقله أئمّة الأصول عن حجة الإسلام هي الموثرة في الحكم، يعني في تعلقه بجعل الله تعالى لا أنها المؤثر بذاته فيه خلافا[409] للمعتزلة في قوله أنها المؤثر بذاته بناء على أصلهم في الحسن والقبح، فكما جاز[410] النسخ مع تاثير العلة عند الحجة في تعلق الحكم، لأن الحكمة والمصلحة قد تقتضي ذلك التغيير، كذلك يجوز عنده كون الأتقن الأكمل في الزمان الثاني ضد ما كان في الأول من الإيجاد لاقتضاء الحكمة ذلك التغيير فيه،[411] كما في الأحكام الشرعية المنسوخة في شريعتنا، وكما في الشرائع الماضية. بل هو في الأفعال لا تحصى كثرة كالرخاء في وقت، والغلاء في آخر، وفي نوع دون آخر،[412] وفي بلد دون آخر، وكالخصب، والجذب، والصحة، والسقم، والخوف، والأمن لما اقتضته الإناطة بالحكمة البالغة من تخصيص كل من ذلك بمحله ووقته.

قال تعالى: ﴿ ولنبلونكم بشيء من الخوف والجوع﴾،[413] الآية، وما سبق من التمثيل بتعاقب الليل والنهار كاف في ذلك. ولهذا قال حجة الإسلام في الأصل الرابع من الركن الثاني من *الرسالة القدسية* التي في أوّل *الإحياء*:

---

[409] ش ل: خلاف.
[410] ش ل: جاء.
[411] ش ل: بعينه.
[412] ش ل: " و في نوع دون آخر" ساقط.
[413] سورة البقرة، ١٥٥/٢؛ وتمام الآية: ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ بِشَيْءٍ مِنَ الْخَوْفِ وَالْجُوعِ وَنَقْصٍ مِنَ الْأَمْوَالِ وَالْأَنْفُسِ وَالثَّمَرَاتِ وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾.

"وكل فعل صدر منه سبحانه أمكن أن يصدر منه ضده، وما لا ضد له أمكن أن يصدر منه ذلك بعينه قبله أو بعده"[٤١٤]، إنتهى.[٤١٥]

فإمكان الضد متصور الوقوع أيضا عند الحجة لاقتضاء حكمة أكمليته عند حضور وقته، وتوهم المخالفة بين ما سبق عن المقالة المنسوبة لحجة الإسلام، وبين ما سبق عن *الرسالة القدسية* منشأة[٤١٦] توهم استمرار ما اقتضت الحكمة أكمليّته وأبدعيّته في وقت، وإنه لا يتصوّر أبدعيّة ضدّه وأكمليّته، فلا يتأتي وجود ضدّه أبدا، وهو باطل قطعا. بل قد تقتضي الحكمة الإقتصار لشخص أو أشخاص على مبدا درجة من الكمال، أو[٤١٧] ما فوقها. فتكون هي الأكمل في حقه دون الأعلى منها، والأكمل الأبدع في حقّ غيره غيرها. فما يقع بحسب الأوقات والأشخاص هو الأبدع الأكمل مطلقا. فالغنى والفقر[٤١٨] مثلا لكل منهما مراتب، والواقع في كل زمان ولكل شخص من تلك المراتب هو الأبدع /[٢٣ظ] الأكمل سواء.

قلنا إن تلك المراتب أجناس متناهية أو غير متناهية بحسب الإمكان، لأنه تعالى موصوف بالقدرة على ما لا يتناهي. وإن كان كلما دخل في الوجود لا بد أن يكون متناهيا. وحينئذ[٤١٩] يتضح لك أن الأكملية والأبدعية هنا من قبيل النسب والإضافات. وقد تقرر في علم الكلام أنها أمور إعتباريّة يعتبرها العقل، ولا وجود لها في

---

[٤١٤] الغزالي، *قواعد العقائد*، ص ١٧٩~١٨٠.

[٤١٥] ا: إنتهى، صح هـ

[٤١٦] ا: منشؤة؛ ب: منشؤه.

[٤١٧] ل: و.

[٤١٨] ش ل: الفقير.

[٤١٩] ل: وح.

الخارج. وإنما يتّصف بالتناهي وعدمه ما له وجود خارجي أو إمكاني، فلا نسلم لزوم ما ادعاه ابن المنيّر من ابتناء ما قاله حجة الإسلام على أن الأجناس متناهية، وأن درجات الكمال لها حد ينتهي[٤٢٠] إليه لا يمكن وجود أكمل منه، لما حققناه من أن كل مرتبة هي الأكمل عند الحجة باعتبار وقتها وشخصها وهلم جرا إلى ما لا نهاية له من الأضداد وغيرها. إذ الممتنع تناهيه ما يتصف بالوجود الحقيقي إلا ما قامت الدلالة في شيء منه على الإنحصار في حد، وأنه لا يتوقع أزيد من ذلك الحد فيكون الإنحصار فيه حقيقيا، لا إعتباريا من أجل تلك الدلالة. و ما سبقت الإشارة إليه في تعاقب الليل والنهار، وإن كلا منهما في وقته هو الأبدع عند الحجة كاف في الدلالة على ذلك. وهو مصرح بأن كل ما وجد فهو الأبدع لاقتضاء الحكمة له كاملا كان أو ناقصا. ولهذا قال قبيل ما أسلفناه عنه مما قاله في "كتاب التوحيد و التوكل" من *الإحياء*: "إنه لا يتقدم متقدم ولا يتأخر متأخر إلا بالحق"[٤٢١] أي العدل الذي اقتضته الحكمة. ثم قال: "وكذلك جميع أفعال الله تعالى، والإمكان التقديم، والتأخير عبثا".[٤٢٢] "وإلى هذا أشار قوله تعالى: ﴿ وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين ما خلقناهما إلا بالحق﴾.[٤٢٣] فكلما بين السماء و الأرض على ترتيب واجب، وحق لازم لا يتصور إلا أن يكون كما حدث، وعلى الترتيب الذي وجد." ثم قال: "وليس في شيء من ذلك لعب وإتفاق، بل كل ذلك بحكمة وتدبير"[٤٢٤]، إنتهى.

---

[٤٢٠] ل: تنتهي.
[٤٢١] الغزالي، *إحياء علوم الدين*، ٢٤٩/٤.
[٤٢٢] الغزالي، *إحياء علوم الدين*، ٢٤٩/٤.
[٤٢٣] سورة الدخان، ٣٨/٤٤~٣٩؛ وتمام الآية: ﴿ وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ. مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾.
[٤٢٤] الغزالي، *إحياء علوم الدين*، ٢٤٩/٤~٢٥٠.

ومحصله الإناطة بالحكمة، فيوصف ما اقتضته بالأبدعية،[٤٢٥] وإنه لا يتصور أن يكون إلا كما حدث لتعلق المشيئة بقضيتها. وإليه الإشارة بما سبق في آخر فصول الباب الأول من قول الحجة أثناء الجواب عن ما[٤٢٦] إعترض به على مقالته. وأيضا فلا يعترض بهذا إلا من لا يعرف مخلوقاته، ولم يصرف الفكر الصحيح في منشآته إلى قوله: "ويرى أن العالم بأسره أخرجه من العدم الذي هو نفي محض إلى الوجود الذي هو إثبات صحيح، وقدره منازل، وجعله طبقات. فمن حي وميت، ومتحرك وساكن، وعالم وجاهل، وشقي وسعيد، وصغير وكبير، وجليل وحقير، وغني وفقير، ومأمور وأمير، ومؤمن وكافر، وجاحد وشاكر، ومن ذكر وأنثى، وأرض وسماء، /[٢٤و] ودنيا وأخرى"، وغير ذلك مما لا يحصى.

ثم قال: "إن الكل مصرف بمشيئته، ودالّ على بالغ حكمته"، أي من حيث أن الكل جار على وفق النظام الأكمل، وإن كلا من هذه المتقابلات والمتضادات إقتضت الحكمة أكمليته بحسب الأشخاص، واختلاف الأوقات، والنسب، والإضافات. ويدلّ لذلك قوله في الحديث القدسي الذي أخرجه أبو نعيم[٤٢٧] وابن أبي

---

[٤٢٥] ل: الأبدعية.

[٤٢٦] ش ل: عما.

[٤٢٧] وهو أحمد بن عبد الله بن أحمد الإصبهاني، أبو نعيم: حافظ، مؤرخ، من الثقات في الحفظ والرواية. ولد سنة ٣٣٦ هـ (٩٤٨ م)، ومات سنة ٤٣٠ هـ (١٠٣٨ م) في إصبهان. من تصانيفه: *"حلية الأولياء وطبقات الأصفياء"*، و*"معرفة الصحابة"*، و*"طبقات المحدثين والرواة"*، و*"دلائل النبوة"*، و*"ذكر أخبار إصبهان"*، وكتاب *"الشعراء"*. (الزركلي، *الأعلام*، ١٥٧/١).

الدنيا[٤٢٨] وأبو عبد الرحمن السلمي[٤٢٩] عن أنس مرفوعا: "وإن من عبادي المؤمنين لمن يسألني الباب من العبادة فأكفّه عنه أن لا يدخله عجب فيفسده ذلك، وإن من عبادي المؤمنين لمن لا يصلح إيمانه إلا الفقر و لو أغنيته لأفسده ذلك، و إن من عبادي المؤمنين لمن لا يصلح إيمانه إلا الغنى و لو أفقرته لأفسده ذلك، وإن من عبادي المؤمنين لمن لا يصلح إيمانه إلا الصحة ولو[٤٣٠] أسقمته لأفسده ذلك،[٤٣١] وإن من عبادي المؤمنين لمن لا يصلح إيمانه إلا السقم ولو أصححته[٤٣٢] لأفسده ذلك، إني أدبّر أمر عبادي بعلمي بقلوبهم، إني عليم خبير"[٤٣٣].

[٤٢٨] وهو عبد الله بن محمد بن عبيد بن سفيان، ابن أبي الدنيا القرشي الأموي، مولاهم، البغدادي، أبو بكر: حافظ للحديث، مكثر من التصنيف. أدب الخليفة المعتضد العباسي، في حداثته، ثم أدب ابنه المكتفي. ولد سنة ٢٠٨ هـ (٨٢٣ م)، وتوفي سنة ٢٨١ هـ (٨٩٤ م) ببغداد. وكان من الوعاظ العارفين بأساليب الكلام. له مصنفات كثيرة، منها: *"الفرج بعد الشدة"*، *"ومكارم الأخلاق"*، و*"ذم الملاهي"*، و*"يقيقن"*، و*"الشكر"*، و*"قرى الضيف"*، و*"العقل وفضله"*، *"قصر الأمل"*، و*"الإشراف في منازل الأشراف"*، و*"العظمة"* في عجائب الخلق، و*"من عاش بعد الموت"*، و*"ذم الدنيا"*، وكتاب *"الجوع"*، و*"ذم المسكر"*، و*"الرقة والبكاء"*، و*"الصمت"*، و*"قضاء الحوائج"*، و*"نوادر"*، و*"الرغائب"*، و*"أخبار قريش"*. (الزركلي، *الأعلام*، ١١٨/٤).

[٤٢٩] وهو محمد بن الحسين بن محمد بن موسى الأزدي السلمي النيسابوري، أبو عبد الرحمن. من علماء المتصوفة. قيل: "كان يضع الأحاديث للصوفية". ولد سنة ٣٢٥ هـ (٩٣٦ م) في نيسابور وتوفي فيها سنة ٤١٢ هـ (١٠٢١ م). بلغت تصانيفه مئة أو أكثر، منها: *"حقائق التفسير"*، مختصر، على طريقة أهل التصوف، و*"طبقات الصوفية"*، و*"مقدمة في التصوف"*، رسالة، و*"مناهج العارفين"*، و*"رسالة في غلطات الصوفية"*، و*"رسالة الملامتية"*، و*"آداب الفقر وشرائطه"*، و*"بيان زلل الفقراء ومناقب آدابهم"*، و*"الفتوة"*، و*"آداب الصحبة"*، و*"السؤالات"*، و*"سلوك العارفين"*، و*"عيوب النفس ومداواتها"*، و*"الفرق بين الشريعة والحقيقة"*، و*"آداب الصوفية"*، و*"كتاب الأربعين في الحديث"*، و*"درجات المعاملات"*. (الزركلي، *الأعلام*، ٩٩/٦).

[٤٣٠] ا: لو، صح هـ

[٤٣١] ش ل: "و إن من عبادي المؤمنين لمن لا يصلح إيمانه إلا الصحة و لو أسقمته لأفسده ذلك" ساقط.

[٤٣٢] ش ل: صححته.

[٤٣٣] الإصبهاني، *حلية الأولياء و طبقات الأصفياء*، ٣١٨/٨~٣١٩؛ السيوطي، *الحاوي للفتاوى*، القاهرة، ١٩٥٩، ٥٦٠/١؛ ٤٠٧/٢.

و إلى هذا يشير قوله تعالى: ﴿ ولو بسط الله الرزق لعباده لبغوا في الأرض ولكن ينزل بقدر ما يشاء﴾.[٤٣٤] وكذا حديث ابن عباس مرفوعا كما أخرجه الطبراني:[٤٣٥] "يقول الله تعالى من عادى[٤٣٦] لي وليا فقد ناصبني بالمحاربة، وربما سألني وليي المؤمن الغنى، فاصرفه من الغنى إلى الفقر، ولو صرفته إلى الغنى[٤٣٧]، لكان شرا له، وربما سألني ولِيِّي المؤمنُ الفقْرَ فاصرفه إلى الغنى، ولو صرفته إلى الفقر لكان شرا له."[٤٣٨] وحديث أبي هريرة مرفوعا: "قال موسى: يا رب أعطيت الدنيا أعداءك ومنعتها أولياءك، فما الحكمة في ذلك؟ فأوحى الله إليه: أعطيتها أعدائي[٤٣٩] ليتمرغوا، ومنعتها أوليائي[٤٤٠] ليتضرعوا".[٤٤١] نسبه بعض الحفاظ *لمسند* الديلمي[٤٤٢] ولم أره فيه ولعله في جملة حديث. وكذا أخرج حديث مرفوعا أيضا: "لو لا أن المؤمن يعجب بعمله لَعُصِمَ من الذنب

---

[٤٣٤] سورة الشورى، ٢٧/٤٢؛ وتمام الآية: ﴿ وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ ﴾.

[٤٣٥] وهو سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم: من كبار المحدثين. أصله من طبرية الشام، وإليها نسبته. ولد بعكا سنة ٢٦٠ هـ (٨٧٣ م)، ورحل إلى الحجاز واليمن ومصر والعراق وفارس والجزيرة. وتوفي بإصبهان سنة ٣٦٠ هـ (٩٧١ م). له ثلاثة معاجم في الحديث. وله كتب في التفسير والأوائل ودلائل النبوة وغير ذلك. (الزركلي، *الأعلام*، ١٢١/٣).

[٤٣٦] ا ش ل: عادا.

[٤٣٧] ش ل: الغنا.

[٤٣٨] الطبراني أبو القاسم، *المعجم الكبير*، بيروت، بدون تاريخ، ١١٣/١٢.

[٤٣٩] ا ش ل: اعداي.

[٤٤٠] ش ل: اولياي.

[٤٤١] السيوطي جلال الدين، *الدر المنثور في التفسير المؤثور*، بيروت، ١٩٨٨، ٥٣٧/٣.

[٤٤٢] وهو شهردار بن شيرويه بن شهردار الديلمي الهمذاني، أبو منصور: من رجال الحديث. من أهل همذان. يتصل نسبه بالضحاك بن فيروز الديلمي الصحابي. ولد سنة ٤٨٣ هـ (١٠٩٠ م)، وتوفي سنة ٥٥٨ هـ (١١٦٣ م). له: "*مسند الفردوس*"، إختصر به كتاب "*فردوس الأخبار*" لوالده شيروية بن شهردار الديلمي (٤٤٥~٥٠٩). (الزركلي، *الأعلام*، ١٧٩/٣).

حتى لا يهمّ به، ولكن الذنب خير له من العجب"،[٤٤٣] إلى غير ذلك من الأحاديث والآثار الآتية. وقال سيد وقته الشيخ أبو الحسن الشاذلي:[٤٤٤] "إن الحق سبحانه لم يمنعك عن بخل، وإنما منعك رحمة لك، فمنع الله تعالى عطاء ولكن لا يفهم العطاء في المنع إلا صدّيق".[٤٤٥] وقال أبو حيان:[٤٤٦] "في قوله تعالى: ﴿ وإن خفتم

---

[٤٤٣] السيوطي، *الحاوي للفتاوى*، ٥٦٣/١؛ ٤٠٧/٢؛ الهندي علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين، *كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال*، بيروت، ١٩٨٥، ٥١٤/٣.

[٤٤٤] وهو علي بن عبد الله بن عبد الجبار بن يوسف ابن هرمز الشاذلي المغربي، أبو الحسن: رأس الطائفة الشاذلية، من المتصوفة، وصاحب الأوراد المسماة *"حزب الشاذلي"*. ولد في بلاد "غمارة" بريف المغرب سنة ٥٩١ هـ (١١٩٥ م)، ونشأ في بني زرويل (قرب شفشاون) وتفقه وتصوف بتونس، وسكن " شاذلة " قرب تونس، فنسب إليها. وطلب "الكيمياء" في إبتداء أمره، ثم تركها، ورحل إلى بلاد المشرق فحج ودخل بالعرق. ثم سكن الإسكندرية. وتوفي بصحراء عيذاب في طريقه إلى الحج سنة ٦٥٦ هـ (١٢٥٨ م). وكان ضريرا. ينتسب إلى الأدارسة أصحاب المغرب، أخبره بذلك أحد شيوخه عن طريق "المكاشفة". وله: *"الأمين"* في آداب التصوف رتبها على أبواب، و*"نزهة القلوب وبغية المطلوب"*، و*"السر الجليل في خواص حسبنا الله ونعم الوكيل"*. (الزركلي، *الأعلام*، ٣٠٥/٤).

[٤٤٥] ابن عطاء الله الإسكندري تاج الدين أبي الفضل أحمد بن محمد بن عبد الكريم، *التنوير في إسقاط التدبير*، بيروت، ١٩٩٨، ص ٨~٩.

[٤٤٦] وهو محمد بن يوسف بن على بن يوسف ابن حيان الغرناطي الأندلسي الجياني، النفزي، أثير الدين، أبو حيان: من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات. ولد في إحدى جهات غرناطة سنة ٦٥٤ هـ (١٢٥٦ م)، ورحل إلى مالقة. وتنقل إلى أن أقام بالقاهرة. وتوفى فيها سنة ٧٤٥ هـ (١٣٤٤ م)، بعد أن كف بصره. واشتهرت تصانيفه في حياته وقرئت عليه. من كتبه: *"البحر المحيط"* في تفسير القرآن، و*"النهر"* إختصر به البحر المحيط، و*"مجاني العصر"* في تراجم رجال عصره، و*"طبقات نحاة الأندلس"*، و*"زهو الملك في نحو الترك"*، و*"الإدراك للسان الأتراك"*، و*"منطق الخرس في لسان الفرس"*، و*"نور الغبش في لسان الحبش"*، و*"تحفة الأريب"* في غريب القرآن، و*"منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك"*، و*"التذييل والتكميل"* نحو، و*"عقد اللآلي"* في القرآت، و*"الحلل الحالية في أسانيد القرآن العالية"*، و*"التقريب"* بخطه، و*"المبدع"* في التصريف، و*"النضار"* مجلد ضخم ترجم به نفسه وكثيرا من أشياخه، و*"إرتشاف الضرب من لسان العرب"*، و*"اللمحة البدرية في علم العربية"*. وله شعر في *"ديوان"*. (الزركلي، *الأعلام*، ١٥٢/٧).

عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله إن شاء إن الله عليم حكيم﴾[447] ختم الآية بهذين الوصفين للإشارة إلى أنه إنما يعني بحسب المصلحة والحكمة"،[448] إنتهى.

وبالجملة فكل أفعال المولى على توالي الساعات واللحظات في المتضادات والمتماثلات منوطة بالحكمة البالغة التي لا يعقلها إلا العالمون. ولا يكاد يحصر كلام من أشار إلى هذا المعنى من أئمة العلماء المتقدمين والمتأخرين، وممن صرح بما قاله الحجة من /[٢٤ظ] تعلق الإيجاد بالأكمل الإمام أقضى القضاة البيضاوي[449] في تفسيره في قوله تعالى: ﴿ هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا﴾،[450] الآية، لأنه قال: "قوله[451] ﴿ وهو بكل شيء عليم﴾ فيه تعليل كأنه قال: ولكونه عالما بكيفية الأشياء كلها خلق ما خلق على هذا النمط الأكمل، والوجه الأنفع، واستدلال بأن من كان فعله على هذا النسق العجيب والترتيب الأنيق، كان عالما. فإن إتقان الأفعال وإحكامها وتخصيصها بالوجه الأحسن الأنفع، لا يتصور إلا من حكيم، عليم، رحيم"،[452] إنتهى.

---

[447] سورة التوبة، ٢٨/٩؛ وتمام الآية: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْمُشْرِكُونَ نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَٰذَا وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيكُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ إِن شَاءَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾.

[448] انظر إلى العبارات ما تشبه ذلك: أبو حيان الأندلسي، *البحر المحيط*، بدون مكان النشر، ١٩٨٣، ٢٨/٥.

[449] وهو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي الشيرازي، أبو سعيد، أو أبو الخير، ناصر الدين البيضاوي: قاض، مفسر، علامة. ولد في المدينة البيضاء (بفارس - قرب شيراز). لا يعرف تاريخ مولده. وولي قضاء شيراز مدة. وصرف عن القضاء، فرحل إلى تبريز فتوفي فيها سنة ٦٨٥ هـ (١٢٨٦ م). من تصانيفه: *"أنوار التنزيل وأسرار التأويل"* يعرف بتفسير البيضاوي، و*"طوالع الأنوار"* في التوحيد، و*"منهاج الوصول إلى علم الأصول"*، و*"لب اللباب في علم الإعراب"*، و*"نظام التواريخ"* كتبه باللغة الفارسية، و*"رسالة في موضوعات العلوم وتعاريفها"*، و*"الغاية القصوى في دراية الفتوى"* في فقه الشافعية. (الزركلي، *الأعلام*، ١١٠/٤).

[450] سورة البقرة، ٢٩/٢؛ وتمام الآية: ﴿ هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾.

[451] ل: في قوله.

[452] البيضاوي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*، بيروت، بدون تاريخ، ١٣٣/١.

وهذا ما أشار إليه الحجة بقوله في جواب ما سبق مما إعترض به عليه: "فإذا فعل، فليس في الإمكان أن يفعل إلا نهاية ما تقتضيه الحكمة[453] التي عرفنا أنها حكمة، ولم يعرفنا ذلك إلا لنعلم مجاري أفعاله، ومصادر أموره. ونتحقق أن كلما[454] قضاه ويقضيه[455] من خلقه، بعلمه وإرادته، إن ذلك على غاية الحكمة، ونهاية الإتقان، ومبلغ جودة الصنع، ليجعل كمال ما خلق دليلا قاطعا، وبرهانا على كماله في صفات جلاله الموجبة لإجلاله"،[456] إلى آخره. فتدبره إذ حاصله أن الموجودات كلها أفعاله تعالى جعلها مرأة لشهود صفاته التي لا أكمل منها، ودالة على اتصافه بتلك الكمالات، فتعين كونها في غاية الإحكام، والأبدعية، ليطابق الدال المدلول، ويرتقي من ذلك إلى شهود أكملية الذات المقدسة.

قال تعالى: ﴿ فانظر إلى آثار[457] رحمت[458] الله كيف يحي الأرض بعد موتها﴾،[459] وقال تعالى: ﴿ سنريهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى يتبين لهم أنه الحق﴾.[460] والآيات القرآنية مشيرة إلى تعريفه تعالى الحكمة التي أشار إليها الحجة كما في الآيات السابقة وغيرها. ويصرّح بإناطة فعله تعالى بالحكمة قوله: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ

---

[453] ش ل: الحجة.
[454] ا: كلما ما.
[455] ل: نقضيه.
[456] الغزالي، *الإملاء في إشكالات الإحياء*، ٢٣٥/٦.
[457] جميع النسخ: أثر.
[458] جميع النسخ: رحمة.
[459] سورة الروم، ٥٠/٣٠؛ وتمام الآية: ﴿ فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَىٰ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.
[460] سورة فصّلت، ٥٣/٤١؛ وتمام الآية: ﴿ سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الْآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾.

وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾،[٤٦١] أي ليعرفون كما قال بعض المفسرين.[٤٦٢] وقوله: ﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾،[٤٦٣] أي فتستدلون[٤٦٤] بخلقه[٤٦٥] المتضادات، والمتقابلات، على أنه فرد لا ضد له، ولا شبه. وعلى كمال قدرته حيث أوجد الضدين، وعلمه، وحكمته، لإتقان ما أوجده من ذلك، وكمال رحمته بما ينتفع العباد به منه. وكذا قوله تعالى في قصة[٤٦٦] خلق آدم: ﴿ إني أعلم ما لا تعلمون﴾[٤٦٧] في جواب قول الملائكة: ﴿ أتجعل فيها من يفسد فيها﴾. وقوله: ﴿ وعلّم آدم الأسماء﴾،[٤٦٨] وقد سبق آخر الفصل الثالث عن الفخر الرازي ما يوضح ذلك.

وقوله ليس في الإمكان أي الذي اتّصفت به الممكنات لإناطته إيجادها بقضيّة الحكمة البالغة تفضّلا بأن لا يفعل إلا ما تقتضيه تلك الحكمة التي إختار الإناطة بها. وعرفنا أنها حكمة لإدراكنا مما شاهدته أبصارنا،[٤٦٩] وبصائرنا، ما قضت به عقولنا /**[٢٥و]** من غاية الكمال، والإحسان لكل شيء خلقه. فيستدل بذلك الكمال والإحسان الجاري على وفق الحكمة البالغة، على كمال علمه، وقدرته، وصفات جلاله، كما يشير إليه ما أخرجه أبو نعيم

---

[٤٦١] سورة الذاريات، ٥٦/٥١.
[٤٦٢] ب ش ل: "كما قال بعض المفسرين" ساقط.
[٤٦٣] سورة الذاريات، ٤٩/٥١.
[٤٦٤] ل: فيستدلون.
[٤٦٥] ش ل: بجملة.
[٤٦٦] ب ش ل: قضية.
[٤٦٧] سورة البقرة، ٣٠/٢؛ وتمام الآية: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.
[٤٦٨] سورة البقرة، ٣١/٢؛ وتمام الآية: ﴿ وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾.
[٤٦٩] ا: ابصانا.

عن وهب ابن منبه: "قال: إن الله تعالى حين فرغ من خلقه نظر إليهم حين مشوا على وجه الأرض. فقال: إنا الله الذي لا إله إلا أنا، أنا الذي خلقتك بقوتي، واتقنتك بحكمتي. ولم أخلق شيأ مما خلقت لحاجة كانت مني إليه، ولكن لأبين به قدرتي، ولينظر الناظرون في ملكي، وتدبير حكمتي، ولتدين[470] الخلائق كلها بعزتي، وتسبح الخلق كلهم بحمدي، ولتعني الوجوه كلها لوجهي."[471]

[470] ش ل: ليدين.

[471] تمام الحديث هكذا: "حدثنا أحمد بن جعفر بن معبد ثنا أحمد بن عمرو البزار ثنا سلمة بن شبيب ثنا أحمد بن صالح ثنا أسد بن موسى عن يوسف بن زياد عن أبي أنيس بن وهب بن منبه عن وهب قال: إن الله عز وجل حين فرغ من خلقه نظر إليهم حين مشوا على وجه الأرض. فقال: أنا الله الذي لا إله إلا أنا الذي خلقتك بقوتي، واتقنتك بحكمتي، حق قضائي، ونافذ أمري. أنا أعيدك كما خلقتك، وافنيك بحكمتي حتى أبقى وحدي. فإن الملك والخلود لا يحق إلا لي أدعو خلقي، وأجمعهم لقضائي يوم يخسر أعدائي. وتجل القلوب من خوفي، وتجف الأقلام من هيبتي. و تبرأ الآلهة ممن عبدها دوني. قال: وذكر وهب بن منبه أن الله عز وجل لما فرغ من جميع خلقه يوم الجمعة، أقبل يوم السبت، فمدح نفسه بما هو أهله. وذكر عظمته، وجبروته، وكبريائه، وسلطانه، وقدرته، وملكه، وربوبيته. فأنصت له كل شيء واطرق له كل شيء خلقه. فقال: أنا الملك الذي لا إله إلا أنا ذو الرحمة الواسعة والأسماء الحسنى، أنا الله الذي لا إله إلا أنا ذو العرش المجيد والأفلاك العلى، أنا الله الذي لا إله إلا أنا ذو المن والطول، والآلاء، والكبرياء، أنا الله الذي لا إله إلا أنا بديع السموات والأرض، ومن فيهن، ملأت كل شيء عظمتي، وقهر كل شيء ملكي، وأحاطت بكل شيء قدرتي، وأحصى كل شيء علمي، ووسعت كل شيء رحمتي، وبلغ كل شيء لطفي. فأنا الله يا معشر الخلائق، فاعرفوا مكاني، فليس في السموات والأرض إلا أنا، وخلقي كلهم لايقوم، ولا يدوم إلا بي، وينقلب في قبضتي، ويعيش في رزقي، وحياته، وموته، وبقاؤه، وفناؤه بيدي. فليس له محيص ولا ملجأ غيري، لو تخليت عنه إذا لهلك كله، وإذا لكنت أنا على حالي. لا ينقصني ذلك شيئا، ولا يزيدني، ولا يهدني فقده، وأنا معتز بالعز كله. في جبروتي، وملكي، وبرهاني، ونوري، وسعة بطشي، وعلو مكاني، وعظمة شأني. فلا شيء مثلي، ولا إله غيري، ولا ينبغي لشيء خلقته أن يعدل بي، ولا ينكرني. فكيف ينكرني من خلقته يوم خلقته على معرفتي؟ أم كيف يكابرني من قهره ملكي، فليس له خالق، ولا باعث، ولا وارث غيري؟ أم كيف يعازني من ناصيته بيدي؟ أم كيف يعدل بي من أعمره، واسقم جسمه، وانقص عقله، وأتوفى نفسه، واخلقه، واهرمه، فلا يمتنع مني؟ أم كيف يستنكف عن عبادتي عبدي، وابن عبادي، وابن إمائي، لاينسب إلى خالق، ولا وارث غيري؟ أم كيف يعبد دوني من تخلقه الأيام، ويفنى أجله إختلاف الليل والنهار، وهما شعبة يسيرة من سلطاني؟ فالي إلي يا أهل الموت والفناء لا إلى غيري، فإني كتبت الرحمة على نفسي، وقضيت بالعفو، والمغفرة، لمن استغفرني، أغفر الذنوب جميعا صغيرها، وكبيرها، ولا يكبر ذلك علي، ولا تلقوا بأيديكم، ولا تقنطوا من رحمتي. فإن رحمتي سبقت غضبي، وخزائن الخير كلها بيدي. ولم أخلق شيئا مما خلقت لحاجة كانت مني إليه، ولكن لأبين به قدرتي، ولينظر الناظرون في ملكي، وتدبير حكمتي، ولتدين خلائقي كلها لعزتي، وتسبح الخلائق كلهم بحمدي، ولتعنوا الوجوه كلها لوجهي." ( الإصبهاني، *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*، ٣٣/٤-٣٥).

ولم يرد الحجة قطعا أنه تعالى لا يقدر على الأبدع، والأكمل مما أوجده، إذ هو من حيث هو ممكن. فيصلح أن يتعلق به القدرة، ولكن تعلق حكمته وإرادته بالأبدع على ما سبق اقتضى إحالة[٤٧٢] كون ذلك الممكن أبدع. فهو محال لغيره، لا لذاته، كما سبق غير مرة مع ما أسلفناه من أن مراتب الكمال مع عدم إنحصارها المتعين منها للأبدعية عند الحجة، منوط بحسب الوقت، والشخص، وهلم جرا إلى ما لا نهاية له من الأضداد التي تخلف[٤٧٣] بعضها بعضا، وغيرها. فلا يستلزم ما قاله الحجة القول بانتهاء جنس الكمال، إلى حد ليس فوقه كمال. لأن الحكم بأكمليته حينئذ إنما هو بحسب الموجود الشخصي، وزمانه[٤٧٤] للحكم بأكملية ضده عليه في شخص أو زمان آخر إلى ما لا نهاية له. فالأكملية نسبية[٤٧٥] وإضافية.[٤٧٦] فقد تقتضي الحكمة أن لا يزيد المولى بعض عباده[٤٧٧] على ما منحه من معارفه وحبه لئلا[٤٧٨] يَشْغَلَه إستغراقه بذلك عن الشعور، بما فيه مصلحة بنيته، ودفع الضرر عنها. فإن المستغرق في المحبة، لا يجد ألم ضرب السيف فضلا عن غيره، وأيضا فلا ينتفع غيره به، لأنه لا يشعر به. فيكون عدم الزيادة هو الأبدع الأكمل، مع أنها في نفسها أعلى وأكمل، والله تعالى قادر على تلك الزيادة إلى ما لا نهاية له. وقد يمنح الزيادة عبدا آخر، لا يشغله الإستغراق بذلك عن الشعور المذكور، فتكون تلك الزيادة هي الأبدع الأكمل في حق الثاني دون الأول، لأنها نحلة بالحكمة في حقه، فلم يكن

[٤٧٢] ش ل: حاله.
[٤٧٣] ش ل: يخلف.
[٤٧٤] ش ل: زما.
[٤٧٥] ش ل: بسببه.
[٤٧٦] ش ل: اضافته.
[٤٧٧] ا : عبادة.
[٤٧٨] جميع النسخ: ليلا.

أبدع بالنسبة إليه وهلم جرا. فمقدوراته تعالى[٤٧٩] في الكمال لا تتناهي، والحكم بالأكملية والأبدعية في كل فرد أمر نسبي لاقتضاء الحكمة له. فلا[٤٨٠] منافاة في ذلك قطعا لكون المقدورات من مراتب الكمال بحسب ذاته، لا تتناهى[٤٨١] مع إثبات الأبدعية لكل فرد منها من حيث إقتضاء الحكمة له. ولهذا حكم الحجة بأن المرض والنقص ونحو ذلك يوصف بالأبدعية والأكملية لاقتضاء الحكمة له، من الحيثية المقتضية لهما، وعلى تقدير تسليم لزوم التناهي في الكمالات مما نسب للحجة فلا محذور في التزامه لقيام الدليل عنده، على تناهي هذا الفرد /[٢٥ظ] لاقتضاء الحكمة له، ولا إستقصار فيه للقدرة، بل هو الكمال كما سبق، ولا منافاة فيه لقول الحجة في *الرسالة القدسية:* "إن معلوماته تعالى لا تحصى، ومقدوراته لا تتناهى[٤٨٢]"[٤٨٣] لأن الحكم فيها إنما هو على كل جملة منهما.[٤٨٤]

**قلت:** ومن العجيب[٤٨٥] أن ابن المنيّر قال عقب ما سبق عنه في الفصل قبله، من توجيه ما قاله الحجة بما سبق عنه: إن المرتضى بعد ذلك التوجيه أن درجات الكمال لا تقف عند غاية، ولا تنتهي بنهاية. وإن صيغ التفضيل الواردة في الكتاب والسنة محمولة على التفاضل فيما بين الواقعات، لا الممكنات. ولا إشكال أن الكمالات

---

٤٧٩ ش ل: "تعالى" ساقط.
٤٨٠ ب ش ل: و لا.
٤٨١ ل: يتناهى.
٤٨٢ ل: يتناهى.
٤٨٣ الغزالي، *قواعد العقائد*، ص ٥٥.
٤٨٤ ب ش ل: منها.
٤٨٥ ش ل: من العجب.

الواقعة في الكائنات مُغَيّاة منتهية إلى حد في علم الله لا يعلمه سواه، أي بخلاف كمالات ما يتوقع من الكائنات التي لم تقع[٤٨٦]، فإن كمالاتها غير مغيات،[٤٨٧] ولا منتهية إلى حد.

قال: وقوله تعالى: ﴿ لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾،[٤٨٨] ينزل على أن المراد في "أحسن تقويم" موجود. فتبقى الممكنات على عدم النهاية، وهلم جرا إلى تمام الأمثلة. وقال أيضا: إن الرداءة غير منتهية إلى حد.

ثم قال: فإن قيل: إذا كان الكمال لا يقف عند حد، وما من كامل إلا ويمكن أكمل منه، فبماذا تندفع الشبهة المتقدمة أي التي سبق حكايتها عنه في الفصل قبله، وهي أنه يلزم ذلك[٤٨٩] أن لا يتعلق القدرة بالأكمل؟ **قلنا:**[٤٩٠] تندفع الشبهة بأن الأكمل الذي لا أكمل منه على هذا[٤٩١] التقدير تناقض، لأن الفرض نفي النهاية عن الممكنات والكمالات ممكنات[٤٩٢]. فلو فرضنا أكمل لا أكمل فوقه، للزم تناهي ما لا يتناهى، وهو محال. والمحال لا تتعلق به القدرة. أ لا ترى أن قائلا لو قال: هل يتعلق القدرة بخلق أصغر من الجوهر الفرد، أي وهو ما[٤٩٣] لا يقبل القسمة لا فعلا، ولا وهما، ولا فرضا عقليا ممكن الوقوع، فإن المحال يمكن فرضه لا وقوعه. **قلنا:** أصغر منه

---

[٤٨٦] ل: يقع.

[٤٨٧] ش: مغياة؛ ل: مغباة.

[٤٨٨] سورة التين، ٩٥/٤.

[٤٨٩] ب ش ل: من ذلك.

[٤٩٠] ل: قلت.

[٤٩١] ش ل: "هذا" ساقط.

[٤٩٢] ش ل: ممكنا.

[٤٩٣] ا: ما، صح هـ

محال وتناقض، فلا يتعلق به القدرة. ولو قال قائل: هل يجوز أن ينعم الله أهل الجنة بنعيم الأبد[٤٩٤] دفعة واحدة، وهل تتعلق القدرة بذلك؟ **قلنا:** هذا محال. فإن معناه أن يجمع ما لا يتناهى، فيجعله متناهيا منقطعا، وقلب الحقائق لا تتعلق به القدرة. فقد آل الكلام إلى إبطال مقالة الغزالي، مذهبا ومستندا. ولكن لو اقتصر على إضافة مذهبه للسمع، لكان قولا يشبه أن يقال به، ولا يعد قائله[٤٩٥] خارقا للإجماع، وإن كان الحق خلافه، إنتهى كلام ابن المنيّر.

**قلت:** و[٤٩٦]وجه التعجب مما قاله أمور:

**أحدها:** إن كلام المحكي في الفصل قبله إقتضى ترجيح مذهب التوقف في إنحصار الأجناس، وعدم إنحصارها المبني عليها الخوض في تناهي مراتب الكمالات. /[٢٦و] فإنه نسب هذا المذهب للمحققين، وصرّح أيضا بأن توجيه[٤٩٧] الإستدلال على عدم الإنحصار مدخول. وأشار إلى الثناء على قائلي مذهب التوقف وقضية ذلك، كون المرتضى عنده نفي[٤٩٨] العلم بعدم الإنحصار، مع أن العلم به هو الذي ينشأ عنه القول بعدم تناهي درجات الكمال، بل قال في القاعدة الخامسة: إن قيل: إذا كان المختار التردد والتشكك في الإنحصار، فترددوا في تجويز خلق أزيد من هذه الأفلاك إلى غير النهاية، وأنتم لا تقفون في إقتدار الحق عند حد، **قلنا:** إنما ترددنا في انحصار

---

٤٩٤ ل: لا بد.

٤٩٥ ا: فائله.

٤٩٦ ش ل: "و" ساقط.

٤٩٧ ب ش ل: "توجيه" ساقط.

٤٩٨ ش ل: عدم نفي.

الأجناس. وأما الأحاد، فنقطع بأنها لا تنحصر،[499] ولا تقف قدرة الحق منها عند حد، فما من عدد إلا و يجوز في الإمكان أزيد منه. ولو روجعنا في الأجناس لتوقفنا. فأما الأحاد، فلا وقفة فيها. والأعداد الزائدة في الأفلاك، أمثال لا[500] أجناس،[501] إنتهى.

فكيف يقول هنا إن المرتضى أن درجات الكمال لا تقف عند غاية، ولا تنتهي بنهاية؟ فقد صرّح بارتضاء خلاف رأي المحققين المختار، مع الإعتراف فيما سبق بأن توجيهه مدخول. فكيف يكون المرتضى ما لم يتم توجهه؟ والله أعلم بما أراده من ذلك. ثم إن الله تعالى قد أخبر بحصر ما وقع من أفلاك السموات مشيرا إلى المعنى فيه، فقال تعالى: ﴿ الله[502] الذي خلق سبع سموات ومن الأرض مثلهنّ يتنزّل الأمر بينهنّ لتعلموا أن الله على كل شيء قدير ﴾.[503]

فقد بين تعالى أن خلقه لتلك الأعداد المخصوصة مع تنزل الأمر بينهن من أجل أن يعلم عموم قدرته لكونه على وفق الحكمة البالغة. فذكر التخصيص مع ذكر العلة المذكورة أبلغ شاهد[504] لما يقوله الحجة. وقد علمت أن الحجة لا نزاع له في إمكان الزيادة من حيث هي.[505]

---

[499] ش: ينحصر.
[500] ش ل: "لا" ساقط.
[501] ش ل: الأجناس.
[502] ب ش ل: "الله" ساقط.
[503] سورة الطلاق، ١٢/٦٥؛ وتمام الآية: ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا ﴾.
[504] ش ل: شاهدا.
[505] ا: "و قد علمت أن الحجة لا نزاع له في إمكان الزيادة من حيث هي" ساقط.

**ثانيها:** أنه قد سبق عنه أنه لا يحتاج في مثل ما نحن فيه أكثر من الظواهر، وأنه قد بين دلالتها على هذا المقصود، يعني الإنحصار. وقال: "لعل تظافرها، وتظاهرها، ومساقاتها تردها نصوصا"، إنتهى.

مع أن الظواهر، إنما تصرف عن ظاهرها لدليل يقتضي الصرف، فكيف يقول من غير دليل أن صيغ التفضيل الواردة في الكتاب والسنة محمولة على التفاضل فيما بين الواقعات، أي التي دخلت في الوجود لأن كمالاتها منتهية إلى حد في علمه تعالى، أي بخلاف كمالات ما يتوقع من الكائنات التي لم يقع؟ ولهذا نزل قوله تعالى في "أحسن تقويم" على أن المراد في "أحسن تقويم" موجود. فتبقى الممكنات على عدم النهاية.

**قلت:**[٥٠٦] وهو غفلة عن كون كلام الباري تعالى قديم متنوّع في الأزل إلى أنواعه من الخبر وغيره، وإن كان صفة واحدة لأنها أنواع إعتبارية، لا حقيقية. فكيف ينزل هذا الخطاب الأزلي المتعلق بهذا المخبر عنه على كون المراد "أحسن تقويم" موجود ولا موجود /[٢٦ظ] حينئذ؟ فإنما المراد أن خلق الإنسان كائن على أحسن تقويم يوجد، والمضى في قوله "خلقنا" إنما أستفيد من صيغة اللفظ الدال على المعنى القديم، وتلك الصيغة

---

[٥٠٦] ب ش ل: "قلت" ساقط.

حادثة أنزلت بعد خلق الإنسان. وقد أخرج جمعٌ منهم البَزَّار،[507] و إبن المنذر،[508] وإبن جريج،[509] وإبن أبي حاتم[510] من طرق عن عبد الله ابن الزبير[511] أنه قال: نزلت هذه الآية ﴿ وَسَيُجَنَّبُهَا الْأَتْقَى الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ

---

[507] وهو أحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر البزار: حافظ من العلماء بالحديث. من أهل البصرة. حدث في آخر عمره بإصبهان وبغداد والشام. لا يعرف تاريخ وفاته. توفي في الرملة سنة ٢٩٢ هـ (٩٠٥ م). له مسندان: أحدهما كبير سماه *"البحر الزاخر"* ، والثاني صغير. كتب سنة ٨٦٣ هـ. (الزركلي، *الأعلام*، ١٨٩/١).

[508] وهو محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري، أبو بكر: فقيه مجتهد، من الحفاظ. كان شيخ الحرم بمكة. ولد سنة ٢٤٢ هـ (٨٥٦ م)، وتوفي سنة ٣١٩ هـ (٩٣١ م) بمكة. له: *"المبسوط"* في الفقه، و*"الأوسط في السنن والإجماع والإختلاف"* ، و*"الإشراف على مذاهب أهل العلم"* فقه، و*"اختلاف العلماء"* ، و*"تفسير القرآن"* . (الزركلي، *الأعلام*، ٢٩٤/٥-٢٩٥).

[509] وهو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، أبو الوليد وأبو خالد: فقيه الحرم المكي. ولد سنة ٨٠ هـ (٦٩٩ م) بمكة، وتوفي فيها سنة ١٥٠ هـ (٧٦٧ م). كان إمام أهل الحجاز في عصره. وهو أول من صنف التصانيف في العلم بمكة. رومي الأصل، من موالي قريش. (الزركلي، *الأعلام*، ١٦٠/٤).

[510] وهو عبد الرحمن بن محمد أبي حاتم ابن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، أبو محمد: حافظ للحديث، من كبارهم. كان منزله في درب حنظلة بالري، وإليها نسبته. ولد سنة ٢٤٠ هـ (٨٥٤ م)، وتوفي سنة ٣٢٧ هـ (٩٣٨ م). له تصانيف، منها: *"الجرح والتعديل"* ، و*"التفسير"* ، و*"الرد على الجهمية"* ، و*"علل الحديث"* ، و*"المسند"* ، و*"الكنى"* ، و*"الفوائد الكبرى"* ، و*"المراسيل"* ، و*"تقدمة المعرفة بكتاب الجرح والتعديل"* ، و*"زهد الثمانية من التابعين"* في الظاهرية، و*"آداب الشافعي ومناقبه"* ، و*"بيان خطأ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري في تاريخه"* . (الزركلي، *الأعلام*، ٣٢٤/٣).

[511] وهو عبد الله بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، أبو بكر: فارس قريش في زمنه، وأول مولود في المدينة بعد الهجرة. شهد فتح إفريقية زمن عثمان، وبويع له بالخلافة سنة ٦٤ هـ عقيب موت يزيد ابن معاوية، فحكم مصر والحجاز، واليمن، وخراسان، والعراق وأكثر الشام، وجعل قاعدة ملكه المدينة. وكانت له مع الأمويين وقائع هائلة، حتى سيروا إليه الحجاج الثقفي، في أيام عبد الملك بن مروان، فانتقل إلى مكة، وعسكر الحجاج في الطائف. ونشبت بينهما حروب أتى المؤرخون على تفصيلها انتهت بمقتل ابن الزبير في مكة، بعد أن خذله عامة أصحابه وقاتل قتال الأبطال، وهو في عشر الثمانين. وكان من خطباء قريش المعدودين، يشبَّهُ في ذلك بأبي بكر. مدة خلافته تسع سنين. وكان نقش الدراهم في أيامه: بأحد الوجهين: "محمد رسول الله"، وبالآخر "أمر الله بالوفاء والعدل". وهو أول من ضرب الدراهم المستديرة. له في كتب الحديث ٣٣ حديثا. وكانت في الأعمال البهنساوية (بمصر) طائفة من بنيه، هم: بنو بدر، وبنو مصلح، وبنو نصارة. (الزركلي، *الأعلام*، ٨٧/٤).

يَتَزَكَّ﴾،[512] إلى آخر السورة، في أبي بكر الصديق. و قال الإمام البغوي[513] وابن الخازن:[514] "إن "الأتقى"، هنا أبو بكر الصديق في قول جميع المفسرين." وقال الإمام الفخر الرازي: "أجمع المفسرون منا على أن المراد بالاتقى، أبو بكر، وذهبت الشيعة إلى أن المراد به[515] علي، وكله ظاهر في أن أفعال التفضيل في قوله "الأتقى" على بابه للإجماع على أن أفضل الأمة بعد نبيها أبو بكر." ولهذا قال السبكي: ""الأتقى" هو الأكمل تقوى،

[512] سورة الليل، ٩٢/١٧~١٨.

[513] وهو الحسين بن مسعود بن محمد، الفراء، أو ابن الفراء، أبو محمد، ويلقب بمحيي السنة، البغوي: فقيه، محدث، مفسر. نسبته إلى "بغا"- من قرى خراسان، بين هراة ومرو. ولد سنة ٤٣٦ هـ (١٠٤٤ م)، وتوفي بمرو الروذ سنة ٥١٠ هـ (١١١٧ م). له: *"التهذيب"* في فقه الشافعية، و*"شرح السنة"* في الحديث، و*"لباب التأويل في معالم التنزيل"* في التفسير، و*"مصابيح السنة"*، و*"الجمع بين الصحيحين"*. (الزركلي، *الأعلام*، ٢/٢٥٩).

[514] وهو علي بن محمد بن إبراهيم الشيحي علاء الدين المعروف بالخازن: عالم بالتفسير والحديث، من فقهاء الشافعية. بغدادي الأصل، نسبته إلى "شيحة". من أعمال حلب. ولد ببغداد سنة ٦٧٨ هـ (١٢٨٠ م)، وسكن دمشق مدة. وكان خازن الكتب بالمدرسة السميساطية فيها. وتوفي بحلب سنة ٧٤١ هـ (١٣٤١ م). وقيل ٧٦٥ هـ أيضا. له تصانيف، منها: *"لباب التأويل في معاني التنزيل"* في التفسير، يعرف بتفسير الخازن، و*"عدة الأفهام في شرح عمدة الأحكام"* في فروع الشافعية، و*"مقبول المنقول"* في الحديث. (الزركلي، *الأعلام*، ٥/٥).

[515] ب ش ل: "به" ساقط.

وهو صفة أبي بكر الصديق. قال: ودلّ على فضله على جميع الأمة. قال تعالى: ﴿ إن أكرمكم عند الله أتقاكم﴾[516]"[517] إنتهى.[518]

**ثالثها**؛ قوله إن "الرداءة" أيضا غير منتهية إلى حد مقتض لاستحالة النهاية عليها أيضا، حتى يتعين صرف ما دال على التناهي فيها أيضا عن ظاهره.

وقد قال تعالى: ﴿ وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت﴾[519] وهو خبر أيضا، فلا يخفي ما في حمله على أوهن البيوت الموجودة عند نزول الآية. ولو صحّ ما قاله، لبطل ما حكاه البدر الزركشي وغيره عن العلماء من عدم جواز قول القائل، أي مشيرا إلى بيت ونحوه[520] هذا أوهن من بيت العنكبوت لتضمنه تكذيب ما أخبر الله

---

[516] سورة الحجرات، ١٣/٤٩؛ وتمام الآية: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾.

[517] انظر: ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد ابن إدريس الرازي، *تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله والصحابة والتابعين*، مكة، ١٩٩٧، ٣٤٤١/١٠؛ الخازن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي، *تفسير الخازن: لباب التأويل في معاني التنزيل*، بيروت، ١٩٩٥، ٤٣٥/٤~٤٣٦؛ أبو حيان الأندلسي، *البحر المحيط*، ٤٨٣/٨~٤٨٤؛ السيوطي، *الدر المنثور في التفسير المأثور*، بيروت، ١٩٨٣، ٥٣٧/٨~٥٣٨؛ ابن كثير، *تفسير القرآن العظيم*، ٣٧٨/١٤~٣٧٩؛ البغوي أبو محمد الحسين بن مسعود، *تفسير البغوي: معالم التنزيل*، الرياض، ١٩٩٣، ٤٤٧/٨~٤٤٩؛ الزمخشري جار الله أبي القاسم محمود بن عمر، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، الرياض، ١٩٩٨، ٣٨٧/٦~٣٨٨؛ المحلي جلال الدين محمد بن أحمد - السيوطي جلال الدين عبد الرحمن، *تفسير القرآن العظيم: تفسير الجلالين*، القاهرة، بدون تاريخ، ٢٦٧/٢؛ السبكي تاج الدين، *طبقات الشافعية الكبرى*، ٢٠٣/٦؛ السبكي تاج الدين، *جمع الجوامع في علم أصول الفقه*، بيروت، ٢٠١١، ص ٤٩٠.

[518] ا: إنتهى، صح هـ

[519] سورة العنكبوت، ٤١/٢٩؛ وتمام الآية: ﴿ مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾.

[520] ش ل: نحو.

به، لأنه على تقدير كون المراد أوهن البيوت الموجودة[٥٢١] حينئذ، لا يكون الواصف الآن لشيء تجدد وجوده بعد ذلك، بأنه أوهن منه مكذبا له.[٥٢٢] وكذا القول فيمن قال في متجدد الوجود من تقويمات المخلوقات غير الإنسان إنه أحسن من تقويم الإنسان، وهو خلاف قضية ما فهمه العلماء من ذلك. وليْتَ شعري ما يصنع في كون النظر إلى وجهه الكريم، أفضل عطاياه ونحوه مما سبق.

**رابعها**: ما أشار إليه في السؤال عما[٥٢٣] يدفع الشبهة المتقدمة في لزوم القائل، بعدم تناهي الكمال أن القدرة لا تتعلق بالأكمل، وقوله "في دفعها الأكمل الذي لا أكمل منه على هذا التقدير، أي وهو عدم وقوف الكمال عند حد تناقض" إلى آخره، منظور فيه، لأنه رتب السؤال على قوله: "إذا كان الكمال لا يقف عند حد، وما من كامل إلا ويمكن أكمل منه". وأنت خبير أن مجرد إمكان أن يكون أكمل من ذلك الكامل، لا يستلزم إستحالة تعلق القدرة بالأكمل، لأن الممكن هو الذي يجوز وجوده وعدمه. فعلى تقدير أن لا يشاء الله وجود ذلك /[٢٧و] الممكن الأكمل، مما تعلقت القدرة بإيجاده كان ما تعلقت القدرة بإيجاده هو الأكمل وجودا، وإن ساغ فرض أكمل[٥٢٤] منه من حيث الإمكان. فلا تناقض، ولا إستحالة في التعلق القدرة بمرتبة من الكمال لا يشاء الباري عز وجل ما هو أكمل منها وقوعا، و إن جاز ذلك إمكانا.

---

[٥٢١] ل: الوجودة.
[٥٢٢] ب ش ل: "له" ساقط.
[٥٢٣] جميع النسخ: عن ما.
[٥٢٤] ل: اكبر.

قوله "لأن الغرض نفي النهاية عن الممكنات والكمال منها"، **قلنا:** مسلم، لكن معنى نفي النهاية عن الكمالات، إن كل كمال يمكن أن يكون أكمل منه، لا وجوب ذلك.

قوله "فلو فرضنا أكمل لا أكمل بعده للزم[٥٢٥] تناهي ما لا يتناهى"، **قلنا:** اللازم تناهي ما لا يتناهى إمكانا ولا محذور فيه. لأن المشيئة هي القاطعة لإمكان عدم التناهي، وإنما يتم الإستحالة والمناقضة، لو كان الكمال لا يقف عند حد وجوبا حتى أنه ما من كامل إلا، ويجب وقوع ما هو أكمل منه. فحينئذ يستحيل تعلق القدرة بإيجاد ما لا أكمل منه، ويتحقق التناقض بفرض وجود[٥٢٦] أكمل لا أكمل منه للزوم[٥٢٧] تناهي ما وجب عدم تناهيه، وهو محال.

**خامسها؛** قوله "و المحال لا تتعلق به القدرة" إلى آخره يقال عليه. قد أسلفنا أن دليله لم ينتج إستحالة وجود أكمل لا أكمل[٥٢٨] فوقه، حتى يدعي أن القدرة لا تتعلق به، ومما يبطل هذه الدعوى. إن الأمة أجمعت على أن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم أفضل من مضى، ومن يأتي من العالمين، فقد وجد[٥٢٩] قطعا أكمل لا أكمل فوقه، وأيضا فجنس كمال الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم مراتب، لأن الله تعالى فضّل بعضهم على بعض،

---

٥٢٥ ا: لزم.
٥٢٦ ش: "وجود" ساقط.
٥٢٧ ش ل: للزم.
٥٢٨ ش ل: "لا اكمل" ساقط.
٥٢٩ ش ل: وجب.

وقد علمت أن سيدنا[٥٣٠] محمدا[٥٣١] صلى الله عليه وسلم[٥٣٢] أختص بأكملها وأبدعها مطلقا قطعا، فلا استحالة في إيجاد أكمل لا أكمل فوقه مطلقا، وإن كانت المقدورات لا تتناهى بحسب الإمكان. وأيضا فكمالات الأمم غير الأنبياء مراتب. وقد أجمعوا على أن هذه الأمة المحمدية أفضل الأمم، وأن أفضلها أبو بكر الصديق. فثبت في جنس كمال غير الأنبياء أكمل لا أكمل بعده أيضا من غير منافاة لكون المقدورات لا تتناهى[٥٣٣] بحسب الإمكان. فكيف يدعي استحالة ما أسلفنا أنه مراد الحجة من إثبات الأبدعية، والأكملية بحسب النسب والإضافات المختلفة باختلاف الأشخاص، والأحوال، والأزمان؟ كما يرشد إليه ما أخرجه إبن أبي حاتم عن إبن عباس أنه قال: "﴿ أحسن كل شيء خلقه﴾[٥٣٤] فجعل الكلب في خلقه حسنة"،[٥٣٥] أي وإن كانت صورته مروّعة مع سبعيته، إذ الحكمة في ذلك إتخاذه للحراسة من السباع وغيرها من المؤذين والإصطياد به، فناسبت[٥٣٦] فيه أحسنية تلك الصورة. ولهذا نهى الشارع عن اتخاذه لغير الحراسة والإصطياد لترويعه الضيف وغيره من غير حاجة.

---

[٥٣٠] ا: "سيدنا" ساقط.
[٥٣١] ل: محمد.
[٥٣٢] ا: أفضل من مضى، ومن يأتي من العالمين، فقد وجد قطعا أكمل لا أكمل فوقه، وأيضا فجنس كمال الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم مراتب، لأن الله تعالى فضل بعضهم على بعض، وقد علمت أن سيدنا محمدا صلى الله عليه وسلم، صح هـ
[٥٣٣] ل: تناهى.
[٥٣٤] سورة السجدة، ٧/٣٢؛ وتمام الآية: ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِن طِينٍ﴾.
[٥٣٥] ابن أبي حاتم، *تفسير القرآن العظيم*، ٣١٠٤/٩.
[٥٣٦] ل: فنا.

وبالجملة ففيما أسلفناه إبطال لدعوى ابن المنيّر، إستحالة وجود أكمل لا أكمل فوقه مع أنه غير لازم لما قررناه في معنى كلام الحجة، وهو موجب للقطع ببطلان دعوى ابن المنيّر مع ما يلزمها من إستقصار القدرة /[٢٧ظ] عن إيجاد الأكمل، بخلاف دعوى الغزالي قدرته تعالى على أعلى مراتب الكمال، وإن مشيئته إنما تتعلق بالأكمل لاقتضاء حكمته له. ومع هذا فقد قال ابن المنيّر في القاعدة الثامنة: كيف يستجاز اعتقاد قصور القدرة القديمة على عدد لا يتعدى، وحدّ لا يتجاوز؟ فيقال له لا نسلم لزوم ما ادعاه لما قاله الحجة لما أسلفناه، وعلى تقدير تسليمه فذاك لأنه هو الأكمل، ولأن الحكمة إقتضته.

فكيف يستجيز هو القول بعدم القدرة على الأكمل من غير تعويل على حكمة، ولا دليل مع أنه تعالى قادر على تناهي ما لا يتناهى إمكانا؟ ثم لو سلم استحالة أكمل لا أكمل فوقه، فالإستحالة إنما تفرض في مثله بالغير، لا بالذات، لأنه من حيث ذاته ممكن بلا[٥٣٧] شك. وقد أسلفنا أن القدرة تتعلق من حيث الصلاحية بكل ممكن، وإن إستحال وجوده لتعلق العلم بعدمه ونحوه، حتى قال إبن المنيّر في القاعدة السادسة: إن خلاف المعلوم ممكن في نفسه محال لما يفضي إليه، والمحال هو الذي يفضي إليه لا نفسه، وإطلاق القول بأنه مقدور هو الملائم لواردات الكتاب والسنة. ثم قال: ومقصودنا من هذه القاعدة أن الغزالي لم يبن على مذاهب أهل السنة، لأن لقائل أن يعتذر عنه، فيقول لعله إنما نفى الإمكان عن خلاف هذا العالم من المتوقعات، لأن الله تعالى أخبر أنه

---

[٥٣٧] ا: بلا، صح هـ

لا[538] يخلق سموات أخر، ولا أرضين، وعلمه على فوق خبره، وخلاف المعلوم ليس في الإمكان. فبينا[539] أن خلاف المعلوم ممكن أي ليس مستحيلا لذاته، خلافا لما بنى عليه الغزالي.

**قلت:** فكيف تنكص على عقبيك، وتدعي أن الأكمل الذي لا أكمل فوقه محال، ثم تدعي أن القدرة لا تتعلق به مع القطع بأنه لو ثبت إستحالته لم يكن لذاته، بل للأمر الذي يقتضي تعين أحد الجائزين، ويوجب إيجاد الأكمل بعد المرتبة قبله وهلم جرا. ثم كيف تستظهر[540] على ذلك بعدم تعلق القدرة بخلق أصغر من الجوهر الفرد[541]، وبتنعيم أهل الجنة بنعيم الأبد[542] دفعة، واستحالة كل منهما لذاته. فقد وقعت في أبلغ مما إدعاه الحجة لأنك لا ترضى لنفسك ما بينا به مراد الحجة، وزعمت خروجه عن قواعد أهل السنة. فليتأمل أولو[543] الألباب ما أظهره الله في ذلك من بركة حجة الإسلام. وقد قال ابن المنيّر أيضا: إن االتردد إنما هو في[544] إنحصار الأجناس، وأما الأمثال، فيقطع بأن قدرة الحق جل جلاله لا تقف منها عند حد. وإنه ما من عدد إلا ويجوز في الإمكان أزيد منه.

---

[538] ا: لا، صح هـ
[539] ل: يبينا.
[540] ش ل: يستظهر.
[541] ل: من ذلك الجوهر الفرد.
[542] ش ل: أهل الأبد.
[543] ب ش ل: أولوا.
[544] ا: في، صح هـ

**قلت:** الإمكان لا نزاع فيه في الأمثال بل ولا في الأجناس. وهو لا ينافي تعلق إختيار الباري ومشيئته يتناهى ما شاء من ذلك. فإنا نجزم بأن الأفراد /[٢٨و] والأمثال من الإنسان، مثلا لا بد من إنتهائها إلى الحد الذي علمه عز وجل. وتعلقت مشيئته به قبل قيام الساعة، بل وانتهاء عالم الدنيا بأجمعه.

فإن قلت: فإذا أعيدت أفراد الإنسان أمكن التوالد في الجنة، وقد أخرج الترمذي[٥٤٥]، وقال حسن غريب عن أبي سعيد[٥٤٦] مرفوعا: "إن الرجل من أهل الجنة ليولد له الولد كما يشتهي، ويكون حمله وفصاله في ساعة واحدة."[٥٤٧]

---

[٥٤٥] محمد بن عيسى بن سورة بن موسى السلمي البوغي الترمذي، أبو عيسى. ولد سنة ٢٠٩ هـ/٨٢٤ م. من أئمة علماء الحديث وحفاظه، من أهل ترمذ (على نهر جيحون) تتلمذ للبخاريّ، وشاركه في بعض شيوخه. وقام برحلة إلى خراسان والعراق والحجاز وعمي في آخر عمره. وكان يضرب به المثل في الحفظ. مات بترمذ سنة ٢٧٩ هـ/٨٩٢ م. من تصانيفه: "*الجامع الكبير*" بإسم *صحيح الترمذي* في الحديث، و"*الشمائل النبويّة*"، و"*التاريخ*"، و"*العلل*" في الحديث. (الزركلي، *الأعلام*، ٣٢٢/٦).

[٥٤٦] وهو سعد بن مالك بن سنان الخدري الأنصاري الخزرجي، أبو سعيد: صحابي. كان من ملازمي النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه أحاديث كثيرة. غزا اثنتي عشرة غزوة. وله ١١٧٠ حديثا. توفي في المدينة سنة ٧٤ هـ (٦٩٣ م) (الزركلي، *الأعلام*، ٨٧/٣).

[٥٤٧] البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين، *كتاب البعث والنشور*، بيروت، ١٩٨٨، ص ٢٢٠~٢٢١؛ وأخرج الترمذي الحديث في *سننه* هكذا: "حدثنا بندار قال: حدثنا معاذ بن هشام قال: حدثنا أبي، عن عامر الأحول، عن أبي الصديق الناجي، عن أبي سعيد الخدري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "المؤمن إذا اشتهى الولد في الجنة كان حمله ووضعه وسِنه في ساعة كما يشتهي". هذا حديث حسن غريب، وقد إختلف أهل العلمِ في هذا، فقال بعضهم: "في الجنة جماع، ولا يكون ولد." هكذا روي عن طاوس، ومجاهد، وإبراهيم النّخعي "وقال محمد، قال إسحاق بن إبراهيم، في حديث النبي صلى الله عليه وسلّم: "إذا إشتهى المؤمن الولد في الجنة كان في ساعة واحدة كما يشتهي ولكن لا يشتي." قال محمد: "وقد روي عن أبي رزين العقيلِي، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إن أهل الجنة لا يكون لهم فيها ولد.""، "وأبو الصديق الناجي إسمه: بكر بن عمرو، ويقال بكر بن قيس أيضا." (*سنن الترمذي*، صفة الجنة، ٢٣).

**قلت:** الحجة لا ينفي الإمكان، وأيضا فذاك عالم آخر غير هذا يوجده الله مع الإعادة لما شاء، وأيضا فقد قال الترمذي عقب حديثه: "وقد إختلف أهل العلم في هذا، فقال بعضهم في الجنة جماع ولا يكن ولد"[٥٤٨]، إنتهى.

وأيضا فقد أخرج أحمد من حديث أبي رزين مرفوعا: "يُلِذّونكم مثل لذاتهم في الدنيا، ويلذون بكم غير أن لا تَوَالُدَ."[٥٤٩] وهذا هو الظاهر.

ثم إن ابن المنيّر قد قال في القاعدة الرابعة: إن كون العجز، عدم القدرة، كما هو العرف، هَفْوَة بل غَفْوَة. فإن الحجر لا قدرة له، وليس بعاجز. والقدرة القديمة لا تتعلق بالمستحيل، وليس ذلك عجزا. وإن المذهب الحق، مذهب الشيخ الأشعري أن العجز معنى وجودي يضاد القدرة، ويتعلق بالحادث، تعلق القدرة به على المضادة.[٥٥٠] ثم قال: فإذا تحقق أن العجز معنى يتعلق بالمعجوز عنه حال وجوده، تعلق القدرة الحادثة بالمقدور حال حدوثه إستحال قول الغزالي. لو لم يخلق الله ما يحصل به الكمال مع عدم قدرته عليه، لكان عجزا ينافي القدرة. لأنه جعل عدم تعلق القدرة عجزا إقتضى عدم المعجوز عنه.

**قلت:** هذا تحريف لمراد الحجة ليتم له عيبه. إذ لا يخفى أن الحجة[٥٥١] بنى[٥٥٢] مقالته على أنه تعالى أناط الإيجاد بالأكمل لاقتضاء الحكمة الباهرة له. فلو فرض في وصف الممكنات كمال زائد على ما اتصف به العالم، ولم يكن

---

[٥٤٨] *سنن الترمذي*، صفة الجنة، ٢٣.
[٥٤٩] أحمد بن حنبل، *المسند*، ٤٧٥/٥.
[٥٥٠] انظر: الأشعري، *اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع*، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٣٩-٤٠.
[٥٥١] ش ل: "إن الحجة" ساقط.
[٥٥٢] ش: بنا.

الباري تعالى قادرا على إيجاد ذلك الكمال الذي تقتضيه الحكمة، لكان ذلك أي إنتفاء قدرته على ذلك الممكن عجزا يناقض الإلهية. إذ تجب قدرة الإله على كل ممكن، فعدم قدرته على بعضها نقص، عبّر عنه الحجة بالعجز نظرا للعرف. ولا يضرّه كون الأشعري لا يسمى هذا النقص عجزا. فقول ابن المنيّر إن الحجة جعل عدم تعلق القدرة عجزا، مجرد تشنيع[٥٥٣] وتبشيع[٥٥٤] والله[٥٥٥] المستعان. على أنا لا نسلم كون تفسير العجز بانتفاء القدرة المشار إليه بقول الحجة "لو لم يكن قادرا هفوة"، لأن إنتفاء القدرة إنما يقال[٥٥٦] فيما من شأنه القدرة، بخلاف عدم القدرة، والحجة لم يعبّر به. وهذا ما يؤخذ من قول شيجنا محقق العصر الجلال المحلي[٥٥٧] في شرح[٥٥٨] قول *جمع الجوامع*: "والجهل إنتفاء العلم بالمقصود."[٥٥٩] إنه إستغنى بقوله /**[٢٨ظ]** "إنتفاء العلم" عن التقييد في قول غيره عدم العلم عن ما[٥٦٠] من شأنه العلم، لإخراج الجماد و البهيمة عن الإتصاف بالجهل. لأن إنتفاء العلم إنما يقال فيما من شأنه العلم بخلاف عدم العلم، إنتهى.

---

[٥٥٣] ب: بتشبيع؛ ش: تبشيع؛ ل: بتشنع.
[٥٥٤] ب ش ل: تشنيع.
[٥٥٥] ل: فالله.
[٥٥٦] ل: فقال.
[٥٥٧] وهو محمد بن أحمد بن محمد بن إبراهيم المحلي الشافعي: أصولي، مفسر. ولد سنة ٧٩١ هـ (١٣٨٩ م) بالقاهرة، وتوفي سنة ٨٦٤ هـ (١٤٥٩ م) بالقاهرة أيضا. وكان يقول عن نفسه: إن ذهني لا يقبل الخطأ. ولم يكن يقدر على الحفظ: حفظ مرة كراسا من بعض الكتب، فامتلأ بدنه حرارة. وكان مهيبا صداعا بالحق، يواجه بذلك الظلمة الحكام، ويأتون إليه، فلا يأذن لهم. وعرض عليه القضاء الأكبر فامتنع. وصنّف كتابا في التفسير أتمه الجلال السيوطي. فسمى *"تفسير الجلالين"*. له أيضا: *"كنز الراغبين"*، في شرح المنهاج في فقه الشافعية، و*"البدر الطالع، في حل جمع الجوامع"* في أصول الفقه، و*"شرح الورقات"* أصول، و*"الأنوار المضية"* شرح مختصر للبردة، و*"القول المفيد في النيل السعيد"*، و*"الطب النبوي"*. (الزركلي، *الأعلام*، ٣٣٣/٥).
[٥٥٨] ش ل: "شرح" ساقط.
[٥٥٩] المحلي جلال الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد، *البدر الطالع في حل جمع الجوامع*، بيروت، ٢٠٠٥، ١٢٧/١.
[٥٦٠] ش ل: عما.

والعجب من تصديره كلامه في هذه القاعدة بأن الغزالي سهى[٥٦١] في معنى العجز. قال: فإن العرف الإستعمالي حمله على أن فهم من العجز عدم القدرة، وهذه هفوة بل غفوة، إنتهى.

والله أعلم.[٥٦٢]

---

[٥٦١] ل: سها.
[٥٦٢] ل: والله أعلم بالصواب.

## الفصل السابع

اعلم أن مساق ما أسلفناه من كلام حجة الإسلام كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول، هو حَثّ عباد الله المؤمنين على الرضا[٥٦٣] بكل قضاء قضى به المولى عز وجل، حلوا كان أو مرّا، خيرا كان أو شرا. والإرشاد إلى ما يثير التفويض، والتسليم إليه، والتوكل في كل الأمور عليه لذكره له[٥٦٤] فيما يثير حالتي التوكل والرضا،[٥٦٥] ويورثهما، وتعريفه الطالب لمقامها الأسنى[٥٦٦] ما ينبغي له من القطع بإناطة الله تعالى جميع أفعاله بالحكمة. وإن تلك الحكمة التي أناط بها سائر الموجودات، لا تقضي[٥٦٧] العقول البالغة أقصى الكمال عند الإطلاع على سر سريانها إلا بأرجحية ما نيطت به وأكمليته على خلافه نفعا كان أو ضرا، خيرا كان أو شرا. أ لا ترى إلى قوله فيما سلف من عبارة *الجواهر:* "لا يكفي الإيمان بتوحيد الفعل والذات في إثارة حالة التوكل، حتى ينضاف إليه الإيمان بالرحمة والجود والحكمة، إذ به تحصل الثقة بالوكيل الحق. وهو أن يعتقد جزما أو ينكشف لك بالبصيرة أن الله تعالى لو خلق الخلائق كلهم على عقل أعقلهم، بل على أكمل ما يتصور أن يكون عليه حال العقل. ثم زادهم إضعاف ذلك علما وحكمة. ثم كشف لهم عن عواقب الأمور، واطلعهم على أسرار الملكوت، ولطائف الحكمة، ودقائق الخير والشر، ثم أمرهم أن يدبروا الملك، والملكوت لما دبروه بأحسن مما هو عليه. ولم يمكنهم

---

[٥٦٣] ش ل: الرضى.
[٥٦٤] ش ل: "له" ساقط؛ ا: له، صح هـ
[٥٦٥] ش ل: الرضى.
[٥٦٦] ش ل: الانسى.
[٥٦٧] ل: تفضي.

أن يزيدوا، ولا ينقصوا منه جناح بعوضة، ولم يستصوبوا البتة دفع مرض، وعيب، ونقص"،[٥٦٨] إلى آخره. وتأمل قوله "بل كلما يرونه نقصا، يرتبط به كمال آخر أعظم منه، وما ظنوه ضررا، فتحته نفع أعظم منه[٥٦٩]"،[٥٧٠] أي كما يشير إليه ما أخرجه ابن جرير[٥٧١] في *تفسيره* عن ابن عباس قال: كنت رِدْفَ[٥٧٢] النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "يا إبن عباس، ارْضَ عن الله بما قدّر، وإن كان خلاف هواك، فأنه مُثْبت في كتاب الله". قلت: يا رسول[٥٧٣] الله، فاين؟ قال: ﴿ و عسى أن تكرهوا شيأ وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيأ وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون﴾[٥٧٤]"[٥٧٥]

وأخرج مسلم في *صحيحه* عن صُهَيب مرفوعا: "عجبا لأمر المؤمن. إن أمره له كله خير"، الحديث.[٥٧٦] ولهذا قال بعض كبار الأولياء المكاشفين: لو كشف للمبتلي عن سر سريان الحكمة في البلاء لم يرض إلا بالبلاء. ولما

---

[٥٦٨] الغزالي، *كتاب الأربعين*، ص ٢٨٠~٢٨١.

[٥٦٩] ا: وما ظنوه ضررا، فتحته نفع أعظم منه، صح هـ

[٥٧٠] الغزالي، *كتاب الأربعين*، ص ٢٨١.

[٥٧١] وهو محمد بن جرير بن يزيد الطبري، أبو جعفر: المؤرخ المفسر الإمام. ولد في آمل طبرستان سنة ٢٢٤ هـ (٨٣٩ م)، واستوطن بغداد وتوفي بها سنة ٣١٠ هـ (٩٢٣ م). وعرض عليه القضاء فامتنع، والمظالم فأبى. له: *"أخبار الرسل و الملوك"* يعرف بتاريخ الطبري، و*"جامع البيان في تفسير القرآن"* يعرف بتفسير الطبري، و*"اختلاف الفقهاء"*، و*"المسترشد"* في علوم الدين، و*"جزء في الإعتقاد"*، و*"القرآت"* وغير ذلك. (الزركلي، *الأعلام*، ٦٩/٦).

[٥٧٢] ل: مردف.

[٥٧٣] ل: يرسول.

[٥٧٤] سورة البقرة، ٢١٦/٢؛ وتمام الآية: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَعَسَىٰ أَن تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَّكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾.

[٥٧٥] الطبري أبو جعفر محمد بن جرير، *تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن*، الرياض، ٢٠٠٣، ٦٤٧/٣.

[٥٧٦] وتمام الحديث هكذا: حدثنا هداب بن خالد الأزدي وشيبان بن فروخ، جميعا عن سليمان بن المغيرة، (واللفظ لشيبان)، حدثنا سليمان، حدثنا ثابت عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن صهيب، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم "عجبا لأمر المؤمن إن أمره كله خير

/[٢٩و] كان في الطباع البشرية النفرة والكراهة، لما لا يلائم الطبع من بلاء، ونحوه مع ما اقتضته الحكمة الإلهية من أسرار البلاء، كرفع الدرجات، وتطهير العبد من دنس المخالفات، وتخليص سبيكته من مادة خبثة. فإن البلاء يخمد النفس، ويذلها، ويدهشها عن طلب حظوظها المعينة لها،[٥٧٧] على أن تكون أمّارة بالسوء منازعة[٥٧٨] للخير. وعند البلاء تقبل على مولاها، وتلجأ إليه بالتضرع والإبتهال. فمن لم يقبل على الله بملاطفات الإحسان، قيد إليه بسلاسل الإمتحان، وهو من كمال الرحمة بعبده. أ لا ترى أن الأب الشفيق يسوق لولده الحجام، ومن يقطع منه السلعة، ويعالجه بالمراهم الحادة المؤلمة لما يترتب عليه من مصلحة الشفاء، والخلوص من العلة، ولو أطاع الوالد الوالدة الحمقاء في ترك علاج الولد بما يؤلمه لعظيم[٥٧٩] شفقتها وتألمها بتألمه بذلك لما حصل الشفاء والبرء.[٥٨٠] ولهذا جاء في حديث عمر المتفق عليه: ""والذي نفسي بيده، لله[٥٨١] أرحم بعبده المؤمن من الوالدة بولدها"، قاله صلى الله عليه وسلم لمّا رأى إمراة: وقد أخذت ولدها من السبي فالزمته بطنها، فقال: "أ ترون هذه طارحةً ولدها في النار". قالوا: لا، وهي تقدر على أن لا تَطْرَحَهُ، قال: والذي نفسي بيده"، الحديث.[٥٨٢]

---

وليس ذاك لأحد إلا للمؤمن إن أصابته سراء شكر فكان خيرا له وإن أصابته ضراء صبر فكان خيرا له". (*صحيح مسلم*، الزهد والرقائق، ٦٤).

[٥٧٧] ا: لها، صح هـ

[٥٧٨] ل: مناعة.

[٥٧٩] ش ل: لعظم.

[٥٨٠] ش: البرؤ.

[٥٨١] ل: لا الله.

[٥٨٢] *صحيح البخاري*، الأدب، ١٨؛ *صحيح مسلم*، التوبة، ٢٢.

وليس في رواية الصحيحين[٥٨٣] التقييد "بالمؤمن"، وهو المراد فقد قال تعالى: ﴿ وكان بالمؤمنين رحيما﴾،[٥٨٤] فإن قيل: فكيف مع هذا يدخل الله طائفة من المؤمنين النار؟ **قلنا:**[٥٨٥] قد سبق قوله صلى الله عليه وسلم "عجبا[٥٨٦] للمؤمن، إن الله لم يقض له قضاء إلا كان خيرا له"[٥٨٧]. وحينئذ فكلما يصيب المؤمن في الدنيا، والآخرة كضغطه القبر وعذابه، وأهوال القيمة كله لما اقتضته الحكمة من حصول التطهيرات، أو رفعة الدرجات. والأول هو المنوط به حكمة إدخال النار لامتزاج مادتي الطيب والخبث في المؤمن من العصاة، فمن لقي الله منهم، ولم يكمل طهارته من مادة[٥٨٨] خبثه. وسبق العلم القديم بتكميل طهارته بالنار، لاقتضاء الحكمة الإلهية أن لا يجاوره في دار[٥٨٩] كرامته التي أخلصها للطيبين، وملأها طيبا إلا من كملت طهارته، فتعين إدخاله النار طهرة له. فإذا خلصت سبيكة إيمانه، وانفصل خبثه في دار الخبث منزل[٥٩٠] الخبيثين، صلح حينئذ لجواره،[٥٩١] ومساكنه

---

[٥٨٣] ب ش ل: الصحيح.

[٥٨٤] سورة الأحزاب، ٤٣/٣٣؛ وتمام الآية: ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ لِيُخْرِجَكُم مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾.

[٥٨٥] ل: قلت.

[٥٨٦] ا: عجبا، صح هـ

[٥٨٧] أحمد بن حنبل، *المسند*، ٢٨٣/٧؛ ٢٣٤/٤؛٣٦٧؛ إبن بلبان، *الإحسان بترتيب صحيح إبن حبان*، ٥٥/٢؛ المقديسي، *الأحاديث المختارة*، ١٩٤/٥~١٩٧.

[٥٨٨] ش ل: مادتي.

[٥٨٩] ل: دله.

[٥٩٠] ش ل: منزه.

[٥٩١] ل: لجوازه.

الطيبين من عباده. وبذلك يظهر كون هذا الإدخال، من عظيم[٥٩٢] رحمته بعبده[٥٩٣] المؤمن، كما سبق في ضرب المثل بالوالد الشفيق.

فإذا إطلع هذا المبتلي على[٥٩٤] سر سريان الحكمة[٥٩٥] في هذا البلاء، لم يرض إلا به. ويعلم أنه في الحقيقة كرامة، ونعمة عليه، وأنه عين العدل في حقه، وكما يختار لنفسه قطع يده المتآكلة، فمن اطلع على ثمرة البلاء شكر المبلي، قال الحجة: /[٢٩ظ] "وهذا كما يشكر الصبي بعد العقل أستاذه، وأباه على ضربه تأديبا لأدركه ثمرة التأديب، والبلاء تأديب من الله وعنايته بعبده أتم من عناية الآباء بالأولاد"،[٥٩٦] إنتهى.

وإلى هذا الإشارة بقول الحجة فيما سبق عن *الجواهر*:[٥٩٧] "بل كل ما يرونه نقصا، يرتبط به كمال آخر أعظم منه وما ظنوه ضررا، فتحته نفع أعظم منه، لا يتوصل إلى ذلك النفع إلا به"،[٥٩٨] إنتهى[٥٩٩].

---

[٥٩٢] ش ل: عظم.
[٥٩٣] ش ل: لعبده.
[٥٩٤] ا: على، صح هـ
[٥٩٥] ل: سر سريان المبتلي لحكمة.
[٥٩٦] الغزالي، *إحياء علوم الدين*، ١٢٧/٤.
[٥٩٧] ش ل: "الجواهر" ساقط.
[٥٩٨] الغزالي، *كتاب الأربعين*، ص ٢٨١.
[٥٩٩] ب ش ل: "إنتهى" ساقط.

وإقامة هذا النوع في النار على حسب ما اقتضته الحكمة في إزالة مادة خبثهم، فاسرعهم زوالا وتطهيرا، أسرعهم خروجا، وأبطأهم، أبطأهم ﴿ جَزَاءً وِفَاقًا﴾،[600] ﴿ وما ربك بظلام للعبيد ﴾.[601] وأم الكفار فليسوا من مظاهر الرحمة لعدم قبولهم للتطهير لتمحض مادة الخبث فيهم، فاقتضت الحكمة كونهم من مظاهر النقمة. وإلى هذا يشير ما أخرجه الطبراني بسند صحيح عن سعيد ابن جبير[602] قال: "قالت بنوا إسرائل: يا موسى يخلق ربك خلقا، ثم يعذبهم؟ فأوْحى الله إليه: أن أزْرَعْ، فزرعَ، ثم قال: أُحْصُدْ، فحصد. ثم قال: ذُرْهُ فذراه... فاجتمع القش فقال: لأي شيء يصلح هذا؟ فقال: للنار. قال: فكذلك لا أُعَذّبُ من خلقي إلا من استأهل النار[603]".[604]

وقد سبق عن *الجواهر* أيضا: "إن من اعتقد أن الله تعالى تحت إقداره أعجوبة لطيفة من لطائفه، أي وهي الإناطة في أفعاله بالحكمة البالغة، يخرج عن قلبه ~ لم وكيف ~ حتى لا يتعجب مما يجري[605] في العالم، ويعلم أن تعجبه كتعجب موسى صلوات الله وسلامه عليه من الخضر عليه السلام، لما خرق السفينة، وقتل الغلام،

---

[600] سورة النبأ، ٢٦/٧٨.

[601] سورة فصلت، ٤٦/٤١؛ وتمام الآية: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾.

[602] وهو سعيد بن جبير الأسدي، بالولاء، الكوفي، أبو عبد الله: تابعي، كان أعلمهم على الإطلاق. وهو حبشي الأصل، من موالي بني والبة بن الحارث من بني أسد. ولد سنة ٤٥ هـ (٦٦٥ م). أخذ العلم عن عبد الله بن عباس وابن عمر. ثم كان ابن عباس، إذا أتاه أهل الكوفة يستفتونه، قال: أتسألونني وفيكم ابن أم دهماء؟ يعني سعيدا. ولما خرج عبد الرحمن ابن محمد بن الأشعث، على عبد الملك بن مروان، كان سعيد معه إلى أن قتل عبد الرحمن، فذهب سعيد إلى مكة، فقبض عليه واليها (خالد القسري) وارسله إلى الحجاج، فقتله بواسط. قال الإمام أحمد بن حنبل: قتل الحجاج سعيدا وما على وجه الأرض أحد إلا وهو مفتقر إلى علمه. إنه كان يلعب بالشطرنج استدبارا. توفي سنة ٩٥ هـ (٧١٤ م). (الزركلي، *الأعلام*، ٩٣/٣).

[603] ش ل: للنار.

[604] الطبراني، *المعجم الأوسط*، الرياض، ١٩٨٥، ١/ ٣٧٤.

[605] ش ل: لا يجري.

وأقام الجدار. فلما كشف الخضر عن السر[٦٠٦] الذي اطلع عليه سقط تعجبه، وكان تعجبه بناء على ما خفى عنه من تلك الأسرار. وكذلك أفعال الله تعالى."[٦٠٧]

**قلت:** وفي *عجائب المخلوقات* للقزويني:[٦٠٨] "إن رجلا رأى خُنْفُساء، فقال: ماذا يريد الله من خلق هذه، أَ حُسْنَ شكلها، أم طِيبَ ريحها؟ فابتلاه الله بقَرْحَة عجز فيها الأطبّاء، فسمع صوت متطبب طرقي، فقال: هاتوه، فقالوا: ما تصنع بطُرُقِيٍّ وقد عجز عنك حذّاق الأطباء؟ فقال: لا بد لي منه. فلما حضر و رأى القرحة استدعى[٦٠٩] بخنفساء فضحكوا، فتذكر العليل ما سبق منه. فقال: أحضروا له ما طلب. فإنه على بصيرة من أمره، فاحضروها، فأحرقها وذر رمادها على قرحته، فبرأ بإذن الله"،[٦١٠] إنتهى.

---

[٦٠٦] ب ش ل: "السر" ساقط.

[٦٠٧] الغزالي، *كتاب الأربعين*، ص ٣٠٩-٣١٠.

[٦٠٨] وهو زكريا بن محمد بن محمود، من سلالة أنس بن مالك الانصاري النجاري: مؤرخ، جغرافي، من القضاة. ولد بقزوين (بين رشت وطهران) سنة ٦٠٥ هـ (١٢٠٨ م). ورحل إلى الشام والعراق، فولي قضاء واسط والحلة في أيام المستعصم العباسي. وصنف كتبا، منها: *"آثار البلاد وأخبار العباد"*، و*"خطط مصر"*، و*"عجائب المخلوقات"*. توفي سنة ٦٨٢ هـ (١٢٨٣ م). (الزركلي، *الأعلام*، ٤٦/٣)

[٦٠٩] ل: استدعا.

[٦١٠] القزويني زكريا بن محمد بن محمود، *عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات*، بيروت، بدون تاريخ، ص ٣٩١.

وقد أخرج الحاكم[٦١١] في *مناقب إمامنا الشافعي*[٦١٢] عن معمر ابن شبيب[٦١٣] قال: سمعت المأمون يقول لمحمد ابن إدريس الشافعي: يا محمد، لأي علة خلق الله الذباب؟ قال: فأطرق، ثم قال: مذلةً للملوك يا أمير المؤمنين. قال: فضحك المأمون، وقال: يا محمد، رأيته قد سقط على خدّي؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين، ولقد سالتني، وما عندي جواب، فاخذني من ذلك الزمع، فلما رأيته قد سقط منك بموضع لا يناله أحد[٦١٤] إنفتح فيه الجواب. فقال: لله درّك يا محمدا!".[٦١٥]

---

[٦١١] وهو محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم الضبي، الطهماني النيسابوري، الشهير بالحاكم، ويعرف بابن البيّع، أبو عبد الله: من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه. ولد سنة ٣٢١ هـ (٩٣٣ م)، وتوفي سنة ٤٠٥ هـ (١٠١٤ م). مولده و وفاته في نيسابور. رحل إلى العراق سنة ٣٤١ هـ وحج، وجال في بلاد خراسان وما وراء النهر، وأخذ عن نحو ألفي شيخ. وولي قضاء نيسابور سنة ٣٥٩ هـ. ثم قلد قضاء جرجان، فامتنع. وكان ينفذ في الرسائل إلى ملوك بني بويه، فيحسن السفارة بينهم وبين السامانيين. وهو من أعلم الناس بصحيح الحديث وتمييزه عن سقيمه. صنف كتبا كثيرة جدا. منها: *"تاريخ نيسابور"*، و*"المستدرك على الصحيحين"*، و*"الأكليل"*، و*"المدخل"* في أصول الحديث، و*"تراجم الشيوخ"*، و*"الصحيح"* في الحديث، و*"فضائل الشافعي"*، و*"تسمية من أخرجهم البخاري ومسلم"*، و*"معرفة أصول الحديث وعلومه وكتبه"* المطبوع بإسم *"معرفة علوم الحديث"*. (الزركلي، *الأعلام*، ٢٢٧/٦).

[٦١٢] وهو كتاب *"فضائل الشافعي"* للحاكم النيسابوري، ولكني لم أظفر بهذا الكتاب.

[٦١٣] ل: شيب.

[٦١٤] ش ل: "احد" ساقط.

[٦١٥] البيهقي، *مناقب الشافعي*، القاهرة، ١٩٧١، ١٥٦/١~١٥٧.

**قلت:**[616] وهو دال على[617] ما[618] نحّى إليه الحجة من جريان أفعال الباري عز وجل على أسلوب الحكمة البالغة، وهذا مما لا مرية[619] فيه،[620] وعليك بتأمل ما حكاه الحجة عقب ما سبق عن رجل من الراضين أنه كان يقول في كل مصيبة: "الخيرة فيما قدّر الله"، وكان في بادية معه أهله، وليس له إلا حمار يحمل عليه خباءه، وكلب يحرسهم، وديك يوقظهم، وإنه قال عند هلاك كل من الثلاثة: "خيرة". فتعجب أهله من ذلك حتى أصبحوا. وقد سبي من حولهم، واسترقت أولادهم، وكان قد عرف مكان بعضهم /[**٣٠و**] بصوت الديك، ومكان بعضهم بنهيق الحمار، ومكان بعضهم بصياح الكلب. فقال: قد رأيتم أن الخيرة[621] فيما قدّره الله، فلو لم يهلكهم الله، لهلكتم وهلكنا، أي فكان تعجب أهله لما خفي عليهم من هذا السر.

ثم اتبع الحجة ذلك بالمروي في قصة النبي الذي كان يتعبد في جبل، وبالقرب منه عين. فاجتاز فارس، فشرب، ونسي عندها صُرّة فجاء آخر، فأخذها. ثم جاء فقير، فشرب، واستلقى. فرجع الفارس، فلم يجد الصُرّة. فعذّب الفقير حتى قتله.[622] فقال النبي: إلهي، ما هذا؟ أخذ الصُرّة ظالم آخر، وسلّطت هذا الظالم على هذا الفقير

---

[616] ب ش ل: "قلت" ساقط.
[617] ب ش ل: "على" ساقط.
[618] ب ش ل: لما.
[619] ل: مزية.
[620] ا: وقد أخرج الحاكم في مناقب إمامنا الشافعي عن معمر ابن شبيب قال: سمعت المأمون يقول لمحمد ابن إدريس الشافعي: يا محمد، لأي علة خلق الله الذباب؟ قال: فأطرق، ثم قال: مذلةً للملوك يا أمير المؤمنين. قال: فضحك المأمون، وقال: يا محمد، رأيته قد سقط على خدّي؟ قال: نعم يا أمير المؤمنين، ولقد سالتني، وما عندي جواب، فاخذني من ذلك الزمع، فلما رأيته قد سقط منك بموضع لا يناله أحد إنفتح فيه الجواب. فقال: لله درّك يا محمد!".
قلت: وهو دال على ما نحى إليه الحجة من جريان أفعال الباري عز وجل على أسلوب الحكمة البالغة، وهذا مما لا مرية فيه، صح هـ
[621] ل: الخير.
[622] ا: قتله، صح هـ

حتى قتله. فأوحى الله إليه أن هذا الفقير كان قتل أبا الفارس، فمكّنته من القصاص، وأن أبا الفارس كان أخذ ألف دينار من مال آخذ الصرّة، فرددته إليه من تركته،[٦٢٣] إنتهى.[٦٢٤]

ومما ينتظم في هذا السلك ما أخرجه ابن أبي الدنيا في *الرضا*[٦٢٥] عن سعيد ابن المسيب[٦٢٦] قال: "قال لقمان[٦٢٧] لإبنه: يا بني لا ينزلن بك أمر رضيته أو كرهته إلا جعلت في الضمير منك، إن ذلك خير لك.

قال: أما هذه فلا أقدر أعطيكها دون أن أعلم ما قلت.

قال: يا بني، فإن الله قد بعث نبيا، هلم حتى نأتيه بصدقه.

قال: إذهب يا أبت.[٦٢٨]

---

[٦٢٣] الغزالي، *كتاب الأربعين*، ص ٣١٠~٣١١؛ وأخرج ابن أبي الدنيا هذا الحديث في كتابه *الرضا عن الله بقضائه والتسليم بأمره* عن مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية الهمداني الكوفي (المتوفى سنة ٦٢ هـ). أنظر: ابن أبي الدنيا، *الرضا عن الله بقضائه والتسليم بأمره: موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا*، بيروت،١٩٩٣، ٣٨/٣~٣٩.

[٦٢٤] ا: إنتهى، صح هـ

[٦٢٥] ش ل: الرضى؛ وهو كتاب الرضا عن الله بقضائه والتسليم بأمره.

[٦٢٦] وهو سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب المخزومي القرشي، أبو محمد: سيد التابعين، وأحد الفقهاء السبعة بالمدينة. ولد سنة ١٣ هـ (٦٣٤ م). جمع بين الحديث والفقه والزهد والورع، وكان يعيش من التجارة بالزيت، لا يأخذ عطاء. وكان أحفظ الناس لأحكام عمر ابن الخطاب وأقضيته، حتى سمي راوية عمر. توفي بالمدينة سنة ٩٤ هـ (٧١٣ م). (الزركلي، *الأعلام*، ١٠٢/٣).

[٦٢٧] ل: لقمن.

[٦٢٨] ل: أبة.

فخرج على حمار، وابنه على حمار وتزودوا،[٦٢٩] ثم سارا أياما وليالي، حتى تلقتهما مفازة[٦٣٠]، فأخذا أهبتهما لها، فدخلاها، فسارا ما شا الله حتى ظهرا. وقد تعالى النهار، واشتد الحر، ونفد[٦٣١] الماء والزاد، واستبطآ حماريهما،[٦٣٢] فنزلا، فجعلا يشتدّان على سوقهما، فبينما هما كذلك إذ نظر لقمان أمامه، فإذا هو بسواد ودخان. فقال في نفسه: السواد الشجر، والدخان العمران والناس. فبينما هما كذلك يشتدّان إذ وطئ ابن لقمان[٦٣٣] على عظم ناتئ على الطريق، فخر مغشيا عليه، فوثب إليه لقمان،[٦٣٤] فضمّه إلى صدره، واستخرج العظم بأسنانه. ثم نظر إليه، فذرفت عيناه، فقال: يا أبت[٦٣٥] أنت تبكي، وأنت تقول هذا خير لي، كيف يكون هذا خيرا؟[٦٣٦] وقد نفد[٦٣٧] الطعام والماء، وبقيت أنا وأنت في هذا المكان. فإن ذهبت وتركتني على حالي ذهبت بهم وغم ما بقيت. وإن أقمت معي متنا جميعا. فقال: يا بني، أما بكائي فرقة الوالدين، وأما ما قلت: كيف يكون هذا خيرا لي، فلعل ما صرف عنك أعظم مما ابتليت به، ولعل ما ابتليت به أيسر مما صرف عنك. ثم نظر لقمان أمامه، فلم ير ذلك الدخان والسواد، وإذا بشخص أقبل على فرس أبلق عليه ثياب بياض وعمامة بيضاء يمسح الهواء مسحا. فلم يزل يرمقه بعينه، حتى إذا كان منه قريبا فتوارى عنه. ثم صاح به: أنت لقمان؟ قال: نعم.

---

[٦٢٩] ل: تزووا.
[٦٣٠] في أصل الكتاب: "مغارة".
[٦٣١] ل: نفذ.
[٦٣٢] ش: حماراهما؛ ل: حمار أحدهما.
[٦٣٣] ل: لقمن.
[٦٣٤] ل: لقمن.
[٦٣٥] ا: أبة.
[٦٣٦] ش: خير.
[٦٣٧] ش ل: نفذ.

قال: أنت الحكيم؟ قال: كذلك يقال.

قال: ما قال لك ابنك؟

قال: يا عبد الله، من أنت؟ أسمع كلامك، /[**٣٠ظ**] ولا أرى وجهك؟

قال: أنا جبريل، أمرني ربي بخسف هذه المدينة ومن فيها. فأُخْبِرْتُ أنكما تريدانها، فدعوت ربي أن يحبسكما عني بما شاء، فحبسكما بما ابتلى به ابنك، ولو لا ذلك، لخسفت بكما مع من خسفت.

ثم مسح جبريل يده على قدم الغلام فاستوى قائما، ومسح يده على الذي كان فيه الطعام فامتلأ طعاما، وعلى الذي كان فيه الماء فامتلأ ماء.[٦٣٨] ثم حملهما وحماريهما، فزجل بهما كما يزجل الطير، فإذا هما في الدار التي خرجا منها بعد أيام وليالي."[٦٣٩]

وتأمل ما ختم به الحجة كلامه في *الجواهر* من قوله: "ومن أيقن بذلك لم ينطو ضميره إلا على الرضا[٦٤٠] بكل ما يجرى من الله تعالى"،[٦٤١] أي فإن العلم يحسن إختياره يثمر الرضى بأقداره، وكذا قوله قبله في معنى التوكل: "فمن تحققت معرفته بأن الرزق والأجل والخلق والأمر بيد الله، وهو منفرد به لا شريك له فيه، وإن جوده

---

[٦٣٨] ش ل: "ماء" ساقط.

[٦٣٩] ابن أبي الدنيا، *الرضا عن الله بقضائه والتسليم بأمره: موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا*، ٣٩/٣-٤١.

[٦٤٠] ش ل: الرضى.

[٦٤١] الغزالي، *كتاب الأربعين*، ص ٣١٢.

وحكمته ورحمته لا نهاية لها ولا توازيها رحمة غيره، وجوده إتكل بالضرورة قلبه عليه وانقطع نظره من غيره"،[٦٤٢] إنتهى.

فأي مغزى أعلى وأرفع مما يثمر ما ذكر، إذ روح العبودية؛ الثقة بالله، والإستسلام إليه، والرضا بقضائه،[٦٤٣] فكيف يشاء الظن بمن هذا مغزاه؟

**فان قلت:** فإذا أثمر ذلك الرضى، وقد اتفقوا على وجوب الرضا[٦٤٤] بالقضاء، فيجب حينئذ الرضا[٦٤٥] بالمعاصي، وهو باطل إتفاقا؛ **قلت:** هذا سؤال مشهور وله جواب مشهور منظور فيه. والتحقيق في جوابه ما أشار إليه[٦٤٦] السيد الجرجاني[٦٤٧] في *شرح المواقف* إلى إيضاحه: وحاصله أن الراجع إلى الله تعالى في أمر المعصية جهة[٦٤٨] سبق قضائه بها للحكمة التي علمها، ثم إيجادها على وفق ذلك مع إختيار العبد لها، والراجع إلى العبد في أمرها جهة كونه محلالها، واتصافه بها من أجل كسبه واختياره. فالإنكار وعدم الرضى إنما هو باعتبار الجهة

---

[٦٤٢] الغازالي، *كتاب الأربعين*، ص ٢٨٢~٢٨٣.
[٦٤٣] ب ش ل: "إذ روح العبودية؛ الثقة بالله، والإستسلام إليه، والرضا بقضائه" ساقط.
[٦٤٤] ش ل: الرضى.
[٦٤٥] ش ل: الرضى.
[٦٤٦] ش ل: "إليه" ساقط.
[٦٤٧] علي بن محمد بن علي، المعروف بالشريف الجرجاني: فيلسوف. من كبار العلماء بالعربية. ولد في تاكو (قرب استراباد) سنة ٧٤٠ هـ (١٣٤٠ م). ودرس في شيراز. ولما دخلها تيمور سنة ٧٨٩ هـ فر الجرجاني إلى سمرقند. ثم عاد إلى شيراز بعد موت تيمور، فأقام إلى أن توفي سنة ٨١٦ هـ (١٤١٣ م). له نحو خمسين مصنفا، منها: *"التعريفات"*، و*"شرح مواقف الإيجي"*، و*"شرح كتاب الجغميني"* في الهيئة، و*"مقاليد العلوم"*، و*"تحقيق الكليات"*، و*"شرح السراجية"* في الفرائض، و*"الكبرى والصغرى في المنطق"*، و*"الحواشي على المطول للتفتازاني"*، و*"مراتب الموجودات"* رسالة، ورسالة في *"تقسيم العلوم"* و*"رسالة في فن أصول الحديث"*، و*"شرح التذكرة للطوسي"* في الهيئة، و*"شرح الملخص"* هيئة، و*"حاشية على الكشاف"* إلى آية: "إن الله لا يستحيي" في القرويين. (الزركلي، *الأعلام*، ٧/٥).
[٦٤٨] ب ش ل: "جهة" ساقط.

الثانية دون الأولى، والرضى باعتبار الجهة الأولى دون الثانية. والفرق بينهما ظاهر، إذ ليس يلزم من وجوب الرضى بشيء باعتبار صدور إيجاده من موجده، وتقديره له وجوب الرضى به باعتبار وقوعه صفة لشيء آخر، مع المنع من أن يختاره لنفسه ويتصف به، والإيمان بالأبدعية نظرا للحكمة المقتضية لإيجادها مثير للرضى من حيث الجهة الأولى لا الثانية.[٦٤٩]

وقد ألّف الشيخ عز الدين إبن عبد السلام[٦٥٠] كتابا في *فوائد المصائب*،[٦٥١] وذكر فيه سبع عشرة فائدة. وقال: "خيرة الله للعبد فيما يكره أكثر من خيرته فيما يحب[٦٥٢]"،[٦٥٣] إنتهى.

---

[٦٤٩] انظر: الجرجاني، *شرح المواقف*، ٢٥١/٣.

[٦٥٠] عبد العزيز بن عبد السلام بن أبي القاسم بن الحسن السلمي الدمشقيّ، عز الدين الملقب بسلطان العلماء: فقيه أصولي شافعيّ بلغ رتبة الإجتهاد. ولد سنة ٥٧٧ هـ/١١٨١ م في دمشق. وزار بغداد سنة ٥٩٩ هـ فأقام شهرا. وعاد إلى دمشق، فتولى الخطابة والتدريس بزاوية الغزالي، ثم الخطابة بالجامع الأموي. ولما سلم الصالح إسماعيل ابن العادل قلعة "صفد" للفرانج إختيارا أنكر عليه ابن عبد السَّلام ولم يدع له في الخطبة، فغضب وحبسه. ثم أطلقه فخرج إلى مصر، فولاه صاحبها الصالح نجم الدين أيوب القضاء والخطابة ومكّنه من الأمر والنهي. ثم اعتزل ولزم بيته. ولما مرض أرسل إليه الملك الظاهر يقول: إن في أولادك من يصلح لو ظائفك. فقال: لا. وتوفي في العاشر من جمادى الألى سنة ٦٦٠ هـ/١٢٦٢ م بالقاهرة. ودفن بالقرافة الكبرى. له مؤلفات كثيرة منها: *"شجرة المعارف"*، و*"الدلائل المتعلقة بالملائكة والنبيين والخلق أجمعين"*، و*"الفوائد"*، و*"التفسير الكبير"*، و*"الغاية"*، و*"قواعد الشريعة"*، و*"الغاية في اختصار النهاية"*، و*"قواعد الأحكام في إصلاح الأنام"*، و*"ترغيب أهل الإسلام في سكن الشام"*، و*"بداية السول في تفضيل الرسول"*، و*"الفرق بين الإيمان والإسلام"*، و*"مقاصد الرعاية"*، و*"مختصر صحيح مسلم"*، و*"الإمام في أدلة الأحكام"*، و*"بيان أحوال الناس يوم القيامة"*، و*"الفتاوى المصرية"*، و*"الفتاوى الموصلية"*، و*"الإشارة إلى الإيجاز في بعض أنواع المجاز"*، و*"مسائل الطريقة"*، و*"مختصر رعاية المحاسبي"*، و*"فوائد البلوى والمحن"* وغير ذلك. (السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*، ٢٠٩/٨~٢٥٥؛ الزركلي، *الأعلام*، ٢١/٤؛ البغدادي إسماعيل باشا، هدية *العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*، إستانبول، ١٩٥١، ٥٨٠/١)

[٦٥١] هو كتاب *"الفتن والبلايا والمحن والرزايا"* أو *"فوائد البلوى والمحن"*. (انظر: ابن عبد السلام عز الدين، *الفتن والبلايا والمحن والرزايا*، دمشق، ١٩٩٥).

[٦٥٢] ش: يجب.

[٦٥٣] لا يوجد هذا الحديث في الأثر المذكور الذي نشر بتحقيق إياد خالد الطباع. وللحديث انظر: الصنعاني أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني، *المصنف*، بيروت، ١٩٨٣، ١٦٥/١١؛ البيهقي، *الجامع لشعب الايمان*، بومباي، ٢٠٠٨، ٣٦٠/١٤.

وقد جاء في تعظيم ثواب الراضين بالبلاء ونحوه، ورفعه درجاتهم ما يقتضي أن يغبطهم غيرهم به حتى أن أهل العافية يؤدون عند رؤية ذلك لو أن أجسامهم قرضت في الدنيا بالمقاريض.

[٣١و] وقد أخرج الطبراني من حديث أبي عنبة الخولاني[٦٥٤] مرفوعا: "إذا[٦٥٥] أحب الله عبدا إبتلاه"،[٦٥٦] الحديث. وأخرج أيضا بسند حسن عن رافع ابن خديج[٦٥٧] مرفوعا: "إذا أحب الله عبدا حماه من[٦٥٨] الدنيا كما

---

[٦٥٤] عبد الله بن عِنَبَةَ، أَبو عِنَبَةَ الخَوْلاَنِي، سماه الطبراني في معجمه، وعداده في الشاميين سكن حمص. واختلف هل هو صاحبي أم لا؟ روى عنه محمد بن زياد الأَلْهَانِي، وبكر بن زُرْعة، وغيرهما. أسلم على عهد النبي صَلَّى الله عليه وسلم ولم يره، وقيل: إنه سمع النبي صَلَّى الله عليه وسلم وصلى القبلتين. (انظر: ابن الأثير أبو الحسن عز الدين علي بن محمد الجزري، *أسد الغابة في معرفة الصحابة*، القاهرة، ١٩٧٠، ٣٥٧/٣~٣٥٨؛ العسقلاني، *الإصابة في تمييز الصحابة*، بيروت، ١٩٩٥، ١٧٢/٤؛ الذهبي، *تجريد أسماء الصحابة*، بيروت، بدون تاريخ، ٣٢٧/١).

[٦٥٥] ش ل: إذ.

[٦٥٦] لم أظفر بالحديث في طبعات الكتب للطبراني. من الممكن أنه في القسم المفقود من *المعجم الكبير*. نقدم فيما يلي الأحاديث المماثلة في هذا الموضوع من *المعجم الأوسط*، و*مسند الشاميين*:

حدثنا إبراهيم بن محمد بن عرق، ثنا محمد بن مصفى، وإبراهيم بن العلاء، قالا: ثنا بقية بن الوليد، عن محمد بن زياد، عن أبي عنبة الخولاني، عن النبي صلى الله عليه و سلم قال: "إن اللَّه إذا أَراد بعبد خيرا عسّله،"قيل: يا رسول اللَّه وما عسَّله؟ قال: يفتح له عملا صالحا قبل موته فيبعثه عليه." (الطبراني، *مسند الشاميين*، بيروت، ١٩٨٩، ١٨/٢)؛ حدثنا بكر بن سهل قال: حدثنا عبد اللَّه بن يوسف قال: حدثنا ابن لهيعة قال: حدثنا إِسحاق، عن عيسى الإسكندراني، عن أنس بن مالك قال: قال رسول اللَّه صلى الله عليه وسلم: "إذا أحب الله قوما ابتلاهم." (الطبراني، *المعجم الأوسط*، الرياض، ١٩٩٥، ١٤٦/٤)؛ حدثنا أحمد قال: حدثنا أبو حاتم السّجستاني قال: حدثنا أبو جابر محمد بن عبد الملك قال: حدثنا شعبة، عن عمرو بن مُرّة قال: "إن مما أنزل اللّه عزو جل: إن اللّه ليبتلي العبد وهو يحبّ، ليسمع تضرعه." (الطبراني، *المعجم الأوسط*، الرياض، ١٩٨٦، ١٤٤/٢)؛ وللحديث انظر: الهيثمي نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان، *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*، بيروت، ٢٠٠١، ٤/٢.

[٦٥٧] رافع بن خديج بن رافع الأَنْصَارِي الأوسي الحارثي. صحابيّ. ولد سنة ٦١١ م (١٢ ق ه). كان عريف قومه بالمدينة، شهد أحدا والخندق. توفي في المدينة متأثرا من جراحة سنة ٧٤ هـ/٦٩٣ م. له ٧٨ حديثا. (الزركلي، *الأعلام*، ١٢/٣).

[٦٥٨] ا: "من" ساقط.

يظلّ أحدكم يحمي سقيمه."[659] وأخرج الترمذي وحسنه، والحاكم وصحّحه من حديث قتادة ابن النعمان[660] مرفوعا: "إن الله يحمي عبده الدنيا وهو يحبه كما يحمي أحدكم مريضه الطعام والشراب وهو يحبه."[661]

هذا مع ما في بعث من شاهد أهل البلاء من أهل العافية على الشكر للمولى عز وجل على ما أوضحناه في أول فصول هذا الباب. واشرنا إلى ما يوضح قول الحجة فيما سلف عن *الإحياء* في اقتضاء الحكمة لخلق الناقص والكامل، وقوله: "وما لم يخلق الناقص لم يعرف الكامل". وذكرنا قول آدم لما رأى اختلاف أحوال ذريته في ذلك: "يا رب لو لا سويت بين عبادك؟"، وقول الله له: "إني أحببت أن أشكر". وأشرنا إلى ما شرع من[662] سجود الشكر عند رؤية العاصي أو المبتلي.

فعلم رد قول ابن المنيّر فيما ختم به القاعدة الثامنة عقب ما سبق عن *الإحياء* أنه يقال للغزالي: "وأي حاجة إلى معرفة الكمال؟ ولعل الأصلح للإنسان أن لا يستشعر لنفسه كمالا، وبتقدير الإحتياج. فلا نسلم أنه يتوقف على معرفة الناقص. فإن التصور قبل الحصول به يحصل المقصود. قال: ثم يقول قد ثبت الكمال للحق تعالى

---

[659] الطبراني، *المعجم الكبير*، بيروت، ١٩٨٤، ٢٥٢/٤.

[660] قتادة بن النعمان بن زيد بن عامر الأنصاري الظفري الأوسي. صح أبي بدري، من شجعانهم. كان من الرماة المشهورين. شهد المشاهد كلها مع رسول الله صلّى الله عليه وسلم وكانت معه يوم الفتح راية بني ظفر. وتوفي بالمدينة سنة ٢٣ هـ/٦٤٤ م. له سبعة أحاديث. وهو أخو أبي سعيد الخدريّ لأمه. (الزركلي، *الأعلام*، ١٨٩/٥).

[661] الحاكم أبو عبد الله النيسابوري، *المستدرك على الصحيحين*، الرياض، ٢٠١٤، ٢٧٤/٩؛ لم أظفر بنفس الحديث في *سنن الترمذي*. الحديث الذي أخرج الترمذي هكذا: حدثنا محمد بن يحيى قال: حدثنا إسحاق بن محمد الفروي قال: حدثنا إسماعيل بن جعفر، عن عمارة بن غزيّة، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن قتادة بن النعمان، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "إذا أحب الله عبدا حماه الدنيا كما يظل أحدكم يحمي سقيمه الماء." (*سنن الترمذي*، الطب، ١).

[662] ل: في.

على وجه يستحيل عليه النقص. وقد عرفنا كماله مع إحالتنا لا له ناقص. فلو كان الكمال لا يثبت لحقيقة إلا إذا ثبت النقصان لزم أن لا يعرف كمال الحق لاستحالة إله آخر فضلا عن كونه ناقصا. فإن قال "نقصان المخلوق هو الذي عرف كمال الخالق"، قيل له "يجوز أن يخلق الله العلم بالكمال إبتداء بلا سبب." ثم يقول: لو سلمنا أن الطريق إلى ذلك نقصان الخلق فهلا اكتفيت بكون المخلوق محدثا مصنوعا في الدلالة على نقصانه وكمال خالقه؟ فأي حاجة إلى خلقه أكمه أو أصم أو مخرجا، لو لا أن الله يخلق ما يشاء. ثم إن كان ولا بد من حادث ناقص ليدل على كمال الحادث الكامل أو الخالق الموصوف بالكمال، فهلا إكتفى بمخلوق واحد ناقص؟ وكيف كان النقص من المخلوقين أكثر من الكاملين؟ فهذا كله يحقق أن الأمر راجع إلى المشيئة، والإختيار لا إلى الإيجاب والإضطرار تعالى الله أن يجرى عليه الأحكام، أو يضاف إليه الإلزام"، إنتهى.

**قلت:** الحجة قد صرّح بأن الحكمة إقتضت خلق الكامل والناقص. فيقال لك إن كنت تحاول بهذا نفي الحكمة الإلهية عن خلق الناقص، وإنه تعالى يفعل ما يشاء لا لحكمة. فقد جئت أمرا أمرا ووصفت ذا الحكمة[٦٦٣] البالغة بما يجب تنزيهه عنه. /[٣١ظ] ومعلوم أن الذهب والفضة أكمل من الحجر وأن الله تعالى قادر على أن يخلق الجبال كلها ذهبا وفضة. ولكن الأبدع ما صنعه. إذ لو كانت كلها ذهبا وفضة وهما قيم الأشياء، لترك الناس الإكتساب بالحِرَف. وقد حبب تعالى بعضهم في مباشرة الحرف الخسيسة ليتم إنتظام أمر العالم. وقد أخرج أبو نعيم عن وهب[٦٦٤] قال: "قرأت في بعض الكتب: "لو لا أني كتبت النتن على الميت لحبسه الناس في بيوتهم،

---

[٦٦٣] ا: لحكمة.

[٦٦٤] وهب بن منبه الأبناوي الصنعاني الذماري، أبو عبد الله. مؤرخ، كثير الإخبار عن الكتب القديمة، عالم بأساطير الأولين ولا سيما الإسرائيليات. ولد سنة ٣٤ هـ/٦٥٤ م بصنعاء. يعد في التابعين. أصله من أبناء الفرس الذين بعث بهم كسرى إلى اليمن. وأمه من حمير.

ولو لا أني كتبت الفساد على الطعام لخزنته الأغنياء على الفقراء، ولو لا أني أذهبت الغم والهم لم تعمر الدنيا، ولم أعبد"[٦٦٥]. فعلم اشتمال خلق النقص على الحكمة البالغة.

وقد قال سيدي تاج الدين ابن عطاء الله:[٦٦٦] "إن وجود أهل الفاقة نعمة من الله على ذوي الغناء، إذ وجدوا من يحمل عنهم أزوادهم إلى الدار الآخرة، وإذ وجدوا من إذا أخذ منك، أخذ الله منك. و الله هو الغني الحميد. فلو لم يخلق الله الفقراء، فكيف كان يتقبل منك صدقاتك، و من كنت تجد بأخذ هباتك. و لذلك كان من أشراط الساعة أن لا يجد الرجل من يقبل صدقته."[٦٦٧] إنتهى.

ورجوع الأمر إلى المشيئة والإختيار، لا ينافي إختياره عز وجل كون الخلق على وفق الحكمة البالغة، وتوهمك أن القائل بإناطة أفعاله تعالى بها يقول بالإيجاب والإضطرار قد أوضحنا فيما سلف بطلانه، بل هو واضح البطلان،[٦٦٨] فلا نطول بإعادة القول فيه. وإن كنت تحاول به سد باب الإطلاع على الحكمة في ذلك، فكيف يتأتي لك مع ما أخرجه إبن أبي حاتم وابن منده في *الرد على الجهمية* عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله

---

توفي بصنعاء سنة ١١٤ هـ/٧٣٢ م. وولاه عمر بن عبد العزيز قضاءها. من كتبه: *"ذكر الملوك المتوجة من حمير وأخبارهم وقصصهم وقبورهم وأشعارهم"*، و*"قصص الأنبياء"*، و*"قصص الأخيار"*. (الزركلي، *الأعلام*، ١٢٥/٨~١٢٦).

[٦٦٥] الإصبهاني، *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*، القاهرة، ١٩٧٤، ٣٧/٤~٣٨.

[٦٦٦] أحمد بن محمد بن عبد الكريم، أبو الفضل تاج الدين، ابن عطاء الله الإسكندري. متصوف شاذلي، من العلماء. كان من أشد خصوم شيخ الإسلام ابن تيمية. له تصانيف منها: *"الحكم العطائية"* في التصوف، و*"التنوير في إسقاط التدبير"*، و*"تاج العروس"* في الوصايا والعظات، و*"لطائف المنن في مناقب المرسي وأبي الحسن"*. توفي بالقاهرة سنة ٧٠٩ هـ/١٣٠٩ م. وينسب إليه كتاب *"مفتاح الفلاح"*، وليس من تأليفه. (الزركلي، *الأعلام*، ٢٢١/١~٢٢٢).

[٦٦٧] ابن عطاء الله الإسكندري، *التنوير في إسقاط التدبير*، ص ٥٣.

[٦٦٨] ا: البطان.

عليه وسلم قال: "إن الله لما خلق آدم مسح ظهره، فجرت منه كل نسمة هو خالقها إلى يوم القيامة. ثم عرضهم على آدم، فإذا فيهم الأجذم، والأبرص، والأعمى، وأنواع الأسقام، فقال آدم: "يا رب لم فعلت هذا بذريتي؟"، قال: "كي تشكر نعمتي".[٦٦٩] وأخرج أيضا وكذا غيره بسند صحيح ما سبق عن أبي ابن كعب في قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ...﴾، الآية، ومثله لا يقال من قبل الرأي، فهو محمول على الرفع، وهو صريح في أنه تعالى أجاب آدم عن سؤاله عن الحكمة في خلق الناقص والكامل، وعدم التسوية بينهم في الكمال بالإناطة بما ذكره من الحكمة في شكر العباد للنعمة. فلم يسد الباري عز وجل باب الإطلاع على حكمته في ذلك، بل اطلع عليها نبيه آدم، ثم حبيبه محمدا صلى الله عليه وسلم، واطلع عليها أيضا من اتصل به علم ذلك من الأمة. فكيف يسوغ لمن حرم الإطلاع على ذلك الحكم بعدم إعتباره؟ وفي ذلك دليل ظاهر على رد قولك "وأي حاجة إلى معرفة الكمال؟" فإن حاجة المكلفين إلى ما يثير لهم أسباب /**[٣٢و]** الشكر المرضي لخالقهم. قد صرّح ما تضمنه الحديث بالإناطة بها. وكذا دلّ على ردّ قولك "إن الأصلح للإنسان أن لا يستشعر لنفسه كمالا". وكيف يكون الأصلح له عدم الإستشعار بالكمال الذي يثير له شكر خالقه عند رؤيته للبلاء الذي عافاه منه. وكذا على ردّ قولك "لا نسلم أنه لا يتوقف على معرفة الناقص"، بل الكمال المثير للشكر متوقف عليه عادة لجريان عادته تعالى بربط الأسباب بالمسببات وإثبات الوسائط. وذلك لأن شهود الضدّ يظهر أكملية ضدّه وحسنه، ويوقظ من الغفلة عن شهود النعمة به. ولهاذا عدّ الحجة في كتاب الصبر والشكر من أسباب الغفلة عن النعم: "إن الناس بجهلهم لا يعدّون ما يَعُمُّهم في جميع أحوالهم نعمة، فلا يشكرون على النعم العامة. إذ لا

[٦٦٩] ابن منده، *الرد على الجهمية*، ص ٥٠-٥١.

يرى كل واحد منهم لنفسه إختصاصا بها، فإن حصل إبتلاؤه بسلب شيء منها، ثم النجاة منه قدره نعمة وشكر عليه. وهذا غاية الجهل لتوقف الشكر على سلب النعمة."،[٦٧٠] إنتهى.

وقال أيضا: "إن ألم الكفار بالنار[٦٧١] نعمة على غيرهم. إذ لو لاه لما عرف المتنعمون قدر نعمهم. أما ترى أهل الدنيا لا يشتد فرحهم بنور الشمس مع حاجتهم إليها لعمومها. فصح أنه تعالى لم يخلق شيئا إلا لحكمة وفيه نعمة، إما على جميع عباده أو على بعضهم."[٦٧٢] إنتهى. فهذا هو المراد من قول الحجة: "وما لم يخلق الناقص لم يعرف الكامل"، أي في مطرد العادات. فلا ينفي ذلك إمكان وجود تصور الكمال من غير معرفة الناقص، ومرتبة العيان لإفادته عين اليقين أقطع لكل مرية.[٦٧٣] فلا وجه لقولك "قد ثبت الكمال للحق جل جلاله..." إلى آخره، ولا لقولك إنه "يجوز أن يخلق الله العلم بالكمال إبتداء بلا سبب"، بل هو محاولة لإبطال حكمة[٦٧٤] الله في ربط الأسباب بالمسببات.

وقد قال جمع من العلماء منهم الإمام النووي[٦٧٥] في *فتاويه* في معني "من عرف نفسه عرف ربه" أن معناه من عرف نفسه بالضعف والإفتقار إلى الله والعبودية له، زاد غير النووي وما اتصف به الآدمي من النقص عرف

---

[٦٧٠] الغزالي، *إحياء علوم الدين*، ١٢١/٤.
[٦٧١] ل: "بالنار" ساقط.
[٦٧٢] الغزالي، *إحياء علوم الدين*، ١٢٥/٤.
[٦٧٣] ل: مزية.
[٦٧٤] ش ل: حكم.
[٦٧٥] يحيى بن شرف بن مري بن حسن الحزامي الحوراني، النووي، الشافعيّ، أبو زكريا، محيي الدين: علامة بالفقه والحديث. مولده ووفاته (٦٣١ هـ/١٢٣٣ م~٦٧٦ هـ/١٢٧٧ م) في نوا (من قرى حوران، بسورية)، وإليها نسبته. تعلم في دمشق، وأقام بها زمنا طويلا. من كتبه: *"تهذيب الأسماء واللغات"*، و*"منهاج الطالبين"*، و*"الدقائق"*، و*"تصحيح التنبيه"* أو *"التنبيه على ما في التنبيه"* في فقه الشافعية،

ربه بالقوة والقهر والربوبية والكمال المطلق والصفات العلى.[٦٧٦] ومن تأمل كلام أئمة الدين علم إشتمال كلامهم على معنى ما أشار إليه الحجة هنا. وقولك "سلّمنا أن الطريق إلى المعرفة نقصان الخلق" إلى قولك "ثم إن كان ولا بد من خلق حادث ناقص ليدل على كمال الحادث الكامل أو الخالق الموصوف بالكمال، فهلا إكتفى بمخلوق واحد ناقص؟" جوابه[٦٧٧] أن الحكمة إقتضت تعميم الخلق كلهم في سبب المعرفة المذكورة وتحققهم بها وكثرة تذكرهم للنعمة وتكرر شكرهم لها، والقلة لا تكفي في السببية /[٣٢ظ] المذكورة بل الكثرة، فالكثرة جارية على وفق الحكم. ثم أنه تعالى جعل صفة الكمال والنقص متفاوته في خلقه حتى لا يرى في الغالب المبتلي بنقص أو حال يسوءه ما به من ذلك إلا ويري من هو أشد بلاء منه سواء كان من جنس بلائه أو نقصه أو من غيره، فينفتح له بذلك باب الشكر على النعم عليه بعافيته من ذلك الأشد، فناسب ذلك التكثير المذكور. ولهذا ثبت في *الصحيحين* واللفظ لمسلم عن أبي هريرة: "أنظروا إلى من هو أسفل منكم. ولا تنظروا إلى من هو فوقكم"، أي ممن فضل عليكم. ولهذا قال في هذا الحديث كما في *صحيح مسلم*: "فهو أجدر أن لا تزدروا نعمة الله

---

و"*المنهاج في شرح صحيح مسلم*"، و"*التقريب والتيسير*" في مصطلح الحديث، و"*حلية الأبرار*" يعرف بالأذكار النووية، و"*خلاصة الأحكام من مهمات السنن وقواعد الإسلام*"، و"*رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين*"، و"*بستان العارفين*"، و"*الايضاح*" في المناسك، و"*شرح المهذب للشيرازي*"، و"*روضة الطالبين*" فقه، و"*التبيان في آداب حملة القرآن*"، و"*المقاصد*" رسالة في التوحيد، و"*مختصر طبقات الشافعية لابن الصلاح*"، و"*مناقب الشافعيّ*"، و"*المنثورات*" فقه، وهو كتاب فتاويه، و"*مختصر التبيان*" مواعظ، والأصل له، و"*منار الهدى*" في الوقف والإبتداء، تجويد، و"*الإشارات إلى بيان أسماء المبهمات*" رسالة، و"*الأربعون حديثا النووية*" شرحها كثيرون. (الزركلي، *الأعلام*، ١٤٩/٨~١٥٠).

[٦٧٦] النووي أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف - ابن العطار علاء الدين، *فتاوى الأمام النووي*، بيروت، ١٩٩٦، ص ٢٤٨.

[٦٧٧] ل: جواب.

عليكم."[٦٧٨] وفي معناه ما أخرجه الحاكم من حديث عبد الله ابن الشّخّير[٦٧٩] رفعه: "أقلّوا الدخول على الأغنياء، فأنه أحرى أن لا تزدروا نعمة الله."[٦٨٠] قال إبن بطال:[٦٨١] "والحديث المذكور جامع لمعاني الخير، لأن المرء[٦٨٢] لا يكون[٦٨٣] بحال تتعلق[٦٨٤] بالدين من عبادة ربه مجتهدا[٦٨٥] فيها، إلا وجد من هو فوقه، فمتى طلبت نفسه اللحاق به استقصر حاله، فيكون أبدا في زيادة مقربة[٦٨٦] من ربه، ولا يكون على حال خسيسة من الدنيا، إلا وجد من أهلها من هو أخسّ حالا منه. فإذا تفكر في ذلك علم أن نعمة الله وصلت إليه دون كثير ممن فُضّل عليه بذلك من غير أمر أوجبه، فيلزم نفسه الشكر، ويعظم اغتباطه بذلك في معاده."[٦٨٧] إنتهى.

وقال الحجة في الركن الثالث من كتاب الصبر والشكر من *الإحياء:* "إن الشيء الواحد يفرح به من جهة، ويغتم به من جهة أخرى، فيشكر من حيثية الفرح، ويصبر من حيثية الإغتمام. وفي كل فقر ومرض وخوف

---

[٦٧٨] *صحيح مسلم*، الزهد والرقائق، ٩.

[٦٧٩] مطرف بن عبد الله بن الشّخّير الحرشيّ العامري، أبو عبد الله. زاهد من كبار التابعين. له كلمات في الحكمة مأثورة، وأخبار. ثقة في ما رواه من الحديث. ولد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم. ثم كانت إقامته ووفاته في البصرة سنة ٨٧ هـ/٧٠٦ م . (الزركلي، *الأعلام*، ٢٥٠/٧).

[٦٨٠] الحاكم، *المستدرك على الصحيحين*، ٤٩٨/٩~٤٩٩.

[٦٨١] أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك بن البطّال القرطبي. عالم بالحديث، من أهل قرطبة. مؤلف *شرح صحيح البخاري*. روى عن أبي المطرّف القنازعي، ويونس بن عبد الله القاضي. وتوفي في صفر سنة ٤٤٩ هـ/١٠٥٧ م. (ابن العماد، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، بيروت، ١٩٨٩، ٢١٤/٥؛ الزركلي، *الأعلام*، ٢٨٥/٤).

[٦٨٢] ش: المرءة.

[٦٨٣] ش: تكون.

[٦٨٤] ش ل: يتعلق.

[٦٨٥] ش ل: يجتهد.

[٦٨٦] في أصل الكتاب: "تقربه".

[٦٨٧] ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك القرطبي، *شرح صحيح البخاري*، الرياض، ٢٠٠٠، ١٩٩/١٠؛ العسقلاني، *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*، دمشق، ٢٠١٣، ١٩٩/٢٠.

وبلاء في الدنيا خمسة أمور، ينبغي أن يفرح العاقل بها ويشكر الله عليها: أحدها: أن كل مصيبة ومرض فيتصور أن يكون أكثر منها، إذ[688] مقدورات الله لا تتناهى. فلو ضعفها الله[689] وزادها ماذا كان يرده فليشكر، إذ لم يكن أعظم منها في الدنيا.

الثاني: أنه كان يمكن أن تكون مصيبته في دينه فصرفها[690] إلى دنياه.

الثالث: أنه ما من عقوبة إلا ويتصور تأخيرها إلى الآخرة وعقوبتها أشد. ومن عجلت عقوبته في الدنيا لا يعاقب في الآخرة.

الرابع: الراحة مما سبق في أم الكتاب من تلك البلية، فإنها نعمة.

الخامس: أن ثوابها أكثر منها. فإن مصائب الدنيا طرق إلى الآخرة، وبسطه."[691]

ثم قال: "فما من شيء من هذه الأسباب إلا ويتصور أن يكون للعبد فيه خيرة. فعليه أن يحسن الظن بالله ويشكره عليه. فإن حكمة الله واسعة، وهو أعلم بمصالح العباد، وغدا يشكره العباد على البلاء إذا رأوا ثوابه."[692]

---

[688] ل: أو.
[689] ب ش ل: "الله" ساقط.
[690] ب ش ل: فمصرفها.
[691] الغزالي، *إحياء علوم الدين*، ١٢٥/٤~١٢٧.
[692] الغزالي، *إحياء علوم الدين*، ١٢٧/٤.

/[٣٣و] فتأمل هذا مع ما يشير إليه ما قاله ابن المنيّر، فإن الحق لا يخفي عليك. وتأمل قول سيدي تاج الدين ابن عطاء الله في *تنويره*: "أيها العبد! تخيرني ولا تختر علي، ووجّه قلبك بالصدق إلي. فإنك إن تفعل أريك غرائب لطفي وبدائع جودي، وامتع سرك بشهودي. لقد ظهرت الطريق لأهل التحقيق، فبحق سلم الموقنون، وبيان توكل عليّ المؤمنون، وعلموا أني لهم خير من أنفسهم، وأن تدبيري لهم أجدى عليهم من تدبيرهم لها، فأذعنوا لربوبيتي مستسلمين، وطرحوا أنفسهم بين يدي مفوضين، فعوضتهم عوض ذلك راحة في نفوسهم، ونورا في عقولهم، ومعرفة في قلوبهم وتحققا في أسرارهم. هذا في هذه الدار، ولهم عندي إذا قدموا على أن أُجِلَّ منصبهم وأُعْلِيَ محلهم، ولهم إذا أدخلتهم داري ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا حظر على قلب بشر."[٦٩٣]

---

[٦٩٣] ابن عطاء الله الإسكندري، *التنوير في إسقاط التدبير*، ص ١٢١.

## خاتمة

ونسأل الله عز وجل حسن الخاتمة. إعلم أن ابن المنيّر قد قال في خطبة رسالته: "إعلم أن كتاب *الإحياء* اشتمل على تعريضه - يعني الحجة - بسرّ[٦٩٤] القدر وتصريحه في كثير من المواضع بأن من أفشاه فقد كفر. ثم كاد يتعرض بذلك لهذا الخطر، والحاذق المستبصر يتحاشى[٦٩٥] من اثبات سرّ ينافي الجهر، وباطن يناقض الظاهر. ومن زعم أن محمدا صلى الله عليه وسلم كتم شيئا مما يُدَانُ الله به فقد أَعْظَمَ الفِرْيَةَ.[٦٩٦]"

قلت: واعجباه من اشتغاله بهذا التشنيع. فإن الحجة لم يدّع[٦٩٧] أن سر القدر ينافي الجهر، ولا أنه باطن يناقض الظاهر، وكأنه استنبط ذلك من تسميته سرّ القدر والتنفير من افشائه ويئس ما استنبط. فقد أخرج أبو نعيم في *الحلية* من حديث ابن عمر، وابن عدي[٦٩٨] في *الكامل* من حديث عائشة مرفوعا: "القدر سر الله فلا تفشوه"،[٦٩٩] ولفظ ابن عدي "لا تكلموا في القدر فإنه سر الله فلا تفشوا سره."[٧٠٠] وقد أخرج الطبراني

---

[٦٩٤] ش ل: لسر.

[٦٩٥] ب ش ل: يتحاشا.

[٦٩٦] ب: القربة.

[٦٩٧] ل: تدع.

[٦٩٨] عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني، أبو أحمد. علامة بالحديث ورجاله. ولد سنة ٢٧٧ هـ/٨٩٠ م. أخذ عن أكثر من ألف شيخ. كان يعرف في بلده بابن القطان، واشتهر بين علماء الحديث بابن عديّ. توفي سنة ٣٦٥ هـ/٩٧٦ م. له: *"الكامل في معرفة الضعفاء والمتروكين من الرواة"* ، و*"الإنتصار"* على مختصر المزني في فروع الشافعية، و*"علل الحديث"* ، و*"معجم"* في أسماء شيوخه، و*"أسامي من روى عنهم البخاري"* ، و*"أسماء الصحابة"* في تذكرة النوادر. وكان ضعيفا في العربية، قد يلحن، وهو الأئمة الثقات في الحديث. (الزركلي، *الأعلام*، ١٠٣/٤).

[٦٩٩] الإصبهاني، *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*، ١٨١/٦~١٨٢.

[٧٠٠] ابن عدي أبو أحمد الجرجاني، *الكامل في ضعفاء الرجال*، دمشق، ٢٠١٢، ٢٠٧/٨.

بسند حسن عن ابن عباس قال: "لمّا بعث الله موسى وأنزل عليه التوراة، قال: "أللهم إنك رب عظيم، ولو شئت أن تطاع لأطعت، ولو شئت أن لا تعصى ما عصيت، وأنت تحب أن تطاع، وكيف هذا يا رب؟" فأوحى الله إليه: "إني لا أسئل عما أفعل، وهم يسألون." ثم سأل عزيز مثل ذلك فأجابه: إني لا أسئل عما أفعل، وهم يسئلون.[٧٠١]" ثم سأل عيسى فأجابه كذلك. فجمع عيسى من تبعه فقال:" القدر سر الله؛ فلا تكلّفوه."[٧٠٢]" ونقل الحافظ ابن حجر في شرح حديث علي في *الصحيح*: "ما منكم من أحد إلا قد[٧٠٣] كتب مقعده من النار أو من الجنة، قال رجل من القوم: - وفي رواية - فقالوا: "يا رسول الله أفلا نتّكل[٧٠٤]؟" - وفي رواية - "على كتابنا وندع العمل؟"، قال: "أعملوا فكل ميسّر لما خلق له..." الحديث[٧٠٥] أن وجه الإنفصال عن شبهة القدريّة: أن الله /[٣٣ظ] أمرنا بالعمل فوجب علينا الإمتثال، وغيّب عنا المقادير لقيام الحجة، و نصب الأعمال علامة على ما سبق في مشيئته، فمن عدل عن العمل ضلّ وتاه، لأن القدر سر من اسرار الله لا يطّلع عليه إلا هو، فإذا أدخل أهل الجنة الجنة، كشف لهم عنه حينئذ."[٧٠٦] إنتهى.

وقد أقر[٧٠٧] الحافظ ابن حجر هذا النقل ولم يتعقبه بنكير. فقد تطابق النقل وما جاء في الحديث على التعبير بسر القدر وعدم إفشائه، ولم يفهم أحد من العقلاء من ذلك إثبات منافاة. فكيف يقول "والحاذق المستبصر

---

[٧٠١] ا: ثم سأل عزيز مثل ذلك فأجابه: إني لا أسئل عما أفعل، وهم يسئلون، صح هـ
[٧٠٢] الطبراني، *المعجم الكبير*، بيروت، ١٩٨٦، ١٠/٢٦٠~٢٦٢.
[٧٠٣] ش؛ ل: إلا و قد.
[٧٠٤] ل: نتّكل.
[٧٠٥] العسقلاني، *فتح الباري*، ١٤/٥٥٤~٥٥٦؛ ٢١/٤١.
[٧٠٦] العسقلاني، *فتح الباري*، ٢١/٥٠.
[٧٠٧] ش: قرا؛ ل: اثر.

يتحاشى[٧٠٨] من اثبات سرّ ينافي الجهر، وباطن يناقض الظاهر؟" فيا لله يا للمسلمين تأملوا قول الحجة فيما سبق عن *الإحياء* وهو ما اقتصر ابن المنيّر على حكايته عنه، "وهذا الآن بحر زاخر عظيم عميق، ووراء هذا البحر سرّ القدر الذي تحير[٧٠٩] فيه الأكثرون، ومنع عن افشاء سرّه المكاشفون، والحاصل أن الخير والشر مَقْضِيّ به، وقد صار ما قضى به واجب الحصول بعد سبق المشيئة، فلا راد لحكمه."[٧١٠] إنتهى.

وقد أوضحنا أن المراد من وجوب حصوله أنه لا بد من حصوله لسبق المشيئة به، وهذا الفصل من كلام الحجة صريح في ذلك. فأين السر المنافي للجهر والباطن المناقض للظاهر، وزعم كتمان الرسول لما يدان الله به، فإنا لله وإنا إليه راجعون.[٧١١] وقد علم بهذا من أغظم الفرية هو أو غيره، وما كنت أظن أن هذا الرجل يخفى عليه إن ثمّ أمورا لم يأذن الله في إظهارها لحكم يعلمها كخشية القصور عن فهمها على من سمعها، فيكون سمعها فتنة عليه. ويكفي في الأشارة إليه قوله تعالى: ﴿ وما يعلم تأويله إلا الله والراسخون في العلم﴾[٧١٢] عند من جعل الوقف هنا.

---

[٧٠٨] ب ل: يتحاشا.

[٧٠٩] ل: يحير.

[٧١٠] الغزالي، *إحياء*، ٢٥٣/٤.

[٧١١] سورة البقرة، ١٥٦/٢؛ وتمام الآية: ﴿ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾.

[٧١٢] سورة آل عمران، ٧/٣؛ وتمام الآية: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ﴾.

وقد قال الحجة في سرّ القدر كما في *الجواهر*: "ولا يدرك تأويله إلا الراسخون".[٧١٣] وقد أخرج أبو نعيم ومن طريقه الديلمي[٧١٤] عن ثوبان عن عمه عن ابن عباس رفعه: لا تحدثوا أمتي من أحاديثي إلا ما تحتمله[٧١٥] عقولهم فيكون فتنة عليهم."[٧١٦] قال: "فكان ابن عباس يخفى أشياء من حديثه ويفشيها إلى أهل العلم."[٧١٧] ومن شواهده ما رواه البخاري موقوفا على[٧١٨] علي[٧١٩] رضي الله عنه: "كلموا الناس بما يعرفون ودعوا ما ينكرون، أ تحبون أن يكذب الله ورسوله؟"[٧٢٠] وقد رواه الديلمي من طريق علي مرفوعا، وروى العُقَيْلي[٧٢١] في *الضعفاء* وابن السّنّي[٧٢٢] وأبو نعيم في *الرياضة* من حديث ابن عباس مرفوعا: "ما حدث أحدكم قوما بحديث لا يفهمونه

---

[٧١٣] الغزالي، *كتاب الأربعين*، ص ٢٨٢.

[٧١٤] شيرويه بن شهردار بن شيرويه بن فناخسرو، أبو شجاع الديلميّ الهمذاني. مؤرخ من العلماء بالحديث. ولد سنة ٤٤٥ هـ/١٠٥٣ م وتوفي سنة ٥٠٩ هـ/١١٥٣ م. له *"تاريخ همذان"* بلده، و*"رياض الأنس لعقلاء الإنس"*، و*"فردوس الأخبار بمأثور الخطاب، المخرج على كتاب الشهاب"* أو *"الفردوس بمأثور الخطاب"* إختصره ابنه شهردار وسماه *"مسند الفردوس"* واختصر المختصر ابن حجر العسقلاني وسماه *"تسديد القوس في اختصار مسند الفردوس"*. (الزركلي، *الأعلام*، ١٨٣/٣).

[٧١٥] ل: يحتمله.

[٧١٦] الديلمي أبو شجاع شيْرويْه بن شهردار بن شيرويه الهمذاني، *الفردوس بمأثور الخطاب*، بيروت، ١٩٨٦، ١٧/٥؛ السخاوي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن، *المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة*، القاهرة، ١٩٥٦، ص ٩٣؛ السيوطي، *جامع الأحاديث*، بدون مكان وتاريخ، ٢٥١/٧؛ الهندي، *كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال*، ٢٤٢/١٠؛ العجلوني إسماعيل بن محمد الجراحي، *كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس*، بيروت، ١٩٣٢، ١٩٦/١.

[٧١٧] السخاوي، *المقاصد الحسنة*، ص ٩٣-٩٤؛ العجلوني، *كشف الخفاء*، ١٩٦/١.

[٧١٨] ش: عن.

[٧١٩] ل: "علي" ساقط.

[٧٢٠] *صحيح البخاري*، العلم، ٤٩؛ البيهقي، *المدخل إلى السنن الكبرى*، الكويت، بدون تاريخ، ص ٣٦٢؛ القسطلاني أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد، *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري*، بيروت، بدون تاريخ، ٢٢٠/١.

[٧٢١] محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكيّ، أبو جعفر. من حفاظ الحديث. له: *"الضعفاء الكبير"*. وكان مقيما بالحرمين، وتوفي بمكة سنة ٣٢٢ هـ/٩٣٤ م. (الزركلي، *الأعلام*، ٣١٩/٦).

[٧٢٢] أحمد بن محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن أسباط الدينَوَريّ، أبو بكر ابن السُّنّي. محدث ثقة، شافعيّ من تلاميذ النسائي. ناهز الثمانين. من أهل الدينور. ولد سنة ٢٨٠/٢٨٤ هـ ~ ٨٩٤/٨٩٧ م. سمع بالعراق ومصر والشام والجزيرة. وصنّف كتبا، منها: *"عمل اليوم*

إلا كان فتنة عليهم."[723] وحديث أبي هريرة المتفق عليه مرفوعا: "لو تعلمون ما أعلم لضحكتم قليلا /[٣٤و] ولبكيتم كثيرا"[724] صريح في أنه لم يطلعهم على هذا النوع من معلوماته مع ما فيه من الحمل على كثرة البكاء وقلة الضحك لما علمه من الحكمة في ذلك. وحديث أبي هريرة أيضا في *الصحيح*: "حفظت عن[725] رسول الله صلى الله عليه وسلم وعائين، أحدهما يثثته،[726] وأما الآخر فلو بثثته[727] قطع هذا الحلقوم"[728] وما قاله السادة الصوفية في الوعاء الثاني مشهور ذكرناه مع إيضاح المراد منه في *الأنوار السنية*، ولكن من حرم[729] ذوق ما منحه القوم من ما يدق فهمه لم يؤمن به، والمرء عدو ما جهل، سيما إذا كان جهله مركبا. وقد أخرج أبو عبد الرحمن السلمي في *أربعينه*[730] والديلمي في *مسنده* عن أبي هريرة مرفوعا: "إن من العلم كهيئة المكنون لا يعلمه إلا العلماء بالله، فإذا نطقوا به لم ينكره إلا أهل الغرة بالله."[731] وقوله "إن الحجة صرّح في كثير من المواضع

---

*والليلة"*، و*"فضائل الأعمال"*، و*"القناعة"*، و*"الطب النبوي"*، و*"الصراط المستقيم"*، و*"المجتبى"*. ومات سنة ٣٦٤ هـ/٩٧٤ م فجأة وهو يكتب. كان جده أسباط مولى لجعفر بن أبي طالب. (الزركلي، *الأعلام*، ٢٠٩/١).

[723] العقيلي أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي، *الضعفاء الكبير*، بيروت، ١٩٨٤، ٢٠١/٣؛ السخاوي، *المقاصد الحسنة*، ص ٩٣؛ العجلوني، *كشف الخفاء*، ١٩٦/١.

[724] *صحيح البخاري*، الكسوف، ٣؛ تفسير القرآن، ١٢؛ النكاح، ١٠٧؛ الرقاق، ٢٧؛ الأيمان والنذور، ٣؛ *صحيح مسلم*، الكسوف، ١؛ *سنن أبن ماجه*، الزهد، ١٩؛ *سنن الترمذي*، الذهد، ٩؛ البيهقي، *الجامع لشعب الايمان*، ٤٥٣/٢.

[725] ش ل: على.

[726] ش: بينته؛ ل: نبيته.

[727] ش: بينته؛ ل: نبيته.

[728] *صحيح البخاري*، العلم، ٤٢؛ ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري، *جامع بيان العلم وفضله*، الدمام، ١٩٩٤، ١٠٠٢/٢.

[729] ش: حزم.

[730] ل: أربعيته.

[731] السلمي أبو عبد الرحمن، *الأربعون في التصوف*، حيدر آباد، ١٩٨١، ص ١٣؛ الديلمي، *الفردوس بمأثور الخطاب*، ٢١٠/١.

بأن من افشى[٧٣٢] سرّ القدر فقد كفر" ظاهره أنه فهم أن مراد الحجة من ذلك الكفر المخرج من الإيمان وليس كذلك. فإن إفشاء سرّ القدر إفشاء لسرّ من اسرار الربوبية، وذلك لا يخرج من الإيمان.[٧٣٣] وقد قال الحجة فيما أملأه على كتابه *الإحياء* في جواب السؤال عن معنى قول من قال من أهل هذا الشأن من أفشى سر الربوبية فقد كفر، وأين أصل ما قالوه في الشرع؟ "إن معناه يخرج على وجهين: أحدهما أن يكون المراد به[٧٣٤] كفر دون كفر، ويسمّى بذلك[٧٣٥] تغليظا لما أتى به المفشي وتعظيما لما ارتكبه. فمن أظهر ما أمر بكتمه كان كمن كتم ما أمر بنشره. ويدل له شرعا حديث "لا تحدّثوا الناس بما لم تصلْه عقولهم" وفي ارتكاب النهي عصيان. والوجه الثاني أن يكون معناه كفر السامع لا المخبر، ويكون هذا مطابقا لحديث "لا تحدثوا الناس بما لم تصله عقولهم، أ تريدون أن يكذب الله ورسوله""،[٧٣٦] إنتهى ملخصا. وفيه بسط يراجعه من أراده من الإملاء المذكور.

ثم إن قول ابن المنيّر "ثم كاد يتعرض لهذا الخطر"،أي بقوله والحاصل، إلى آخره، صريح في أن الحجة لم يفش سر القدر المرتب عليه[٧٣٧] ذلك الخطر الذي كاد أن[٧٣٨] يتعرض له. ثم ناقض ابن المنيّر هذا فقال فيما ختم به رسالته: ونعوذ بالله من سوء الخاتمة، قد قال يعني الحجة: "إن افشاء سرّ القدر كفر" ثم هو قد افشاه، فإنه

---

[٧٣٢] ب ل: افشا.
[٧٣٣] ا: فإن إفشاء سرّ القدر إفشاء لسرّ من اسرار الربوبية، وذلك لا يخرج من الإيمان، صح هـ
[٧٣٤] ش ل: "به" ساقط.
[٧٣٥] جميع النسخ: ذلك.
[٧٣٦] الغزالي، *الإملاء في إشكالات الإحياء*، ٢٢٩/٦؛٢٤٠؛ الزبيدي، *إتحاف*، ٦٧/٢.
[٧٣٧] ش ل: على.
[٧٣٨] ا: أن، صح هـ

رده إلى المشيئة والعلم لما استحال تعلقها بغير ما تعلقا به، إذ البداء على الله مستحيل، وكذلك تبدل العلم. فإنه يقضي إلى انقلاب حقيقته، وكلاهما محال. فلزم من ذلك أن الواقعات كلها واجبات، وغير الواقعات مستحيلات فلا إمكان إذن،[٧٣٩] لكن التصريح بذلك هو غير مذهب الفلاسفة. فإنهم اعتقدوا أن الحق جل جلاله موجب بالذات لا فاعل بالاختيار، فجعلوا الإله علة /[٣٤ظ] من العلل، وذلك كفر باتفاق أهل الملل. فحاصل ما قاله الغزالي أن الباطل هو مذهب الفلاسفة، وهو سرّ القدر، فمن أخفاه فقد آمن ومن أفشاه فقد كفر. وهذا تصريح منه بأن مذهبهم صحيح، ولكن ما كل صحيح يقال. ثم قال ابن المنيّر: "وقد تقدم أي في كلام نفسه الفرق بين وجوب الشيء وبين إمكانه لذاته، وإن كان نفوذ القدر واجبا فلا بد من تعديد الجهات، والفرق بين العارض الأجنبي والملازم للذات" إنتهى ما قاله ابن المنيّر.

**قلت:** يحق لكل مسلم وقف على قوله "فحاصل ما قاله الغزالي أن الباطل هو مذهب الفلاسفة، وهو سرّ القدر" إلى آخره أن ينزه المولى عز وجل ويقول: "سبحانك هذا بهتان عظيم." فإنا قد حكينا جميع ما قاله الحجة بلفظه وليس خاف على من[٧٤٠] طرح رداء العصبية عنه[٧٤١] نزاهته من هذه النسبة الباطلة التي لا تسر أعداء الدين الفلاسفة بأعظم منها، بل في ذلك ما يجر العار على علماء الإسلام، بل وعلى ملته. إذ ينفر ذلك عنها قلوب العوام مع أني لا أعلم في علماء الإسلام من له اليد البيضاء في الرد البليغ لمذاهب الفلاسفة، وتزييف أدلتهم بالبراهين الواضحة، وتبيين ما هو من أقوالهم كفر وما هو بدعة مثل حجة الإسلام أجزل الله له ثوابه

---

[٧٣٩] جميع النسخ: إذا.
[٧٤٠] ش ل: عمن.
[٧٤١] ش ل: عند.

وأكمل له من عظيم رضوانه نصابه. وحاصل ما قاله هذا الرجل تكفيره بل تصحيحه لمذهب الكفرة. فإن الحجة قد أوضح كفر الفلاسفة في قولهم بذلك وحكى إجماع المسلمين عليه. وقد ثبت في *الصحيح* قوله صلى الله عليه وسلم: "ومن دعى رجلا بالكفر أو قال: "عدو الله" وليس كذلك إلا حار[٧٤٢] عليه"[٧٤٣] أي رجع مع أنه ناقض بما هنا قوله في مقدمة قواعده إنه تردد في أمر الغزالي بين أن يكون اطلع على قواعد المتكلمين ورغب عنها إلى قواعد الفلاسفة عمدا، وبين أن يكون لم يطلع على قواعد المتكلمين أو لم تختمر في ذهنه. قال: وحاله بالثاني أشبه وإلا لنبه على أنه اطلع عليها ولم يرتضها، فهذا ترجيح منه لكونه إنما أتى من قبل الجهل بالقواعد الحقة، فكيف يحمل حاله هنا على أنه يرى صحة كفر الفلاسفة ولكنه يأمر بإخفائه؟ فليس جاهلا بتلك القواعد، ولا شك في بطلان ما ادعاه من النسبتين، والحامل له عليها ما أشار إليه في تلك المقدمة من جملة قول الحجة في أثناء كلام له الآن بتحرك[٧٤٤] سلسلة المجانين على أنه يعني بهم أئمة المتكلمين. وقال ابن المنيّر: إنه لم /[**٣٥و**] يبق من أجل هذا القول للصلح موضعا، فعلم أن كلما رمى به نَفْثَة[٧٤٥] مصدور، ومعاذ الله أن يريد الحجة من المجانين أئمة المتكلمين[٧٤٦] بل أراد القاصرين عن فهم الدقائق والأسرار الإلهية المكذبين لها كالمنكرين عليه. ثم يقول قول ابن المنيّر "إن الحجة ردّ سرّ القدر" إلى آخر ما ذكره باطل، ومن أين له أن مراد الحجة من قوله، والحاصل حاصل سرّ القدر الذي لا يجوز افشاؤه، بل هذا حاصل القدر نفسه الذي وجب الإيمان به، وظهر

---

[٧٤٢] ش ل: جاز.

[٧٤٣] *صحيح مسلم*، الإيمان، ١١٢.

[٧٤٤] ش ل: بتحريك.

[٧٤٥] ل: بعيد.

[٧٤٦] ش: "وقال ابن المنير: إنه لم يبق من أجل هذا القول للصلح موضعا، فعلم أن كلما رمى به نفثة مصدور، ومعاذ الله أن يريد الحجة من المجانين أئمة المتكلمين" ساقط.

لكل ذي لبّ من أهل الإيمان بالبرهان، وهو أن ما قضى به المولى عز وجل واجب الحصول بمعنى أنه لابد من وقوعه كما سبق إيضاحه. وقول الحجة "بعد سبق المشيئة" صريح في أن هذا الوجوب إنما ترتب على سبقها. فليس من الوجوب بالذات في شيء، ولا يلزم من كون الواقعات كلها واجبة الوقوع بالغير، وهو سبق العلم والمشيئة المحققين لاختياره تعالى لذلك، وغير الواقعات مستحيلة كذلك أيضا نفي الإمكان، إذن[٧٤٧] فاستنتاج ابن المنيّر لنفي الإمكان من ذلك باطل، بل يلزمه هو القول حينئذ[٧٤٨] بنفي الإمكان، إذ لا محيص له عن اعتقاد وجوب ما علم الله وقوعه ولكن بالغير، وامتناع ما علم الله عدم وقوعه ولكن بالغير أيضا[٧٤٩]. فإن أوجب ذلك نفي الإمكان، كما زعم، كان هو وجميع المتكلمين قائلين بنفيه فما وجّه تخصيص الحجة بهذه الشناعة. وقوله في آخر كلامه "وإن كان نفوذ القدر واجبا" صريح في تسليم اطلاق الوجوب في هذا المقام. وقد ألزم ابن المنيّر من القول بما قاله الفلاسفة من الوجوب المنافي للإمكان إبطال القدرة والمشيئة، فكيف لم يتنبه، لأن قول الحجة "بعد سبق المشيئة" مناف لما قاله الفلاسفة؟ وقوله "إنه قد لزم من الإستحالة المذكورة أن الواقعات كلها واجبات، وغير الواقعات مستحيلات" إن أراد الوجوب والإستحالة بالغير وهو سبق العلم والمشيئة كما أسلفناه فمسلم، وهو مراد حجة الإسلام بلا شك، وليس فيه[٧٥٠] نفي الإمكان كما زعمه ابن المنيّر. ومن هذا الزعم الباطل استنتج قوله فيما بهت به الحجة أن حاصل ما قاله إن الباطن هو مذهب الفلاسفة، وهو سرّ القدر. فمن اخفاه لقد آمن، ومن افشاه فقد كفر. وما أشك أنه ليس في العقلاء من يتوهم فضلا عن أن يفهم

---

[٧٤٧] جميع النسخ، إذا.

[٧٤٨] ل: ح.

[٧٤٩] ش ل: "أيضا" ساقط.

[٧٥٠] ش ل: في.

من قول الحجة "والحاصل" إلى آخره ما زعمه ابن المنيّر، بل لو عرض /**[٣٥ظ]** ما قاله على من لم يمارس العلم حق الممارسة لجزم بتنزيه[٧٥١] حجة الإسلام عن ذلك فضلا عمن[٧٥٢] مارس العلم، وما ترشد إليه المدارك إلا من أعمى التعصب ودخان نار الحسد بصيرته وأساء عقيدته في العلماء أولياء الله وسريرته، فستكتب شهادتهم ويسألون،[٧٥٣] وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون،[٧٥٤] وإذ لم يهتدوا به فسيقولون هذا إفك قديم،[٧٥٥] ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولي الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم.[٧٥٦] وقد ذكرنا في *الأنوار السنية* طرفا مما شهد به أكابر الأولياء لحجة الإسلام[٧٥٧] كسيد وقته أبي العباس المرسي[٧٥٨] حيث قال فيما نقله عنه تلميذه ولي الله التاج ابن عطاء الله: "إنا لنشهد له أي للغزالي بالصدّيقيّة العظمى."[٧٥٩] وقد صحّ عن سيدي أبي

---

[٧٥١] ش ل: بتنوية.

[٧٥٢] ا: عن من.

[٧٥٣] سورة الزخرف، ١٩/٤٣؛ وتمام الآية: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا أَشَهِدُوا خَلْقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ ﴾.

[٧٥٤] سورة الشعراء، ٢٢٧/٢٦؛ وتمام الآية: ﴿ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَصَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظُلِمُوا وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴾.

[٧٥٥] سورة الأحقاف، ١١/٤٦؛ وتمام الآية: ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَٰذَا إِفْكٌ قَدِيمٌ ﴾.

[٧٥٦] سورة النساء، ٨٣/٤؛ وتمام الآية: ﴿ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾.

[٧٥٧] ل: أكابر الحجة لأولياء بحجة الأسلام.

[٧٥٨] أبو العباس، أحمد بن عمر بم محمد الأندلسي المرسي الأنصاري. الشيخ العارف الكبير. الأشعري معتقدا. ولد سنة ٦١٦ هـ/١٢١٩ م في مدينة مرسية، إحدى مدن الأندلس. نزيل الأسكندرية. صحب الشاذلي، وصحبه تاج الدين بن عطاء الله والشيخ ياقوت. توفي سنة ٦٨٦ هـ/١٢٨٧ م بالأسكندرية. (ابن الملقّن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد المصري، *طبقات الأولياء*، بيروت، ١٩٨٦، ص ٤١٨~٤٢٠؛ أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي، *المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي*، القاهرة، ١٩٨٤، ٤٣/٢~٤٤).

[٧٥٩] ابن عطاء الله، *لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس المرسي وشيخه الشاذلي أبي الحسن*، بيروت، ٢٠١٥، ص ٨٣؛ السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*، القاهرة، ١٩٦٨، ٢٥٧/٦.

الحسن الشاذلي شيخ المرسي وكان سيد وقته و بركة زمانه أنه ذكر قصة من كان يتعصب على حجة الإسلام بالمغرب وإن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بجلده في المنام. فاستيقظ وأثر السياط على ظهره. وإنه مكث إلى أن مات، وأثر السياط على ظهره.[٧٦٠] ومن تكلم في إمام استقرت عظمته في الأذهان وتناقلت ممادخة الأئمة من الأعيان فقد جر الملام إلى نفسه، سيما مع ظهور تخمينه في ذلك[٧٦١] وحدسه. ونعوذ بالله من سوء الأدب على أوليائه، ونسأله النصر على أعدائه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب، وله الحمد على ما علّم وفهّم وألهم، وصلّى الله على سيدنا محمّد وآله وصحبه وسلّم، تسليما كثيرا، دائما أبدا[٧٦٢] إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.[٧٦٣]

---

[٧٦٠] السبكي، *طبقات الشافعية الكبرى*، ٢٥٨/٦-٢٦٠.

[٧٦١] ش ل: "في ذلك" ساقط.

[٧٦٢] ش ل: "دائما أبدا" ساقط.

[٧٦٣] ش: "تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، وحسبنا الله ونعم الوكيل، ولا قوة إلا بالله العلي العظيم، آمين" زائد؛ ل: "تم بحمد الله وعونه وحسن توفيقه، آمين" زائد.

# المصادر والمراجع

**ابن أبي الدنيا**، *الرضا عن الله بقضائه والتسليم بأمره: موسوعة رسائل ابن أبي الدنيا*، بيروت،١٩٩٣، ٣.

**ابن أبي حاتم عبد الرحمن بن محمد ابن إدريس الرازي**، *تفسير القرآن العظيم مسندا عن رسول الله والصحابة والتابعين*، مكة، ١٩٩٧، ١٠.

**ابن الأثير أبو الحسن عز الدين علي بن محمد الجزري**، *أسد الغابة في معرفة الصحابة*، القاهرة، ١٩٧٠، ٣.

**ابن العماد أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد الحنبلي**، ، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، بيروت، ١٩٨٩، ٥.

**ابن العماد**، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، بيروت، ١٩٩١، ٦.

**ابن العماد**، *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*، بيروت، ١٩٩٣، ١٠.

**ابن المبارك أحمد**، *الابريز من كلام سيدي عبد العزيز الدباغ*، بدون مكان وتاريخ.

**ابن المرتضى أحمد بن يحيى**، *طبقات المعتزلة*، بيروت، ٢٠٠٩.

**ابن الملقّن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد المصري**، *طبقات الأولياء*، بيروت، ١٩٨٦.

**ابن النديم أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحق**، *كتاب الفهرست*، طهران، ١٩٧١.

ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك القرطبي، *شرح صحيح البخاري*، الرياض، ٢٠٠٠، ١٠.

ابن بلبان علاء الدين علي، *الإحسان بترتيب صحيح إبن حبان*، بيروت، ١٩٨٧، ٢.

ابن خلّكان أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر، *وفايات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*، بيروت، ١٩٧٨، ٣.

ابن عابدين محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي، *رد المختار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار حاشية ابن عابدين*، الرياض، ٢٠٠٣، ٦.

ابن عبد البر أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري، *جامع بيان العلم وفضله*، الدمام، ١٩٩٤، ٢.

ابن عبد السلام عز الدين، *الفتن والبلايا والمحن والرزايا*، دمشق، ١٩٩٥.

ابن عدي أبو أحمد الجرجاني، *الكامل في ضعفاء الرجال*، دمشق، ٢٠١٢، ٨.

ابن عطاء الله الإسكندري تاج الدين أبي الفضل أحمد بن محمد بن عبد الكريم، *التنوير في إسقاط التدبير*، بيروت، ١٩٩٨.

ابن عطاء الله، *لطائف المنن في مناقب الشيخ أبي العباس المرسي وشيخه الشاذلي أبي الحسن*، بيروت، ٢٠١٥.

ابن كثير عماد الدين أبو الفداء إسماعيل الدمشقي، *تفسير القرآن العظيم*، القاهرة، ٢٠٠٠، ٦، ١٤.

**ابن منده محمد بن إسحاق**، *الرد على الجهمية*، المدينة، ١٩٩٤.

**ابن نجيم زين الدين بن إبراهيم**، *فتح الغفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصول المنار*، القاهرة، ١٩٣٦، ٣.

**أبو الحسين محمد بن أبو يعلى**، *طبقات الحنابلة*، بيروت،بدون تاريخ، ٢.

**أبو المحاسن جمال الدين يوسف بن تغري بردي الأتابكي**، *المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي*، القاهرة، ١٩٨٤، ٢.

**أبو حيان الأندلسي**، *البحر المحيط*، بدون مكان النشر، ١٩٨٣، ٥.

**أحمد بن حنبل**، *المسند*، بيروت، ١٩٩١، ٤، ٧.

**الإصبهاني أبو نعيم أحمد بن عبدالله**، *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*، القاهرة، ١٩٧٩، ٦، ١٠.

**الإصبهاني**، *حلية الأولياء وطبقات الأصفياء*، القاهرة، ١٩٧٤، ٤.

**الباقلاني أبو بكر محمد بن الطيب**، *التمهيد في الرد على الملحدة المعطلة والرافضة والخوارج والمعتزلة*، ألقاهرة، ١٩٤٧.

**بدوي عبد الرحمن**، *مؤلفات الغزالي*، الكويت، ١٩٧٧.

**بروكلمان كارل**، *تاريخ الأدب العربي*، القاهرة، ١٩٦٩، ٣.

**البغدادي إسماعيل باشا**، *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*، استانبول، ١٩٥٥، ٢.

**البغدادي إسماعيل باشا**، *هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين*، إستانبول، ١٩٥١، ١.

**البغوي أبو محمد الحسين بن مسعود**، *تفسير البغوي: معالم التنزيل*، الرياض، ١٩٩٣، ٨.

**البيضاوي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي**، *أنوار التنزيل وأسرار التأويل*، بيروت، بدون تاريخ، ١.

**البيهقي أبو بكر أحمد بن الحسين**، *كتاب البعث والنشور*، بيروت، ١٩٨٨.

**البيهقي**، *الجامع لشعب الايمان*، بومباي، ٢٠٠٨، ١٤.

**البيهقي**، *المدخل إلى السنن الكبرى*، الكويت، بدون تاريخ.

**البيهقي**، *مناقب الشافعي*، القاهرة، ١٩٧١، ١.

**التفتازاني سعد الدين**، *شرح المقاصد*، بيروت، ١٩٨٩، ٥.

**التفتازاني**، *شرح العقائد*، إسطنبول، ١٢٨٨.

**الجرجاني السيد الشريف علي بن محمد بن علي** ، *شرح المواقف*، بيروت، ١٩٩٧، ٣.

**الجويني عبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد**، *كتاب الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الإعتقاد*، القاهرة، ١٩٥٠.

**حسن العطار**، *حاشية العطار علي جمع الجوامع*، بيروت، بدون تاريخ، ٢.

**الخازن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم البغدادي**، *تفسير الخازن: لباب التأويل في معاني التنزيل*، بيروت، ١٩٩٥، ٤.

**الداودي شمس الدين محمد بن علي ابن أحمد**، *طبقات المفسرين*، القاهرة، ١٩٧٢، ٢.

**الديلمي أبو شجاع شيْرويْه بن شهردار بن شيرويه الهمذاني**، *الفردوس بمأثور الخطاب*، بيروت، ١٩٨٦، ٥.

**الذهبي شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان**، *تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام*، بيروت، ٢٠٠٣، ١١.

**الذهبي**، *تجريد أسماء الصحابة*، بيروت، بدون تاريخ، ١.

**الرازي فخر الدين**، *التفسير الكبير؛ مفاتيح الغيب*، بيروت، ١٩٩٠، ٢.

**الزبيدي محمد ابن محمد الحسيني**، *اتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين*، بدون مكان وتاريخ، ١.

**الزركلي خير الدين**، *الأعلام: قاموس تراجم*، بيروت، ١٩٩٢، ١-٨.

**الزمخشري جار الله أبي القاسم محمود بن عمر**، *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل*، الرياض، ١٩٩٨، ٦.

**الزهبي شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان**، *سير أعلام النبلاء*، بيروت، ١٩٨٣، ١٢.

**السبكي تاج الدين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي**، *طبقات الشافعية الكبرى*، القاهرة، ١٩٦٥، ٣.

**السبكي تاج الدين**، *جمع الجوامع في علم أصول الفقه*، بيروت، ٢٠١١.

**السبكي علي بن عبد الكافي - السبكي تاج الدين عبد الوهاب بن علي**، *الإبهاج في شرح المنهاج*، دبي، ٢٠٠٤، ١.

**السبكي**، *طبقات الشافعية الكبرى*، القاهرة، ١٩٦٨، ٦.

**السخاوي شمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن**، *المقاصد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة*، القاهرة، ١٩٥٦.

**السلمي أبو عبد الرحمن**، *الأربعون في التصوف*، حيدر آباد، ١٩٨١.

**السلمي**، *طبقات الصوفية*، حلب، ١٩٨٦.

**السيوطي جلال الدين عبد الرحمن**، *كتاب بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*، القاهرة، ١٣٢٦.

**السيوطي**، *الحاوي للفتاوى*، القاهرة، ١٩٥٩، ١، ٢.

**السيوطي**، *الدر المنثور في التفسير المأثور*، بيروت، ١٩٨٣، ٨.

**السيوطي**، *تشييد الأركان في ليس في الإمكان أبدع مما كان*، الشهيد علي باشا، ٢٧٠٧، ورقة ٧٣ظ~٧٤و.

**السيوطي**، *جامع الأحاديث*، بدون مكان وتاريخ، ٧.

**السيوطي**، شرح *شواهد المغني*، القاهرة، ١٣٢٢.

**السيوطي**، *طبقات المفسرين*، القاهرة، ١٩٧٦.

**الصنعاني أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني**، *المصنف*، بيروت، ١٩٨٣، ١١.

**الطبراني أبو القاسم**، *المعجم الكبير*، بيروت، بدون تاريخ، ١٢.

**الطبراني**، *المعجم الأوسط*، الرياض، ١٩٨٥، ١.

**الطبراني**، *المعجم الأوسط*، الرياض، ١٩٨٦، ٢.

**الطبراني**، *المعجم الأوسط*، الرياض، ١٩٩٥، ٤.

**الطبراني**، *المعجم الكبير*، بيروت، ١٩٨٤، ٤.

**الطبراني**، مسند *الشاميين*، بيروت، ١٩٨٩، ٢.

**الطبري أبو جعفر محمد بن جرير**، *تفسير الطبري: جامع البيان عن تأويل آي القرآن*، الرياض، ٢٠٠٣، ٣.

**العجلوني إسماعيل بن محمد الجراحي**، *كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس*، بيروت، ١٩٣٢، ١.

**العسقلاني أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر**، *لسان الميزان*، بيروت، ١٩٩٦، ٣.

**العسقلاني**، *الإصابة في تمييز الصحابة*، بيروت، ١٩٩٥، ٤.

**العسقلاني**، *فتح الباري بشرح صحيح البخاري*، دمشق، ٢٠١٣، ٢٠.

**عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي**، *المواقف في علم الكلام*، القاهرة، بدون تاريخ.

**العقيلي أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد المكي**، *الضعفاء الكبير*، بيروت، ١٩٨٤، ٣.

**عمر رضا كحالة**، *معجم المؤلفين تراجم مصنفي الكتب العربية*، بيروت، ١٩٥٧، ٥.

**الغازالي أبو حامد محمد بن محمد**، *الإملاء في إشكالات الإحياء*، (نشر مع إحياء علوم الدين للغزالي)، بيروت، ١٩٩٧، ٦.

**الغزالي**، *إحياء علوم الدين*، القاهرة، ١٩٣٩، ١، ٤.

**الغزالي**، *القسطاس المستقيم*، بيروت، ١٩٨٣.

**الغزالي**، جواهر *القرآن ودرره*، القاهرة، ٢٠١١.

**الغزالي**، *فيصل التفرقة بين الإسلام والزندقة*، دمشق~ بيروت، ١٩٨٦.

**الغزالي**، *قواعد العقائد*، بيروت، ١٩٨٥.

**الغزالي**، *كتاب الأربعين في أصول الدين*، القاهرة، ١٣٢٨.

**الغزالي**، *كتاب المقصد الأسنى شرح أسماء الله الحسنى*، بيروت، بدون تاريخ.

**القرشي أبو محمد محيي الدين عبد القادر بن محمد**، *الجواهر المضية في طبقات الحنفية*، جيزة، ١٩٩٣، ٢.

**القزويني زكريا بن محمد بن محمود**، *عجائب المخلوقات وغرائب الموجودات*، بيروت، بدون تاريخ.

**القسطلاني أبو العباس شهاب الدين أحمد بن محمد**، *إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري*، بيروت، بدون تاريخ، ١.

**كاتب جلبي مصطفي بن عبد الله حاجي خليفة**، *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*، إسطنبول، ١٩٧١، ٢.

**الكاساني علاء الدين أبي بكر بن مسعود**، *بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع*، بيروت، ١٩٩٧، ٩.

**كمال الدين محمد بن محمد بن أبي بكر بن علي بن أبي شريف**، *المسامرة شرح المسايرة في العقائد المنجية في الآخرة لكمال الدين ابن الهمام*، بيروت، ٢٠٠٢.

**اللكنوي عبد الحي**، *الفوائد البهية في تراجم الحنفية*، القاهرة، ١٣٢٤.

**المحلي جلال الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد**، *البدر الطالع في حل جمع الجوامع*، بيروت، ٢٠٠٥، ١.

**المحلي جلال الدين محمد بن أحمد - السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر**، *تفسير القرآن العظيم: تفسير الجلالين*، القاهرة، بدون تاريخ، ٢.

**محمد ذهني**، *مشاهير النساء*، إسطنبول، ١٢٩٤، ١.

**المقديسي ضياء الدين أبي عبدالله محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن عبد الرحمن الحنبلي**، *الأحاديث المختارة*، بيروت، ٢٠٠٠، ٥.

**المناوي عبد الرؤوف**، *الكواكب الدرية في تراجم السادة الصوفية أو طبقات المناوي الكبرى*، القاهرة، بدون تاريخ، ١.

**الموصولي ابن خميص الحسين بن نصر بن محمد**، *مناقب الأبرار ومحاسن الأخيار في طبقات الصوفية*، بيروت، ٢٠٠٦، ١.

**النسفي أبو البركات**، *الإعتماد في الإعتقاد*، القاهرة، ٢٠١٢.

**النسفي**، *عمدة العقائد*، القاهرة، ٢٠١٣.

**النووي أبو زكريا محيى الدين يحيى بن شرف - ابن العطار علاء الدين**، *فتاوى الأمام النووي*، بيروت، ١٩٩٦.

**الهندي علاء الدين علي المتقي بن حسام الدين البرهان فوري**، *كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال*، بيروت، ١٩٨٥، ٣، ١٠.

الهيثمي نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان، *مجمع الزوائد ومنبع الفوائد*، بيروت، ٢٠٠١، ٢.